دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى دعم حرية تداول المعلومات فى ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة

د. نرمين عبد القادر إمبابى

مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

مستخلص

تحتل المنظمات الحقوقية دورًا رائدًا فى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ويأتى فى مقدمتها حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها؛ فدراسة الآثار التى تركتها هذه المنظمات على ميادين حقوق الإنسان جاءت نتيجة اعتبارات كثيرة أصبحت تحتم علينا إعادة النظر فى المكانة التى تحتلها تلك المنظمات فى التعامل مع ملفات مهمة كملف حرية تداول المعلومات والتطور الملحوظ فى تناولها للكثير من القضايا المتعلقة به ليس فقط على الصعيد الدولى وإنما على الصعيد الإقليمى والوطنى؛ لتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التى تحظى بها حرية تداول المعلومات والتى كانت حافزًا لإيجاد منظمات حقوقية تسعى إلى حمايتها بعيدًا عن تأثير الدولة وأجهزتها الحكومية، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم ماهية الدور الذى تلعبه تلك المنظمات فى دعم حرية تداول المعلومات، فضلاً عن توضيح الآليات والأنشطة التى تلجأ إليها لتحقيق ذلك بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع المختلفة.

الكلمات الدالة

حرية تداول المعلومات – المنظمات الحقوقية – مجتمعات المعرفة – الحق فى المعرفة – مبادئ تشوانى – الحكومات المفتوحة – المجتمع المدنى – الحق فى الحصول على المعلومات.

أولاً - الإطار المنهجى للدراسة

١/١ تمهيد:

باتت حرية تداول المعلومات حركة عالمية تنخرط فيها معظم دول العالم، ومن أهم متطلبات هذه الحركة أنها تُعطى لمسألة التطبيق الفعلى لحق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها أكبر مما تعطيه له العهود والمواثيق والاتفاقيات، وذلك عبر آليات متعددة بدءًا بالمستويات العالمية ومرورًا بالمستويات الإقليمية والوطنية وما بينهما من تنظيمات وسيطة تلعب دورًا محوريًا فى حماية تداول المعلومات، والتى تعطي الأفراد الحق في الوصول للمعلومات التي تحتفظ بها حكوماتهم.

لتستند على فكرة أن الحكومة لا تملك المعلومات لنفسها وإنما نيابة عن الشعب، ويثار الجدل حول ارتباط حرية تداول المعلومات باحترام الحكومات للقانون؛ فالحق في المعلومات أصبح ضرورة حقيقية للديمقراطية ومقياس لتقدم الدول. ("حرية تداول المعلومات"، ٢٠٠٣)، وبالتالى أصبحت هناك حاجة ملحة لقانون يحكم تدفق المعلومات ويدعم حرية تداولها؛ فقد شهد الوقت الراهن طفرة جديدة فى الاتصال العلمى قد أثمرت نماذج اقتصادية جديدة تستهدف الإتاحة الحرة للمعلومات، ومع ذلك فهناك حالة من الجمود تجاه إتاحة المعلومات للمستفيدين، ويكون ذلك نتيجة عدم وجود تشريع يسمح بإتاحة هذه المعلومات أو الخوف من المُساءَلة نتيجة إتاحتها وغيرها من الدوافع التى تحد وتقييد تداول المعلومات.(شاهين،٢٠١٣)

ونتيجة للتطور التقنى الذى نلمسه، فهل سوف يؤثر ذلك فى فلسفة إتاحة المعلومات لتوافر الكثير من القنوات التى ساهمت فى الإتاحة الحرة لها، وهو لا يعنى الإضرار بمصالح الأمن القومى للدول أو المساس بخصوصية الأفراد، ولكن ينبغى التأكيد على أهمية حرية تداول المعلومات التى نادت بها المنظمات الدولية وتسعى إلى تحقيقها. ولكى تتحول المفاهيم الحقوقية المرتبطة بحرية تداول المعلومات إلى قوانين ملزمة للدولة يتم الاعتراف بها فى الدساتير الوطنية ينبغى ضمان مساهمة المنظمات الحقوقية فى الدور الرقابى على الأجهزة الحكومية لمعرفة مدى الالتزام بهذه الأطر الحقوقية، فهى واحدة من التنظيمات التي يُراد منها أن تنهض بعبء حل المشكلات الناجمة عن تطورات مجتمعات المعرفة عن طريق إيجاد الحلول الملائمة لما يعترض إتاحة المعلومات الحكومية.

فتمارس المنظمات الحقوقية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية دورًا هامًا

فى حماية حرية تداول المعلومات، حيث تقوم بدعم تطبيقها من خلال المداخلات التى تقوم بها لدى السلطات المعنية، وخاصة فى ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة، والتى تقوم بشكل أساس على تداول المعلومات وإتاحتها بلا قيود على الإطلاق إلا فى حالات استثنائية محدودة للغاية وللأهمية القصوى Puddephatt, (2009)

١/١ مشكلة الدراسة وأهميتها:

لعبت المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية دورًا في تغيير الثقافة السائدة في المجتمعات الديمقراطية عبر فكر جديد يتلائم مع المتطلبات العصرية عبر طرح مشاريع دستورية، ثقافية خدمية على كافة المستويات فى ظل تربع حرية تداول المعلومات على عرش القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، باعتبار أن الدولة التي لا تحترم هذه الحرية أصبحت مهددة بمقاطعة المجتمع الدولي، بينما الدولة التي تحترم حرية تداول المعلومات تعمل فيها المنظمات الحقوقية بشكل سلس، وتكون مستقلة عن السلطة الحاكمة بحيث تدافع عن حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها ليصبح حقًا دوليًا. (عيسو، ٢٠٠٦)

وعلى الرغم من الأهمية التى يكتسبها دور المنظمات الحقوقية فى دعم حرية تداول المعلومات إلا أننا نجد أن هناك العديد من العقبات والمعوقات التى تقف أمام هذا الدور الداعم الذى تقوم به هذه المنظمات وبالتالى تتمحور مشكلة الدراسة فى الكشف عن أهم هذه المعوقات التى تقف عائلاً أمام عمل المنظمات الحقوقية، وخاصة فى ظل مواجهتها لمشكلات تتعلق بالتعاون والتشبيك فيما بينها من أجل دعم حرية تداول المعلومات. فلا يمكن تجاهل أو إنكار إسهامات هذه المنظمات فى الدفاع عن الحريات وخاصة حرية تداول المعلومات، ولكننا نرى أن أغلب هذه المنظمات يرتكز دورها على العمل الخدمى فقط وليس العمل الحقوقى وخاصة فى المنطقة العربية، وبالتالى فلا يعكس ذلك نمط الدور المطلوب منها ولا يرسخ فكرة الشفافية، كما أن هناك غيابًا واضحًا للدور الرقابى عن المنظمات الحقوقية وتأثيره على حرية تداول المعلومات، مما يستدعى ضرورة دراسة أهم هذه المشكلات والكشف عن أوجه القصور التى تقع فيها هذه المنظمات، والتى تتعلق باستكمال دورها لدعم حرية تداول المعلومات على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى ووضع التصور المستقبلى الملائم لحلها.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية دور المنظمات الحقوقية فى دعم وحماية حرية تداول المعلومات، فإذا كان للدولة دورًا فى حماية وتعزيز حرية تداول المعلومات من خلال أجهزتها المختلفة، فإن للمنظمات الحقوقية دورًا لا يقل فى أهميته عن أهمية الدور الذى تمارسه الحكومات؛ فإن دراسة الآثار التى تركتها المنظمات الحقوقية على حرية تداول المعلومات أصبحت تحتم علينا إعادة النظر فى المكانة التى تحتلها تلك المنظمات فى التعامل مع ملفات مهمة كملف حرية تداول المعلومات، فمن ناحية هناك تزايد فى عدد هذه المنظمات وتنوع فى ميادين العمل التى تقوم بها، فقد سجلت تلك المنظمات تطورًا ملموسًا على صعيد العلاقات الدولية التى أقامتها مع المنظمات الدولية المؤثرة فى هذا الملف الحقوقى، بل وتمكنت من التصدى للمشكلات التى تثار فى إطار البحث فى مجال حرية تداول المعلومات وتنوعت الجهود التى بذلتها وتباينت صور نشاطها فى هذا المجال .

وبالتالى نحن فى حاجة ماسة إلى التعرف على مسيرة عمل هذه المنظمات وإلى أى مدى قد ساهم وجودها فى دفع آلية هذا العمل الحقوقى، وما أبرز الصعوبات التى تعوق مسيرة عملها وخاصة على مستوى الحكومات العربية التى ما زالت تتخذ مبدأ التقييد والحجب هو الأساس فى التعامل مع المعلومات، وما الدور الذى لعبته هذه المنظمات للتوجه نحو مجتمعات المعرفة باعتبارها هى المجتمعات القائمة على تداول المعلومات، وأبرز أهم أوجه التعاون بين المنظمات الحقوقية والمنظمات الدولية التى تبنت سياسات الكشف عن المعلومات وحرية تداولها .

٢/١ أهداف الدراسة:

يستهدف هذا البحث استخلاص مجموعة من الضوابط التى تحكم دور المنظمات الحقوقية فى دعم حرية تداول المعلومات على النطاق الدولى والإقليمى والوطنى ويعتمد هذا البحث فى استخلاص هذه الضوابط على سبعة محاور هى كالآتى :

- **المحور الأول :** يتصل بالاتجاهات التى حكمت عمل المنظمات الحقوقية فى تحديد مفهوم تداول المعلومات، وأهميتها للدفع التنموى، ومدى انتشار قوانينها وتطبيقها على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى مع توضيح الإطار الزمنى لإقبال الدول على إصدراها.

- **المحور الثانى :** استعراض عدد من المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية التى كان لها صدى فعّال فى دعم حرية تداول المعلومات وفقًا للتقارير الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، والشبكة العالمية للمدافعين عن حرية المعلومات من خلال إلقاء الضوء على نشأة هذه المنظمات وتطور مفهومها.
- **المحور الثالث :** استكشاف الرؤية التى تحكم مفهوم عمل المنظمات الحقوقية ودعمها لتداول المعلومات فى العالم العربى، وأهم القوانين التى تعمل فى إطارها المنظمات الحقوقية العربية وأهم السلبيات المتعلقة بها.
- **المحور الرابع :** إلقاء الضوء على دور المنظمات الحقوقية فى تعزيز أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات، وتقديم الأبحاث والدراسات القانونية والتقارير السنوية، وإنشاء البرامج الخاصة بحرية تداول المعلومات، وإطلاق المبادرات الخاصة لحمايتها، وتوفير الكوادر البشرية المدربة على التعامل مع مبادئ تداول المعلومات، وتقديم المساعدة القانونية والمساهمة فى صياغة التشريعات التى تدعم حرية تداول المعلومات.
- **المحور الخامس :** يناقش دور المنظمات الحقوقية فى بناء مجتمعات المعرفة، ومدى تأثير هذا الدور على حرية تداول المعلومات، ويستعرض التعاون الدولى بين المنظمات الحقوقية وبعض الهيئات الدولية لدعم حرية تداول المعلومات، كما يلقى الضوء على دور المكتبات وعلاقاتها بالمنظمات الحقوقية للإسهام فى حماية تداول المعلومات، و الدور الذى يلعبه التنسيق والتشبيك بين المنظمات الحقوقية فى حماية حرية تداول المعلومات .
- **المحور السادس :** يبرز أهم التحديات الراهنة التى تواجه المنظمات الحقوقية فى إطار دعم حرية تداول المعلومات، وأبرزها غياب الدور الرقابى عن المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية وتأثيره على حماية حرية تداول المعلومات .
- **المحور السابع :** يتناول كيفية وضع تصور مستقبلى للنهوض بدور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى بناء منظومة متكاملة بالمشاركة مع بقية فئات المجتمع لدعم حق المواطن فى الوصول إلى المعلومات .

١/٣ تساؤلات الدراسة :

ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات مرتبطة بدور المنظمات الحقوقية فى حماية ودعم حرية تداول المعلومات، ويمكن بلورة هذه التساؤلات على النحو التالى :

١) ما التطور الحاصل فى مجال حرية تداول المعلومات والقوانين التى تحميها، وما مدى إسهام المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى هذا التطور ؟
٢) ما أهم المنظمات الحقوقية التى كان لها الفضل فى وضع المبادرات الأولى لدعم حرية تداول المعلومات؟
٣) ما الآليات التى تلجأ إليها المنظمات الحقوقية لحماية حرية تداول المعلومات؟
٤) ما دور المنظمات الحقوقية فى بناء مجتمعات المعرفة، ومدى تأثير ذلك على دعم وحماية حرية تداول المعلومات ؟
٥) ما أوجه التعاون بين المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية وحكومات الدول لدعم حرية تداول المعلومات ؟
٦) ما أوجه التعاون بين المنظمات الحقوقية والمنظمات الدولية المختلفة لدعم وحماية حرية تداول المعلومات ؟
٧) ما الصعوبات و المعوقات التى تواجه مسيرة عمل المنظمات الحقوقية لدعم وحماية حرية تداول المعلومات فى ظل التوجه نحو بناء مجتمعات المعرفة؟

١/٤ حدود الدراسة ومنهجها :

تعتمد الدراسة على منهج المسح الميدانى للتعرف على أهم المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية التى تساهم فى دعم حرية تداول المعلومات، وقد اعتمدت الباحثة فى هذه الدراسة على تصميم قائمة مراجعة تشتمل على ثمانية محاور رئيسة تتضمن كافة العناصر اللازمة للتعرف على دور المنظمات الحقوقية محل الدراسة فى دعم حرية تداول المعلومات [*] .

١/٤/١ الحدود الموضوعية :

تتناول الدراسة دور المنظمات الحقوقية فى دعم حرية تداول المعلومات من خلال

---

[*] تم تحكيم ومراجعة القائمة من قبل السيد الدكتور/ مصطفى أمين حسام الدين الأستاذ المساعد بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات – كلية الآداب – جامعة القاهرة .

التعرف على إلى أى مدى قد ساهم وجودها فى دفع آلية هذا العمل الحقوقى، وما الدور الذى لعبته هذه المنظمات فى التوجه نحو مجتمعات المعرفة وأبرز أوجه التعاون بينها وبين المنظمات الدولية التى تبنت سياسات الكشف عن المعلومات وتداولها، كما ستكشف الدراسة عن أهم المعوقات التى تقف عائلاً أمام عمل المنظمات الحقوقية ووضع التصور المستقبلى الملائم لحلها.

١/٤/٢ الحدود المكانية :

تتناول الدراسة المنظمات الحقوقية على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى، وقد شملت الدراسة العديد من الدول مثل الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب أفريقيا وعلى المستوى الإقليمى شملت عددًا كبيرًا من الدول العربية مثل تونس والسعودية والإمارات والعراق الأردن والكويت ... ألخ أما المستوى الوطنى فقد اقتصرت الباحثة على دراسة المنظمات الحقوقية المصرية فقط .

١/٤/٣ الحدود الكمية :

اقتصرت الدراسة التى أعدتها الباحثة على دراسة عشر منظمات حقوقية دولية، وثمانى منظمات إقليمية وثمانى منظمات وطنية تعد وفقًا لتقارير "منظمة الأمم المتحدة"، و"منظمة الشفافية الدولية" ، و"الشبكة العالمية للمدافعين عن حرية المعلومات" من أهم المنظمات الحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان، كما قامت الباحثة بتتبع مبدئ لنشاط هذه المنظمات للتعرف على مدى إسهامها فى نشر ثقافة حق المواطن فى المعرفة وتداول المعلومات، وتم اختيار هذه المنظمات الحقوقية للدراسة وفقًا لمدى إسهامها فى مجال حرية تداول المعلومات، وهى تتمثل فى الآتى :

المنظمات الدولية :

١	مركز كارتر	٦	منظمة المادة ١٩
٢	هيومان رايتس ووتش	٧	شبكة إيفكس لتبادل المعلومات
٣	الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	٨	منظمة الحق فى المعرفة
٤	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٩	منظمة إتاحة المعلومات فى أوروبا
٥	منظمة الشفافية الدولية	١٠	منظمة المجتمع المفتوح

المنظمات الإقليمية :

١	اللجنة العربية لحقوق الإنسان	٥	المنظمة العربية لحقوق الإنسان
٢	المعهد العربى لحقوق الإنسان	٦	الشبكة العربية لحرية المعلومات
٣	مركز شبكة حقوق الإنسان العربية	٧	المركز الدولى لدعم الحقوق والحريات
٤	الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان	٨	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المنظمات الوطنية :

١	مركز دعم تقنية المعلومات	٥	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٢	مؤسسة حرية الفكر والتعبير	٦	الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى
٣	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	٧	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٤	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان	٨	مؤسسة عالم واحد للتنمية وحقوق الإنسان

١/٥ الدراسات السابقة :

١/٥/١ دراسات تناولت قوانين وتشريعات حرية تداول المعلومات :

استخلص (خليل،٢٠١١) الضوابط الأساسية التي يمكن أن تحكم وجود قانون لتداول المعلومات داخل مصر والعالم العربي، فبدأ بتوضيح أهمية قانون تداول المعلومات، ثم ناقش الرؤية التشريعية لتداول المعلومات في العالم العربي، وأكد من خلال دراسته على سعى الدول العربية لإقرار قوانين حرية المعلومات.

تناول (عزت،٢٠١١) الحماية الدستورية لحرية تداول المعلومات، والمعايير الدولية لحرية تداول المعلومات ودراستها أيضًا في الأنظمة الإقليمية والمقارنة، وأهم مبادئ " منظمة المادة ١٩" المتعلقة بحرية تداول المعلومات.

كما هدف (شاهين، ٢٠١٣) إلى التعرف على مفهوم المعلومات ودورة تدفقها وحرية تداولها وحصر الجهود العالمية والإقليمية لوضع تشريعات حرية تداول المعلومات، ثم قارن بين مسودات القانون المصري وعرض مقومات نجاح أي نظام لتداول المعلومات .

شمل (مركز دعم لتقنية المعلومات، ٢٠١٣) من خلال الدراسة التى قدمها آليات إتاحة المعلومات من خلال الكشف عن الإفصاح الاستباقى، وإجراءات طلب المعلومات، وعقوبات حجب المعلومات، وفى النهاية استعرض عددًا من تجارب الدول فى تطبيق قانون حرية تداول المعلومات مثل المكسيك والهند وجنوب أفريقيا .

٢/٥/١ دراسات تناولت المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدنى وعلاقتها بحماية حقوق الإنسان:

تناولت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا،٢٠٠٩) مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، والعوامل المؤثرة فى تطور دور المنظمات الحقوقية والاتجاهات الحديثة فى هذا الشأن والظروف الضاغطة على أدائها ومعوقات عملها .

أشار(قنديل،٢٠١٠) إلى كيفية تقييم فاعلية المجتمع المدنى فى إطار المقارنة بين عدد من منظمات المجتمع المدنى فى مصر ودول عربية أخرى بخصوص مدى الاهتمام بالتقييم لتأتى مصر فى المرتبة الثالثة، وقد أثبت من خلال دراسته أن هناك فجوة معرفية ضخمة بين منظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية .

عملت دراسة (معمر،٢٠١١) على إظهار الدور الذى تقوم به المنظمات الحقوقية الدولية فى مجال حماية حقوق الإنسان، وخاصة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، من خلال علاقاتها الدولية، حيث تحاول الدراسة التعرف على مسيرة عمل المنظمة فى حقوق الإنسان، والى أي مدى ساهم وجود المنظمة العربية لحقوق الانسان فى حماية حقوق الإنسان، وما هي الصعوبات والمشاكل التى تعرقل مسيرة عملها .

٣/٥/١ دراسات تناولت المنظمات الحقوقية ودعمها لحرية تداول المعلومات:

أكدت دراسة بيرلير (Berleur,1007) على الدور الرائد للمنظمات الحقوقية فى التوجه نحو بناء مجتمع المعلومات، واهتمت الدراسة بمدى تأثير التطور التكنولوجى على إتاحة المعرفة وحرية تداول المعلومات، كما ركزت على دراسة التجارب التى تم تطبيقها فى أمريكا اللاتينية ومدى تأثر المنظمات الحقوقية على دعم حرية المعلومات فيها .

أما دراسة (بوديفات، ٢٠٠٩) فاستعرضت دور المجتمع المدنى فى صياغة وتبنى قوانين الوصول إلى المعلومات، ونشر الوعى الثقافى لحرية الوصول إلى المعلومات وذلك فى عدد من دول العالم، و الدور الرقابى لهذه المنظمات فى تنفيذ هذه القوانين .

كما تناولت دراسة (مجلى،٢٠١٢) ماهية قانون حرية تداول المعلومات وكيفية عمله وأبراز إيجابياته كأداة لمكافحة الفساد وزيادة قدرة الحكومة وتحقيق الحقوق الإنسانية، ثم تطرقت الدراسة لأفضل الممارسات والحلول الابتكارية بشأن اختيار نصوص قانون حرية تداول المعلومات، والدور المهم للمجتمع المدنى حيث أبرزت مشاركته فى إتاحة قانون حرية تداول المعلومات ومشاركة أجهزة الإعلام فى تعزيز قانون تداول المعلومات، وتقديم بعض التجارب الدولية لمنظمات المجتمع المدنى التى ساهمت فى نجاح قانون حرية تداول المعلومات .

تضمن (مركز دعم لتقنية المعلومات،٢٠١٣) من خلال دراسته حصر لإصدارت المجتمع المدنى، والتى تناولت مجموعة من القضايا الهامة من أهمها الحقوق السياسية والمدنية التى شملت حرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية الإعلام والخصوصة فى العصر الرقمى.

أشار (الحماوى ،٢٠١٣) إلى ماهية المنظمات غير الحكومية الدولية وحقوق الإنسان، وتميزها عن منظمات المجتمع المدنى، ثم تناول مفهوم حقوق الإنسان وتطورها، وأنواع آليات الحماية التى تمارسها هذه المنظمات وأهم أنشطتها مع إعطاء أمثلة لأهم أنشطة المنظمات الحقوقية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية .

أما (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٤) فتناولت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإعطاء لمحة عن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وظروف العمل المستقل للمنظمات الحقوقية من خلال بيئة سياسية مؤاتية والإطار التنظيمي الداعم لها، والتدفق الحر للمعلومات من خلال الحيز المشترك للحوار والتعاون، والتحديات التى تواجه المنظمات الحقوقية على وجه التحديد والتدابير التى ينبغى اتخاذها والتى تستند إلى القوانين لوضع التصور المستقبلى لحلها .

كما أظهرت الدراسة التى أعدتها (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية،٢٠١٤) أهمية دور فكرة التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وإيجاد البيئة القانونية الملائمة لعملها والتكامل والمشاركة بين المنظمات الحقوقية لتنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب، لإيجاد تحالفات تقوم على أساس واع وأهداف واضحة ورؤية تنموية شاملة وذلك فى إطار الإتاحة الكاملة للمعلومات تحت شعار المعلومات للجميع .

ثانيًا - الإطار النظرى للدراسة

١/٢ المنظمات الحقوقية : المفهوم والنشأة والتطور

تُعرف المنظمات الحقوقية بأنها " مجموعة من الأفراد التى اجتمعت من أجل تحقيق هدف معين" وتستند المنظمات الحقوقية فى نشاطها على مجموعة من المصادر منها دساتير الدول، وأنظمتها المحلية ثم الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، وتعتبر" منظمة العفو الدولية " و" هيومان رايتس واتش " أشهر منظمتين حقوقيتين عالميتين، وعلى المستوى الإقليمى نجد " اللجنة العربية لحقوق الإنسان". فشهدت السنوات الماضية توسعًا مذهلًا في حجم ونطاق وقدرات المنظمات الحقوقية في جميع أنحاء العالم، مدعومة بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي.

إن قطاع المنظمات الحقوقية لا يبرز فقط كجهة فاعلة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته؛ ولهذا السبب تتفاوت تعريفات المنظمات الحقوقية كمكونًا رئيسًا للمجتمع المدني بدرجة كبيرة استنادًا إلى اختلاف النماذج التصورية والأصول التاريخية .(عقيل،٢٠١١)

ومن المؤكد أننا فى حاجة لتعريف " المجتمع المدنى" باعتبار المنظمات الحقوقية إحدى أهم مكوناته؛ فيتبنى" البنك الدولي" تعريفًا لمنظمات المجتمع المدني" يشير إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو دينية " .

وتشير بعض تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٠) المعنية بدراسة المجتمع المدنى إلى أنه " مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو منافع جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

وقد زاد عدد المنظمات الحقوقية الدولية من ٦٠٠٠ منظمة عام ١٩٩٠ ليصبح أكثر من ٥٠ ألف منظمة عام ٢٠٠٦، ثم اقترب من ١٣٠ ألف منظمة حقوقية عام ٢٠١٠م، كما أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات الدولية حتى عام ٢٠٠٦ وزادت إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي حتى عام ٢٠٠٩.

أما على صعيد تنامي المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية خلال النصف الأول من العقد الحالي يتضح تأسيس عدد من الهيئات الرسمية وغير الحكومية فى دول مجلس التعاون الخليجي وإنشاء وزارات تُعنى بحقوق الإنسان في كل من اليمن والعراق، كما شُكلت مجالس وطنية لحقوق الإنسان في مصر، قطر، السعودية... ألخ، وبدأت بعض الدول في إصدار تقارير رسمية عن أوضاع حقوق الإنسان منها مصر، اليمن، الأردن . (فاروق، ٢٠١٢)

فتعد " المنظمة العربية لحقوق الإنسان" الإطار الإقليمي الذي يرصد واقع حقوق الإنسان في المنطقة، بينما يهتم " المعهد العربي لحقوق الإنسان"، و " مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان " بالتطوير المؤسسي للمنظمات. (الزغير، ٢٠٠٥)

وهناك عدد من الأسباب التى طرحها المفكرون لتفسير نمو المنظمات الحقوقية وتعاظم دورها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية فى العقود الأخيرة وهى كالآتى:

١) استجابة لتزايد الوعى والإدراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدنى عالمى، فى إطار عالم متزايد التعقيد يقتضى بناء شبكة من التجمعات والتنظيمات التطوعية التى تسمح بإتاحة المعلومات وتأكيد المشاركة .

٢) تنوع وتعقد التحديات العالمية على نحو يفوق الدول، والحاجة إلى دور المنظمات التى تتميز بالمرونة بما يُمكنها من سرعة التحرك فى مواجهة الظروف.(عبد العظيم، ٢٠٠٢)

٣) الخصائص التى تتسم بها المنظمات الحقوقية والمتمثلة فى الرغبة التطوعية والاستعداد للمشاركة مع وفرة الكوادر والخبرات والقدرة على حشد الطاقات التى تساهم فى دعم وتعزيز دور المنظمات الحكومية فى التنمية الشاملة .

٤) النظام الدولى الراهن وتلاشى حواجز المسافات وتنامى الاتصال المتبادل وتقديم الدعم المادى والسياسى من قبل كثير من القوى الفاعلة والمؤثرة .

كل هذه الأسباب تجعل المنظمات الحقوقية أداة يمكن من خلالها مواجهة المشكلات العاجلة والملحة المتعلقة بمعالجة الآثار السلبية لعملية الإصلاح، والإسهام بدور إيجابى فى تحقيق التنمية لما لها من تأثير في تشكيل السياسات العامة للدول خلال العقدين الماضيين، ويبدو هذا النشاط جليًا من خلال الحملات الدعائية التي تدور حول قضايا بعينها مثل حرية تداول المعلومات، وحرية الرأى والتعبير، وتعزيز الشفافية .

فقد جاء " ميثاق الأمم المتحدة " ليُمثل حجر الزاوية فى التنظـيم القـانونى لكفالـة حقوق الإنسان وضمان مراعاتها فى المجتمع الدولى، ثم جاء " الإعلان العـالمى لحقـوق الإنسان"، والذى اعتمدته " الجمعية العامة للأمم المتحدة " عام ١٩٤٨م ليتـضمن تفـصيًلا لحقوق الإنسان على هدى المبادئ التى تضمنها الميثاق بهذا الخـصوص. وفـى بـدايات القرن العشرين أضحت المنظمات الحقوقية ليست فقط عضوًا فاعلاً فى مواجهة القـضايا العالمية وإنما أيضًا شريكًا أساسيًا للحكومات، مما جاز معه بحق إطلاق عصر المجتمـع المدنى الحقوقى فى المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى.

ويمكن تصنيف المنظمات الحقوقية كإحدى أنواع المنظمات الدفاعية التى يتم تقسيمها وفقًـا لمجالات أنشطتها كالآتى :

- منظمات لرقابة ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان .
- منظمات تساهم فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان .
- منظمات تقدم المساعدة القانونية للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان.

فالمنظمات الحقوقية تعد رقيبًا مستقلًا على آليات الممارسة الديمقراطية التى تعـد أسـاس بناء ثقافة حرية تداول المعلومات فى المجتمعات، ويمكنها أن تطلق جرس الإنذار عنـدما ترى هذه العملية قد حادت عن مسارها أو شهدت تغولاً فى تقييد حرية تداول المعلومات. وهذا ما أكد عليه ملتقى " منظمات حقوق الإنسان " قبيل اسـتعراض الملـف الحقـوقي المصري بالأمم المتحدة في ٥ نوفمبر ٢٠١٤ الذى قدم أكثر من ١٠٠ توصـية للحكومـة المصرية من أجل ممارسات وتشريعات أكثر اتساقًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنـسان.(مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،٢٠١٤)

أما فيما يتعلق بالنشأة التاريخية للمنظمات الحقوقية الدولية محل الدراسـة، فيوضـح لنـا الشكل التالى رقم (١) أن " منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان " هـى أقـدم منظمـة حقوقية دولية من المنظمات الحقوقية محل الدراسة، حيث أُنـشئت عـام ١٩٢٢ وأحـدث منظمة حقوقية كانت " منظمة الحق فى المعرفة " التى أنشئت عام ٢٠١٠، كمـا نلاحـظ تزايد الإقبال على إنشاء هذه المنظمات فى فترة التسعينات على وجه التحديد وخاصة منـذ عام ١٩٩٢.

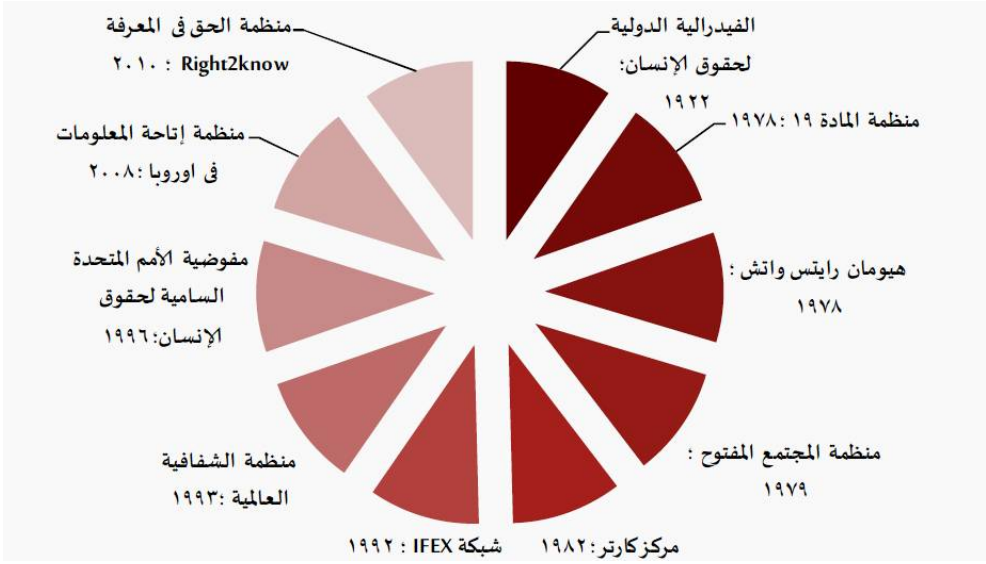

شكل رقم (١)

تاريخ نشأة المنظمات الحقوقية الدولية محل الدراسة

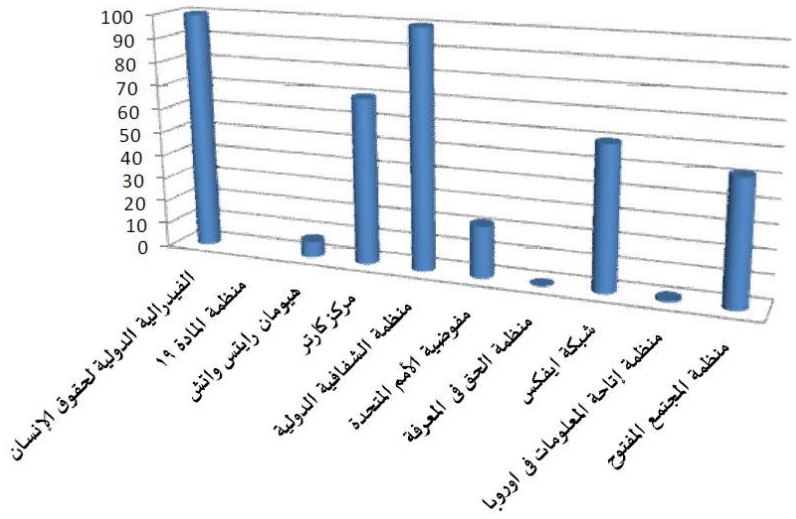

شكل رقم (٢)

معدل انتشار عدد مقرات المنظمات الحقوقية الدولية محل الدراسة على مستوى العالم

أما بالنسبة لمعدل انتشار المقرات الخاصة بالمنظمات الحقوقية محل الدراسة، فيوضح الشكل السابق رقم (٢) تنوع مقراتها فى عدد كبير من دول العالم مثل " منظمة الشفافية الدولية " التى بلغ عدد مقراتها ١٠٠ مقرًا، و" الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" التى تضم فى عضويتها ١٦٤ منظمة حقوقية منها ٢٨ منظمة حقوقية عربية تنتشر فى معظم دول العالم، و" مركز كارتر" الذى يتواجد فى أكثر من ٧٠ دولة من دول العالم.

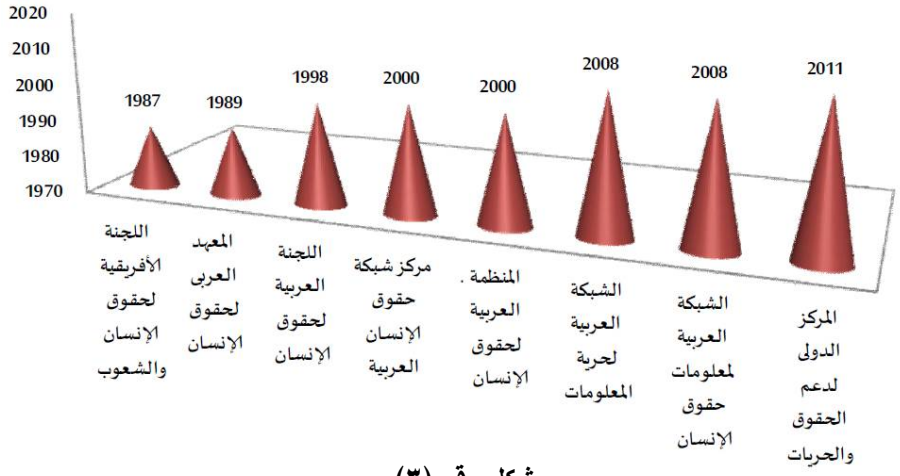

شكل رقم (٣)

النشأة التاريخية للمنظمات الحقوقية الإقليمية محل الدراسة

أما على المستوى الإقليمى، فنلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (٣) أن أقدم منظمة حقوقية إقليمية من المنظمات محل الدراسة كانت " اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، والتى أُنشئت عام ١٩٨٧، أما أحدث منظمة حقوقية فكانت " المركز الدولى لدعم الحقوق والحريات" الذى أنشأ عام ٢٠١١، ويمكن ملاحظة أنه منذ عام٢٠٠٠ كان هناك ازدهارًا كبيرًا فى حركة تأسيس المنظمات الحقوقية الإقليمية إلا أننا نجد الطفرة الحقيقية فى إنشاء هذه المنظمات منذ عام ٢٠٠٨ وهو العام الذى شهد تأسيس " الشبكة العربية لحرية المعلومات" والتى لعبت دورًا هامًا فى دعم حرية تداول المعلومات على المستوى الإقليمى.

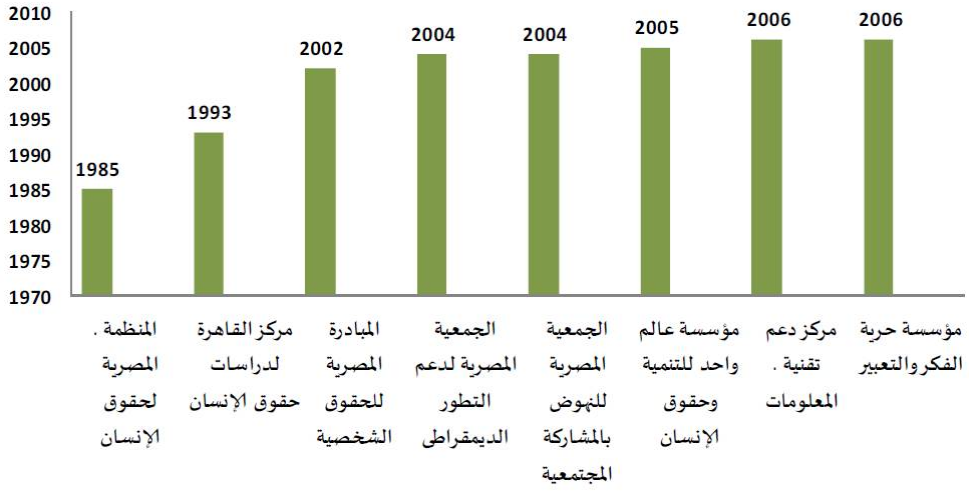

شكل رقم (٤) التطور التاريخى لتأسيس المنظمات الحقوقية الوطنية محل الدراسة

وفيما يتعلق بالمستوى الوطنى فيتضح لنا من الشكل السابق رقم (٤) أن أقدم منظمة حقوقية وطنية كانت " المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" التى أُنشئت عام ١٩٨٥، أما أحدث منظمتين حقوقيتين فهما " مركز دعم لتقنية المعلومات" و " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" حيث تم تأسيسهما فى عام ٢٠٠٦، كما يمكننا ملاحظة الطفرة الحقيقية التى حدثت فى تأسيس منظمات حقوقية تُعنى على وجه التحديد بمعالجة قضية حرية تداول المعلومات خلال العشر سنوات التى تنحصر فى الفترة من(٢٠٠٠- ٢٠١٠) .

٢/٢ القوانين المنظمة لعمل المنظمات الحقوقية:

في آواخر القرن التاسع عشر وُجدت تشريعات في بعض الأقطار العربية مثل (تونس عام ١٨٨٨) تنظم وتراقب تأسيس المنظمات الحقوقية، كما كَفلت بعض الدساتير العربية حق تكوين هذه المنظمات منذ مطلع القرن العشرين مثل الدستور المصري لعام ١٩٢٣، والدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، وهذا يعني اعتراف بعض الأقطار بالمكانة القانونية لمنظمات هذا القطاع، وذلك اتساقاً مع القوانين الدولية . وتعد مصر والمغرب وتونس من أعرق الدول التي وضعت قوانين لإنشاء المنظمات الحقوقية، ويُلاحظ أن جميع الدول عَدلت قوانينها خلال السنوات العشر الأخيرة مستوعبة بذلك أهمية هذا القطاع، رغم التفاوت بينها بشأن درجة السماح لعمل هذه المنظمات .

ففي مصر أثار صدور قانون الجمعيات رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ نقاشاً وجدلاً واسعًا بين حركة المجتمع المدني، ليؤكد " التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي " أن المجتمع المدني المصري مازال مقيدًا؛ فيضع القانون رقم (٣٢) لعام ١٩٦٤ المتعلق بالجمعيات الخاصة والمعدل بالقانون (٨٤) لعام ٢٠٠٢ قيودًا على إدارات المنظمات الحقوقية وعملياتها وشئونها المالية، من خلال ربط أنشطتها بموافقة السلطات عليها. وعُقدت العديد من المؤتمرات المعبرة عن انتقادها للقانون، الذي ربط مؤسسات المجتمع المدني بكافة أشكالها والحكومة المصرية، وقيد نشاطها حيث لا يسمح لها بإتخاذ أية خطوات إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص أو موافقة الجهة الإدارية المختصة وفقًا لعبارات القانون.(مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ٢٠١٣)

أما السعودية، فشهد عام ٢٠٠٣ تحركات إيجابية نحو الموافقة على إنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان، كما أسست الحكومة مركزًا للحوار ولذلك فهى تتجه نحو إقرار إنشاء هيئة حكومية لحقوق الإنسان في المملكة. وفى الإمارات يضمن الدستور حق المواطنين في تشكيل المنظمات الحقوقية، ووضعت " وزارة الشئون الاجتماعية والعمل" خطة للتفتيش على هذه المنظمات ترتكز على مراقبة أداء عملها من خلال تكوين مجلس إدارة لها ونظامًا أساسيًا يحدد وسائل جمع التبرعات ومصادر التمويل وفق معايير دقيقة. (المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح ،٢٠١١)

يُلاحظ مما سبق عرضه أن المنظمات الحقوقية أصبحت محور اهتمام المنطقة العربية، وفي ضوء ذلك فالقوانين تحدد شروطًا معينة لإشهار هذه المنظمات وتسجيلها وتضع قواعد للرقابة على أنشطتها، كما تضع قواعدًا لتنظيم علاقتها بالدولة. فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة نشاطًا متزايدًا من المنظمات الحقوقية في العمل على التوعية بحماية حرية تداول المعلومات ومناهضة الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون متمثلة فى تقييد وحجب المعلومات، فهناك ارتباط وثيق بين ترسيخ حرية تداول المعلومات وحالة الديمقراطية فى الدول. فدرجة احترام هذه الحرية تعد مؤشرًا هامًا لاحترام الحكومات لسيادة القانون وهذا ما يؤكد عليه التقرير الصادر عن " منظمة الولايات الأمريكية لحرية التعبير" منذ عام ١٩٩٩، حيث يُشير إلى ضرورة تعزيز تدفق المعلومات من خلال تفعيل دور المنظمات الحقوقية وقيامها بدور فاعل عند وضع السياسات والقوانين المرتبطة بها. (Laws Information to Access ,2012)

ثالثًا- الإطار التطبيقى للدراسة

١/٣ التطور الحاصل فى قوانين حرية تداول المعلومات :

يُنظر الآن إلى الدول التى تتبنى سياسات قوية لتنمية حرية تداول المعلومات كواحد من أبرز المؤشرات على أجندة التقدم نحو بناء مجتمعات المعرفة، فقد أكدت العديد من الدراسات على أن مبدأ الشفافية القائم على دعم حرية تداول المعلومات يعد أداة رئيسة من أدوات دعم النشاط التنموى داخل أى مجتمع وخاصة المجتمعات الديمقراطية .

فأوجزت " سارة جاجواتث " فى كتابها " الحق فى المعرفة .. الحق فى الحياة " عن تأثير الحق فى المعرفة وحرية تداول المعلومات على باقى الحقوق والحريات الإنسانية الأخرى، كما يوضح الشكل التالى رقم (٥) : (Access to Information: An Instrumental Right for Empowerment,2007)

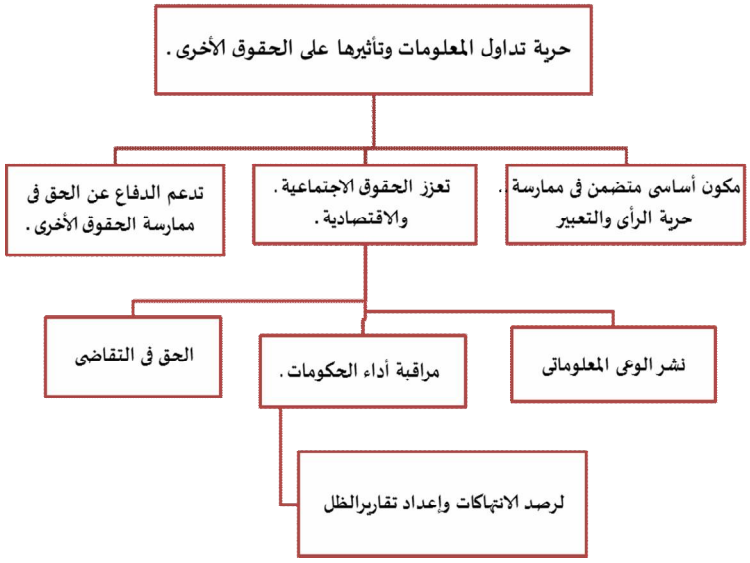

شكل رقم (٥) تأثير حرية تداول المعلومات على حقوق الإنسان الأخرى وحرياته

فالقدرة على الوصول إلى المعلومات والمستندات المرتبطة بأجهزة الدولة (مركز معلومات مجلس الوزراء، ٢٠١١) تعد شرطًا أساسيًا من شروط الحكومة الحديثة لأن تأمين هذا الحق للمواطنين يسهل بناء الخلفية المعرفية لديهم حول كافة أنشطة الدولة، ويُثرى مشاركتهم فى التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة الذى يقوم على مناهضة التمييز فى الحصول

على المعلومات وطلب المصادر من أجل وضع خطط عمل لـدعم التنميـة الـشاملة، فـالمواطن الأكثر معرفة ودراية هو الأكثر قدرة على مناقشة حاضره والتخطيط لمستقبله.(خليل،٢٠١١)

ونتيجة لهذا الدور الفعّال لحق الوصول إلى المعلومات كان ينبغـى التوجـه نحـو حمايته من خلال قوانين تضمن تنفيذه وتدعم بقاءه . (عزت، ٢٠١١) فلدينا اليوم نحو ٩٥ بلدًا من جميع دول العالم، قد تبنت قوانين حرية تداول المعلومات، لتغطي نحو ٥.٥ بليون شخص عالميًا وخاصة على مدى العشرين سنة الأخيرة فأكثر مـن ثمـانين بالمئـة مـن القوانين الحالية تم تمريرها منذ عام ١٩٩٠.(مندل، ٢٠١٢)

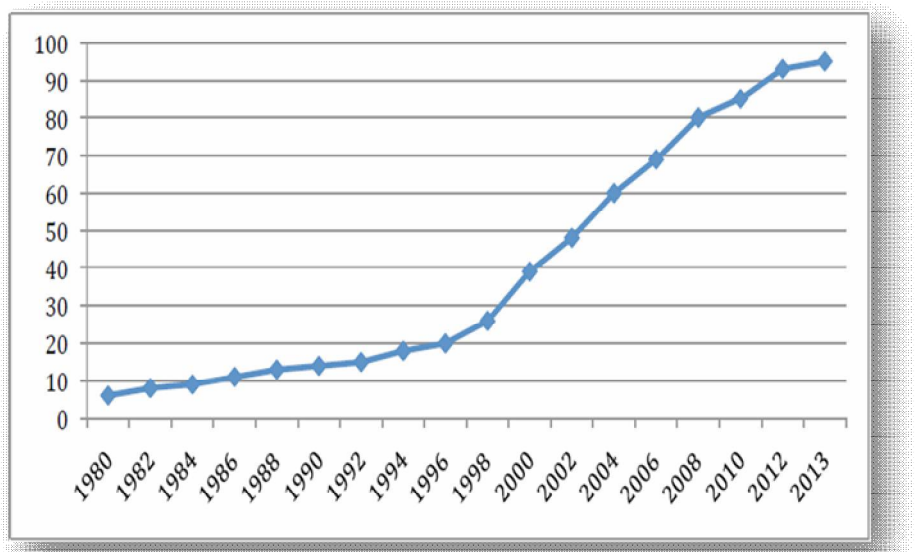

شكل رقم (٦) معدل انتشار ونمو قوانين حرية تداول المعلومات فى السنوات الأخيرة

المصدر : <http://www.rti-rating.org/files/doc/Report.13.09.Overview%20Rating.pdf>

Regions	Number of Laws
Eastern and Central Europe	24
Developed Countries	22
Latin America and Caribbean	20
Asia and Pacific	16
Sub-Saharan Africa	10
Arab World	3
Total	**95**

شكل رقم (٧) إجمالى عدد قوانين حرية تداول المعلومات فى دول العالم حتى عام ٢٠١٣

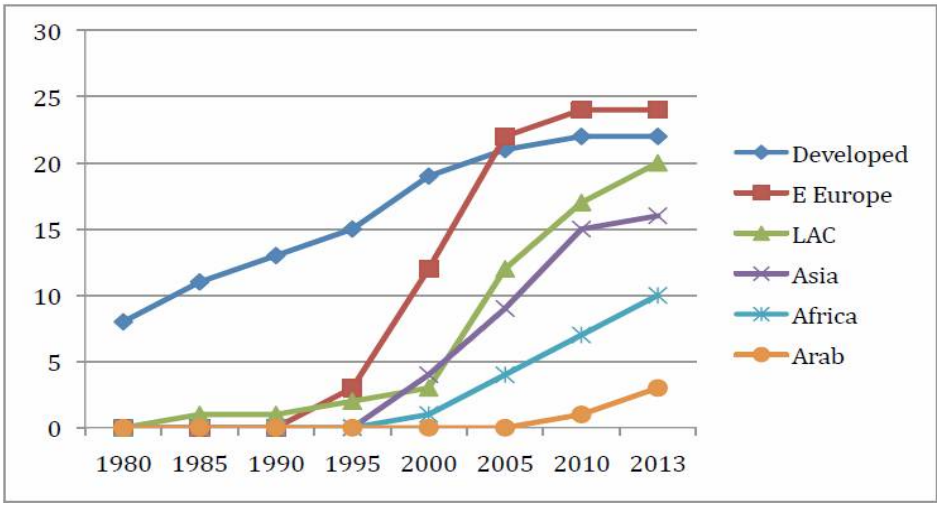

شكل رقم (٨) معدل انتشار قوانين حرية تداول المعلومات على مستوى دول العالم

المصدر : <http://www.rti-rating.org/files/doc/Report.13.09.Overview%20Rating.pdf>

ونلاحظ من خلال الشكل (٦) والشكل (٨) الطفرة الحقيقية لقوانين حرية تداول المعلومات فى الدول المتقدمة منذ عام ١٩٨٠ والتى وصلت إلى ذروتها فى عام ٢٠١٣ وما زالت مستمرة فى هذا التقدم حتى الآن. (TI Rating Data Analysis Series,2013)

أما العالم العربى فنلاحظ النمو البطئ لهذه القوانين بل وقلتها أيضًا، فقد بلغت عدد الدول العربية التى أصدرت قوانين لحرية تداول المعلومات ثلاث دول عربية هى الأردن واليمن وتونس، إلا أننا نلاحظ حدوث طفرة فى إصدار هذه القوانين منذ عام ٢٠٠٥، و نمو فى تبنى هذه القوانين فى أفريقيا منذ عام ١٩٩٥، أما أوروبا فكانت بدايتها فى عام ١٩٩٠ وتصدرت المقدمة بإصدارها ٢٤ قانوناً كما نرى فى الشكل السابق رقم (٧)، وفى عام ٢٠٠٥ كانت كل الدول الأوروبية لديها قانون لتداول المعلومات. (List of Countries with Access to Information, 2013)

شكل رقم (٩)

آلية طلب المعلومات والجهات المسئولة عنها المتعين توافرها فى قانون حرية تداول المعلومات

ويماثل قانون حرية تداول المعلومات كافة القوانين الأخرى فى أنه يعد نتاجًا للمشهد السياسي والاقتصادي لكل دولة .(مجلى،٢٠١٢) فوفقًا لما هو موضح فى الشكل السابق رقم (٩)، هناك ثلاثة عناصر تدخل فى آلية طلب المعلومات تتمثل في حائزوا المعلومات، وطالبوا المعلومات وجهاز مراجعة مستقل.

لتعد الحكومة هي الحائز الرئيس للمعلومات، ولكن لا يمكن تعميم هذا القول فلا يمكن للحكومات أن تكون هى المسئول الأول والأخير فى آلية طلب المعلومات فى أية دولة . فتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية من أبرز الكيانات التنظيمية التى تمثل حلقة الوصل بين المواطن والأجهزة الحكومية، وتلعب دورًا هامًا فى آلية طلب المعلومات بل وتتداخل مع كافة الجهات الحكومية المعنية بهذا الأمر ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه المنظمات ورغبتها بقيامها بدورها الرقابى على الأجهزة الحكومية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية للمستفيدين، والتى تتسم بالتنوع والتعقيد .

٢/٣ أهمية دور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى دعم حرية تداول المعلومات :

لكى تتحول المفاهيم الحقوقية المرتبطة بحرية تداول المعلومات إلى قوانين ملزمة للدولة يتم الاعتراف بها فى الدساتير الوطنية، ينبغى ضمان مساهمة المنظمات الحقوقية فى الدور الرقابى على الأجهزة الحكومية لمعرفة مدى الالتزام بهذه الأطر الحقوقية. والمناداة بالإصلاح التشريعي لقوانين حق الوصول إلى المعلومات، والضغط على الحكومات من أجل تحقيق هذه الخطوات التشريعية مما يحقق الانتقال السريع إلى الحكومات المفتوحة. (بوديفات،٢٠٠٩)

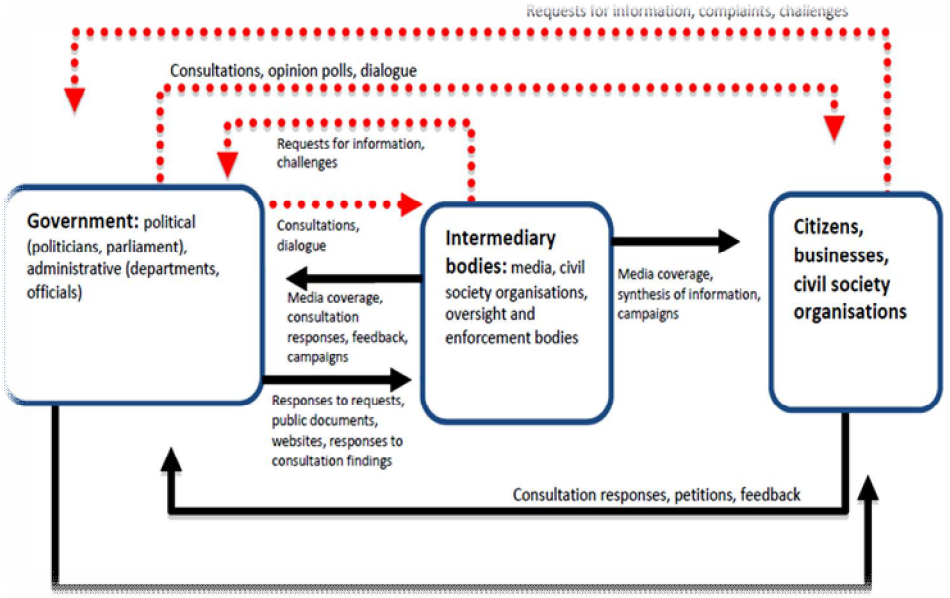

شكل رقم (١٠)

دور المنظمات الحقوقية فى النموذج المثالى لتدفق المعلومات من خلال الحكومة المفتوحة

ويوضح الشكل السابق رقم (١٠) مدى ارتباط المنظمات الحقوقية فى النموذج الذى ينبغى تحقيقه للتدفق المثالى للمعلومات ودعم حرية تداولها من خلال الحكومة المفتوحة، حيث يكون لها دورًا مباشرًا منذ بداية إعداد القوانين المعنية بحرية تداول المعلومات حتى إصدارها وتطبيقها على أرض الواقع، ومتابعة الطلبات المقدمة من المواطنين، ومراقبة الأداء الحكومى فى مدى الاستجابة لها، والمساعدة فى تقديم التظلمات. (مجاهد وهيبة،٢٠٠٩)

فيجب التعامل مع المنظمات الحقوقية على أنها تلعب دورًا مؤثرًا في عملية التغيير، فقد أضحت أكثر نفوذًا فى دعم حرية تداول المعلومات فى ظل التغييرات السياسية التى تشهدها الساحة الدولية والإقليمية والوطنية، فيحسب لها الدور الذى لعبته فى إبراز القيمة الحقيقية لحرية تداول المعلومات وتطبيق مفهومها على النحو الصحيح . (Abril ,2009)

فهى واحدة من التنظيمات التي يُراد منها أن تنهض بحل المشكلات الناجمة عن تطورات مجتمعات المعرفة عن طريق إيجاد الحلول الملائمة لما يعترض إتاحة المعلومات الحكومية (الآلوسى، ٢٠٠٨) دون الإخلال بالجهود المشروعة لحماية المواطنين من تهديدات الأمن الوطني وذلك من خلال الإعلان عن مجموعة جديدة من المبادئ العالمية للأمن الوطني والحق في المعلومات سُميت " بمبادئ تشواني" لتحقيق التوازن بين الأمن الوطنى والحق في المعلومات.

<u>وتتضمن أبرز مبادئ تشواني ما يلي:</u>

١) الحفاظ على سرية المعلومات فى حال تعارضها مع مصلحة الأمن الوطني .
٢) الكشف عن المعلومات التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الدولية .
٣) ينبغي أن يصل الجمهور إلى المعلومات في برامج المراقبة .
٤) ينبغي عدم إعفاء أي جهة حكومية من متطلبات الإفصاح .

كما دعمت "كاتالينا بوتيرو" المقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية الوصول إلى المعلومات بمبادئ تشواني باعتبارها التوازن الحقيقى المناسب لضمان قدرة الدولة على حماية الأمن القومى و حماية الحريات الفردية، فيجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن الأمن في أي مجتمع ديمقراطي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه لضمان حفظ قدرة المؤسسات على دعم ممارسة جميع المواطنين لحقوقهم دون تمييز على الإطلاق . (Tshwane Principles on National Security and Right to Information,2013)

ويؤكد العدد الصادر من مجلة Fringe فى ٢٠١٢ عن قوانين حرية تداول المعلومات عن وجود ما يقرب من ١٨٠ منظمة شبه حكومية فى دول العالم، وثلاث منظمات دولية، والتى كان لها الدور الرئيس لبناء المطالب في معادلة طلب المعلومات مما يساعد على زيادة الوعي الجماهيري ويشدد على أهمية ممارسة هذا الحق، كما سيكون للعلاقة التاريخية بين المنظمات الحقوقية والحكومة الأثر الهام على قدرة هذه المنظمات على الانخراط بفاعلية في دعم حرية تداول المعلومات. (Vieugels,2012)

فنرى الحملة المنادية بالحق في الوصول إلى المعلومات في بلغاريا التى لم تتم إلا بمساندة نشاط " برنامج الوصول إلى المعلومات" وهى منظمة حقوقية تم إطلاقها رسميًا

في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ لتسهيل تطبيق المادة (٤١) من الدستور البلغاري التي ترسخ حق الجميع في البحث عن المعلومات والحصول عليها والإفصاح عنها". وفي بداية ١٩٩٨ أدت جهود الدعوة والمناصرة التي بذلتها حملة البرنامج إلى إعلان الحكومة البلغارية الجديدة المنتخبة في ١٩٩٧ الموافقة على قانون الوصول إلى المعلومات في إطار أجندتها التشريعية. (Grigorescu ,2009)

أما فى الهند فعملت المنظمات الحقوقية على تعزيز حق الوصول إلى المعلومات كأداة فاعلة لردع تفشي الفساد، وقد اكتسبت " حملة الوصول إلى المعلومات " انتشارًا تدريجيًا، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى سن التشريع الوطني بشأن الاعتراف بالحق في المعلومات. فكانت حركة " مازدور كيسان شاكاتي" أول حركة منظمة تنادي بحق الوصول إلى المعلومات، وقد تم إطلاق هذه الحركة في ١٩٩٠ في ولاية راجاستان، والذى مهد نجاحها على المستوى الوطنى تدشين " الحملة الوطنية لحق الناس في المعلومات" التي تأسست في نيودلهي وكان العمل الأول الذي قامت به الحملة هو صياغة مشروع " القانون الوطني للحق في المعلومات" الذي تم إرساله إلى الحكومة فى عام ١٩٩٦، ولم يدخل حيز التنفيذ قط .

وفى المملكة المتحدة وعلى الرغم من صدور قانون " حرية المعلومات " فى عام ١٩٩٦ واعتباره جزءًا من البرنامج الشامل للإصلاح التشريعي، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى عام ٢٠٠٥ وفقًا لما أقرته " حملة داعمى حرية المعلومات " وهى إحدى المنظمات الحقوقية التى ساهمت بجهودها فى إصدار قانون حرية المعلومات والتعاون المثمر مع مكتب " مفوض المعلومات " فى مراجعة ما سُمى "ببرامج النشر"، والتي تُلزم المؤسسات العامة الخاضعة لقانون حرية المعلومات بإعدادها بشكل دوري، وكذلك تحدد تلك البرامج فئات المعلومات التي تقوم بنشرها .

أما المكسيك فقد وافقت على نص دستوري جديد فى١٩٧٧، وقد هيأ ذلك الفرص أمام المنظمات الحقوقية التى استطاعت أن تستفيد من هذا النص من أجل نطاق أوسع لتطبيق حق الوصول إلى المعلومات، وكان للأبحاث العلمية التى تقوم بها دورًا رائدًا للمساعدة فى تهيئة الظروف لتمرير قوانين تداول المعلومات وزيادة الوعى الجماهيرى بأهميتها، بل قامت بعض المنظمات الحقوقية بتوسيع استخدام المصطلح مثل مجموعة " أوكساكا" التى ظهرت فى عام ٢٠٠٢ لمساندة الحق فى الوصول إلى المعلومات ليستخدم مصطلح " الحق فى المعرفة " بدلاً من " الوصول إلى المعلومات" .

وقد تم التعاون بين المنظمات الحقوقية فى المكسيك وبين " المعهد الفيدرالى للوصول إلى المعلومات" الذى ساهم فى زيادة استخدام حق الوصول إلى المعلومات، كما شاركت ٢٠ منظمة حقوقية المعهد الفيدرالى فى مبادرة تهدف لتمكين المجتمعات المعرضة لمخاطر استخدام القوى وهى ٧ ولايات مكسيكية لاستخدام حق الوصول إلى المعلومات. وفى عام ٢٠٠٥ أُنشأ " المركز الدولى للدراسات المعنية بالوصول إلى المعلومات"، والذى تم التعاون بينه وبين " مجموعة أوكساكا" لتشجيع ثقافة الشفافية والوصول إلى المعلومات .

ومن الممكن أن تساهم المنظمات الحقوقية في صياغة التشريع، وذلك على الرغم من أن هذا يعتمد بصورة كبيرة على رغبة الحكومة في فتح باب المشاورات في العملية التشريعية، وثمة استراتيجية فعّالة للمنظمات الحقوقية تتمثل في إبرام شراكات مع بعضها البعض في إطار تحالف نشط، لكن مسائل السياسة الداخلية لهذه المنظمات والتنافس فيما بينها قد يجعل تحقيق ذلك صعبًا، لكننا نجد في بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة أن وجود تحالفات فعّالة بين المنظمات الحقوقية كان في غاية الأهمية لنجاح هذه المبادرات.

فيمثل حجب وعرقلة تدفق المعلومات أكبر تهديد وعائق أمام عمل المنظمات الحقوقية، فتعد حرية تداول المعلومات غاية أساسية لهذه المنظمات وعمادًا رئيسًا فى أدائها لدورها، ولذلك فإن حرية تداول المعلومات تعد من أهم مطالب المنظمات الحقوقية فى كل بلدان العالم، حيث أن المصلحة الرئيسة لهذه المنظمات فى أن تكون القواعد التى تحكم إتاحة المعلومات واضحة وشفافة، بحيث يكون فى وسعها وأفراد المجتمع ككل التأكد من صحتها وهو الأساس القائم عليه مجتمع المعرفة .

كما تنبع أهمية دور المنظمات الحقوقية فيما يتعلق بحرية تداول المعلومات من خلال التنسيق ونشر الوعى المعلوماتى بين أفراد المجتمع؛ فالمنظمات الحقوقية تلعب دور الوسيط فى إبرام الصفقات المعلوماتية الكبرى مع الشركات العالمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير ونشر المعلومات اللازمة لجميع الأطراف والعمل على فتح قنوات الاتصال التى تعود بالفائدة على الاقتصاد القومى، فالمنظمات الحقوقية كغيرها من القطاعات المختلفة فى الدولة تتأثر بمدى توفر وإتاحة المعلومات.

فإذا كان هناك الكثير من المعلومات المتوفرة والدقيقة فإن تلك المنظمات ستزداد كفاءتها لأنها فى الأساس تهدف إلى تحقيق التنمية فى المجتمع، أما إذا كانت المعلومات غير متوفرة سينعكس ذلك بالطبع عليها وعلى المجتمع ككل بالسلب. فتتأثر المنظمات

الحقوقية تأثرًا كبيرًا بمدى دقة وشفافية المعلومات لأنه حتى لو توفرت المعلومات لكنها غير دقيقة، فإن ذلك سوف يؤدى إلى نتائج غاية فى السوء على جميع القطاعات لأن أهداف التنمية لن تكون صحيحة على تلك المعلومات الكاذبة التى كان يصدرها الاتحاد السوفيتى عن حجم نمو اقتصاده، حيث أسهمت تلك المعلومات الخاطئة فى انهيار الاتحاد السوفيتى.

وبالتالى لا يجب أن نتصور أن تمكين المنظمات الحقوقية من النفاذ إلى المعلومات واستخدامها أمر إجبارى؛ فعلى الرغم من مناداة المجتمع الدولى ومنظماته بهذه المبادئ وربطها بالعديد من الأشكال التنموية كالمنح والمعونات، إلا أنه لا يزال التطبيق اختياريًا، ولا يزال أمام الحكومات تلك المساحة للاختيار. وإذا انتقلنا إلى الحديث عن المنظمات الحقوقية العربية فنلاحظ أنها لا تمتلك سياسة موحدة فى التعامل مع المعلومات، فكل منظمة تتخذ طريقة مختلفة فى التعامل مع البيانات، وإن حدث فى الآونة الأخيرة نوع من التغير، فنجحت بعض المنظمات فى إقامة شبكة لتبادل المعلومات وتوثيق الخبرات كمرجعية لتلك المنظمات، إلا أنه يلاحظ أن المنظمات الحقوقية تعتمد فى معظم الأوقات على المبادرات الفردية، بالإضافة إلى قلة الوعى بأهمية هذا التعاون .(سراج الدين، ٢٠٠٩)

ولكن وعلى الرغم من أوجه القصور السابقة فلا يمكننا أن ننكر الدور الفعّال الذى تلعبه منظمات العمل الحقوقى فى تنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من الأطر السلوكية والأخلاقية التى تقوم على مبدأ الشفافية والمصداقية والاستقلالية، وهو ما تم الإعلان عنه من خلال " إعلان أتلانتا وخطة العمل من أجل الوصول إلى المعلومات"، الصادر في فبراير ٢٠٠٨ التى طالبت كل دولة بتوفير الحق في الوصول إلى المعلومات وإدماج تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات في استراتيجياتها التنموية الوطنية وسياساتها القطاعية .

فقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التى أجريت على دراسة دور المنظمات الحقوقية فى الإتاحة الحرة للمعلومات على الدور الإيجابى الذى تلعبه هذه المنظمات فى نجاح إصدار قانون حرية تداول المعلومات والدور المتمم لها فى التطبيق الناجح للقانون، وفي مرحلة التنفيذ التي تعقبه وتشير بعض الدلائل على ذلك وهى كالآتى:

- يستفيد المواطنون بشكل أكبر من قانون حرية تداول المعلومات في الدول التي كانت فيها المنظمات الحقوقية بمثابة دافعًا رئيسيًا وراء إصدار القانون.
- تنخفض القوة القانونية لقانون حرية تداول المعلومات إلى الحد الأدنى في الدول التي تؤدي فيها الحكومات المحلية دورًا رئيسيًا في مرحلة التشريع.

وتؤيد هذه الدلائل أن المشاركة الفاعلة والموضوعية للمنظمات الحقوقية في إنشاء و تشكيل وتنفيذ قانون حرية تداول المعلومات تعد أمراً أساسيًا لنجاح قانون حريـــة تـــداول المعلومات وجعله أكثر فاعلية . فقد أعد البروفيسور " ألكسندرو جريجوسك " خبير سياسة الشفافية في أوروبا الشرقية بحثًا لاستشراف مدى فاعلية قوانين حرية تـــداول المعلومـــات في أوروبا، حيث قام بمراجعة الإجراءات التي تم من خلالها تطبيق القانون فـــي بلغاريـــا ورومانيا وكرواتيا وهي ثلاث دول تشترك في متغيرات ثابتة مثل مستويات الديمقراطيـــة، وبداية تطبيق قانون حرية تداول المعلومات، ومدى الإتاحة المباشرة للمعلومات الحكومية.

وتشير الأبحاث المبدئية التي أجراها " ألكسندرو جريجورسك " إلى الفاعلية الكبيـــرة لقانون حرية تداول المعلومات في الدول التي تؤدي فيها المنظمات الحقوقيـــة دورًا بـــارزًا قبل وبعد تطبيق القانون، ففي بلغاريا مثلت الجهود الاســـتراتيجية الممتـــدة التـــي بـــذلتها المنظمات الحقوقية القوة الدافعة التي أدت إلى تطبيق قانون تـــداول المعلومـــات، وكـــان تطبيق القانون في رومانيا نتاجًا لإجراء حكومى مع مدخلات قليلة للغاية مـــن المنظمـــات الحقوقية، حيث وجدت الحكومة الرومانية نفسها في فضيحة بسبب كارثة بيئية كشف عـــن معلوماتها تقرير دولي في الوقت الذي أخفقت الحكومة في الإفصاح عنها. فقامت الحكومة الرومانية لمعالجة المشكلة على وجه سريع بتطبيق قانون حرية المعلومات. وعلـــى نحـــو مغاير لرومانيا وبلغاريا، طبقت كرواتيا قانون حرية تداول المعلومات اســـتجابة لـــضغوط من قوى خارجية متمثلة في الاتحاد الأوروبي كجزء من حزمـــة القـــوانين التـــي تهـــدف لتيسير عضويتها به .

جدول رقم (١) فاعلية دور المنظمات الحقوقية فى تطبيق قانون حرية تداول المعلومات

آلية تطبيق قانون حرية تداول المعلومات	الدولة	عدد طلبات القانون لكل مليون نسمة	٪ لطلبات القانون التي تم الإجابة عنها	مرتبة الدولة من إجمالي تسعين دولة طبقاً " لتقييم الحق في المعلومات RTI)
دور رئيسي للمجتمع المدني	بلغاريا	٦٢٠٦ لكل مليون نسمة	٦٣٪	٤٠
دور رئيسي للحكومة	رومانيا	٣٢٢٠ لكل مليون نسمة	٥٩٪	٦١
دور رئيسي للمنظمات الدولية	كرواتيا	٨٢٠ لكل مليون نسمة	٧٠,٥٪	٤

وتبين من خلال الدراسة اختلاف فاعلية قانون حرية تداول المعلومات في كل دولة من تلك الدول مع لجوء المواطنين لاستخدام هذا القانون على نحو كبير في الدول التي كان فيها هذا القانون نتاجًا لتأييد المنظمات الحقوقية. وحسبما يوضح الجدول السابق رقم (١) ففي بلغاريا، من بين كل مليون شخص تقدم ٦٢٠٦ مواطنًا بطلبات بشأن قانون حرية تداول المعلومات، وهو ما يعادل ضعف عدد الطلبات المقدمة في رومانيا حيث تضطلع الحكومة بدور رئيس.. وما يزيد عن سبعة أمثال الطلبات في كرواتيا حيث كان للمنظمات الدولية دورًا رئيسًا فى آلية تطبيق قانون حرية تداول المعلومات، وتمثلت المهام التى تقوم بها المنظمات الحقوقية فى الدول السابق ذكرها كمثال حقيقى لدورها فى دعم وحماية حرية تداول المعلومات فى القيام بالآتى :

- رعاية وتنمية علاقة تعاونية مع كبار مشرعى القانون.
- مراقبة تنفيذ القانون فى مرحلة ما بعد إصدار القانون .
- تعزيز التوعية العامة .
- تقديم المساعدة الفنية.

ففي بلغاريا أصدرت " برامج الحصول على المعلومات " ما يزيد عن ١٢٥٠ نشرة مطبوعة وقامت بإذاعة ١١٠٠ برنامج إذاعي عن قانون حرية تداول المعلومات على امتداد عشر سنوات، و تقديم جوائز سنوية للمواطنين والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية التي تعزز الحق في المعلومات، كما تقوم المنظمات الحقوقية القائمة في بلغاريا والولايات المتحدة بإعداد روافد معرفية لحائزي المعلومات وطالبي المعلومات والأجهزة الرقابية، تمثلت في شكل كتيبات تُقدم إلى طالبي المعلومات نماذج من طلبات قانون حرية تداول المعلومات وكيفية الطعن على الإجابات السلبية .. وفى الهند التقت المنظمات الحقوقية مع حائزي المعلومات لتبادل المعلومات بشأن الصعوبات التي يواجهها طالبي المعلومات في محاولة لتفعيل الإجراءات بالكفاءة المنشودة.

وهو ما يؤكد على فاعلية دور المنظمات الحقوقية فى نشر ثقافة حقوق الإنسان التى لا تتم إلا بتعاون المؤسسات الحكومية مع هذه المنظمات، فقد أكد التقرير السنوى الذى تصدره " منظمة الشفافية الدولية " حول مؤشرات مدركات الفساد حول العالم لعام ٢٠١٣ /٢٠١٤ فى (١٧٧) بلدًا أن التعاملات السرية وتقييد المعلومات أهم أسباب انتشار الفساد حول العالم، فكلما اتجهت الدول نحو تقييد المعلومات كلما كانت دول فاسدة .

ويؤكد التقرير أنه لا يوجد بلد يصل إلى درجة الكمال فى الكشف عن الفساد وثلثي بلدان العالم يسجل أقل من (٥٠) درجة، وهذا يشير إلى وجود مشكلة فساد في جميع

أنحاء العالم، وبالتالى نحن فى حاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمتابعة بناء المؤسسات العامة بطريقة أكثر شفافية.

فنلاحظ أن الدول التى تتبنى سياسات الانفتاح الحكومى وحرية المعلومات والتوجه نحو الإتاحة الرقمية مثل الدنمارك و نيوزلاند و السويد قد احتلت مراكز متقدمة، والهند فى المركز (٩٤) والصين فى المركز (٨٠). أما معظم الدول العربية فقد احتلت مراكز متأخرة للغاية، فجاءت الإمارات فى المركز (٢٦) و الكويت فى المركز (٦٩) أما تونس فى المركز (٧٧) ثم الجزائر فى المركز (٩٤) بينما احتلت مصر المركز (١١٤) و السودان فى المركز (١٧٤) . (The world Business Organization, International Chamber of Commerce,2012)

٣/٣ مصادر التمويل والميزانيات والمنح الخاصة بالمنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية محل الدراسة ومدى تأثيرها على دعم حرية تداول المعلومات :

لابد لأي منظمة حقوقية أن يكون لها نظام يحدد اسمها وأهدافها ونطاق عملها وهيئاتها الإدارية ولوائحها الداخلية، وأسلوب تمويلها، وعلاقاتها مع المنظمات الحقوقية الأخرى سواء داخل الدولة أو خارجها، واللجنة الرقابية لها. (ناجى،٢٠١١) وهذا ما اتفقت عليه جميع المنظمات الحقوقية محل الدراسة حيث نرى على سبيل المثال " منظمة المادة ١٩" التى تضع خطتها الاستراتيجية (٢٠١٠ – ٢٠١٥) بشكل مفصل على الموقع الإلكترونى لها لتوضح أهداف ورؤية المنظمة فى الدفاع عن الشفافية وحرية التعبير وحرية تداول المعلومات وذلك فى إطار زمنى محدد يتم الانتهاء منه فى عام ٢٠١٥ م.

كما دعمت " الفيدالية الدولية لحقوق الإنسان " هذا المبدأ من خلال تحميل النظام التأسسى والهيكل التنظيمى على الموقع الإلكترونى لها بعدد من اللغات المختلفة. وقدمت " منظمة إتاحة المعلومات فى أوروبا " الاستراتيجية التفصيلية عن عملها خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤ – ٢٠١٦) وفريق العمل والهيكل الإدراى المسئول عن تنفيذها والطريقة التى سوف يعتمد عليها العمل ومصادر التمويل ونهج التعاون مع المنظمات الحقوقية الأخرى لتقييم الحالة الراهنة للحق في الحصول على المعلومات، ودراسة البيانات المفتوحة والفرص التى توفرها الحكومات المفتوحة فى دعم تداول المعلومات، وتدرس أيضًا العقبات التى تواجه الشفافية على المستوى الوطني في المنطقة الأوروبية الأوسع نطاقًا.

وتعلن المنظمة بكل وضوح عن مصادر التمويل، وكيف يمكن التبرع على موقعها، كما أنه يمكن التواصل مع المدير التنفيذى لمعرفة أية معلومات تتعلق بمصادر التمويل والمعونات التى تخص المنظمة، ويمكن أن يقوم المتبرع بتحديد الحملة التى يرغب فى الاشتراك فيها وتخصيص المبالغ المالية التى تبرع بها للقيام بأنشطة محددة تخص حق الوصول إلى المعلومات.

فتعد قضية التمويل من أكبر المشكلات التى تواجه المنظمات الحقوقية سواء فى شقها السلبى المتمثل فى قلة مصادر التمويل أو حتى فى شقها الإيجابى، والمتمثل فى تعدد مصادر التمويل وغالبًا ما يأتى التمويل الخارجى من الدول الأوروبية، والتى تأتى فى مقدمتها الدنمارك أو من الولايات المتحدة التى تحتل المرتبة الثانية من حيث مصادر التمويل الخارجى للمنظمات الحقوقية. وعلى الجانب الآخر فإن أساليب التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني (حقوق الإنسان – جمعيات أهلية – مراكز بحوث – مراكز ثقافية ولغات) تتخذ أشكالاً مختلفة وتختلف فيها درجة التأثير والتأثر بين الطرف الداعم والممول من جهة (دول أو منظمات تابعة لدول) وأطراف مدعومة (غالبًا أفراد).

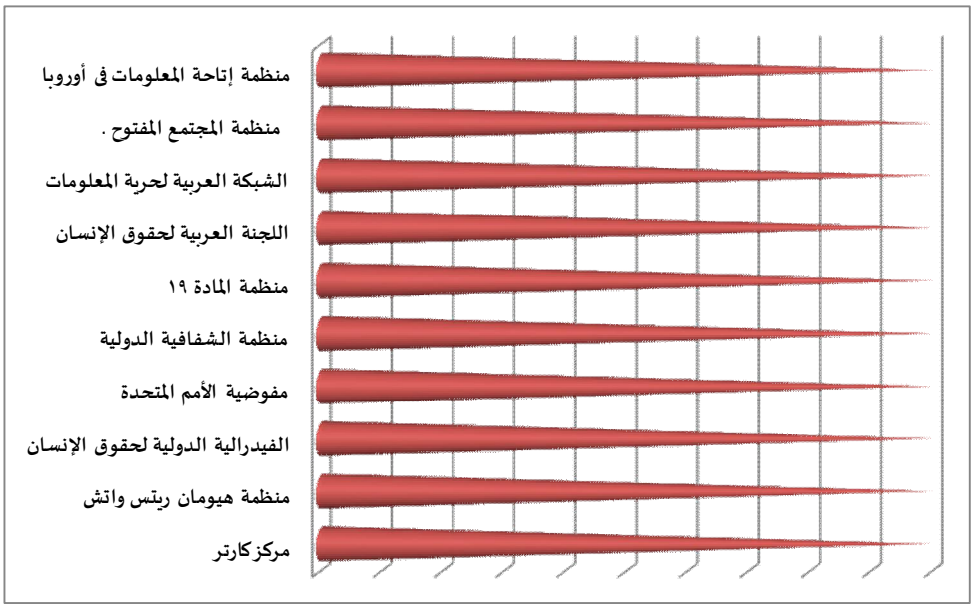

شكل رقم (١١) المنظمات الحقوقية التى أفصحت عن مصادر تمويلها وميزانيتها الخاصة

يوضح الشكل السابق رقم (١١) أن أغلب المنظمات الحقوقية التى صرحت بميزانيتها الخاصة ومصادر تمويلها كانت المنظمات الحقوقية الدولية التى أقرت الحفاظ على استقلاليتها باعتمادها على تبرعات المؤسسات الخاصة والأفراد، فإن أغلب نظم التمويل تكون عن طريق الاشتراكات الدورية للأعضاء إلى جانب المنح والتبرعات المالية المقدمة من الأفراد .

الجهة المتبرعة	المبلغ بالدولارات الأمريكي
مصر	10,000
سويسرا	49,660
فرنسا	3,026,125
المفوضية الأوروبية	607,363
الأرجنتين	20,000
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر	120,000
أيرلندا	136,054
باكستان	4,465

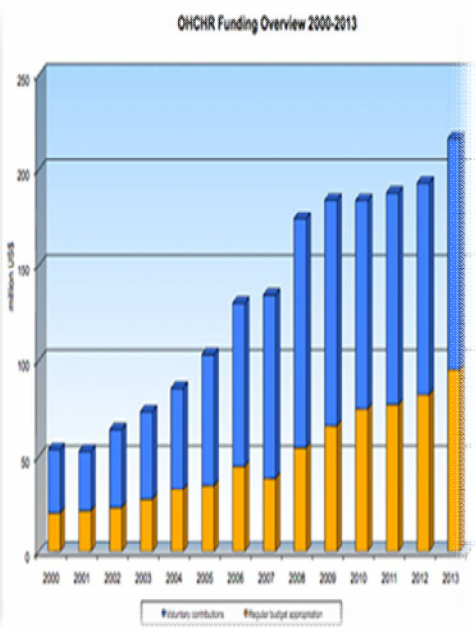

شكل رقم (١٢)

يوضح أحدث التبرعات المقدمة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان

فنجد " المفوضية السامية لحقوق الإنسان"(٢٠١٤) تلقى بالضوء على كافة الجهات التى تقدم لها التمويل ونسبة كل دولة من التمويل، كما هو موضح فى الشكل رقم (١٢)، كما تتناول بالتفصيل الصناديق والمنح التى تضم أكثر من ٢٠ جهة، وأعدت المفوضية دليلًا للمجتمع المدنى يضم الصناديق والمنح، وأكدت أن الاحتياجات التمويلية العالمية لها لا تغطيها الميزانية العادية للأمم المتحدة إلا بمعدل قدره حوالي ٤٠% وتُموَل بقية هذه الاحتياجات من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة الأخرى. وتُخصَص المفوضية نسبة ٣% من إجمالي ميزانية الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بعامى (٢٠١٤-٢٠١٥)، خُصص لها مبلغ ٥,١٧٣ مليون

دولار أمريكي مقابل ١٧٧.٣ مليون دولار أمريكي لفترة (٢٠١٢-٢٠١٣) .

كما أعربت " منظمة المادة ١٩ " التى اشتق اسمها من المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وتأسست هذه المنظمة عام ١٩٨٧ لتخصص قطاعًا كامًلا لحرية المعلومات عن مصادر التمويل الخاصة بها ضمن أطر الإعلان عن سياساتها وخططها المستقبلية، فمجلس الأمناء الدولي " لمنظمة المادة ١٩" يشرف على توجهات المنظمة وأعمالها والمجالس الإقليمية في المكسيك وكينيا والولايات المتحدة التي تلتقي لتكميل هذا الإشراف الدولي، لتقوم اللجنة الفرعية لمجلس الأمناء الدولي بالاجتماع شهريًا لمراجعة نشاط المنظمة وأدائها المالي. وتقوم المنظمة بالتقدم للمساءلة أمام المانحين (حوالي ٣٠ مؤسسة في ٢٠١٠م) فى عدة أشكال منها التقارير المالية السنوية، ومراجعة الحسابات، وتقدم المنظمة حسابات سنوية لدى لجنة الشئون الخيرية وهى الجهة الناظمة للمنظمات الحقوقية في إنجلترا وويلز.

أكد "مركز كارتر" على ضرورة التوضيح التام لكافة مصادر التمويل، بل وأوضح أيضًا كيفية التمويل من قبل الأفراد الذين يرغبون فى المساهمة للمركز على الموقع الإلكترونى الخاص به والاعتماد على الدفع الإلكترونى، والإعلان أيضًا عن المنح الشهرية للمركز والهدايا التى تصل للمركز.(Carter Center, 2015)

أما منظمة " هيومان رايتس واتش " فأكدت استقلاليتها عن الحكومات باعتمادها على التبرعات الفردية، وقد وفرت المنظمة على موقعها الإلكترونى صفحة تتعلق بتبرع الأفراد عن طريق الدفع الإلكترونى، كما قدمت مجموعة من التقارير الهامة التى توضح الميزانية السنوية للمنظمة عبر عدد من السنوات السابقة والحالية.

أوضحت " منظمة المجتمع المفتوح " أنها أنفقت خلال ٣٠ سنة الماضية أكثر من ١٠ مليار دولار تم توجيهها لخدمة برامجها، والتى يعد من أهمها " برنامج المعلومات "، كما اهتمت " منظمة الشفافية الدولية " بنشر كل مايتعلق بقضية التمويل والجهات المانحة على موقعها الإلكترونى بل ويمكن تحميل التقرير السنوى عن الميزانية المتعلقة بها. أما " منظمة الحق فى المعرفة " فخصصت صفحة مستقلة على موقعها الإلكترونى تتضمن معلومات وافية عن المنظمات والأفراد التى تمولها، وتقوم المنظمة بنشر روابط للميزانية التفصيلية السنوية الخاصة بها منذ عام ٢٠١٢ – ٢٠١٤. و صرحت " الشبكة العربية لحرية المعلومات " بأنها ممولة من طرف مبادرة الشراكة فى الشرق الأوسط لوزارة

الخارجية الأمريكية، ومعهد Beyster التابع لجامعة كاليفورنيا بسان ديغو. (The Right 2 knows Campaign,2013)

أما " اللجنة العربية لحقوق الإنسان " فقد أقرت الدكتورة " فيوليت داغر" رئيسة اللجنة عام ٢٠١٣م أن تمويل اللجنة تمويلاً ذاتيًا باستثناء بعض التبرعات الشخصية، حيث أكدت على أن العمل التطوعى هو الأساس فى عملية التمويل.

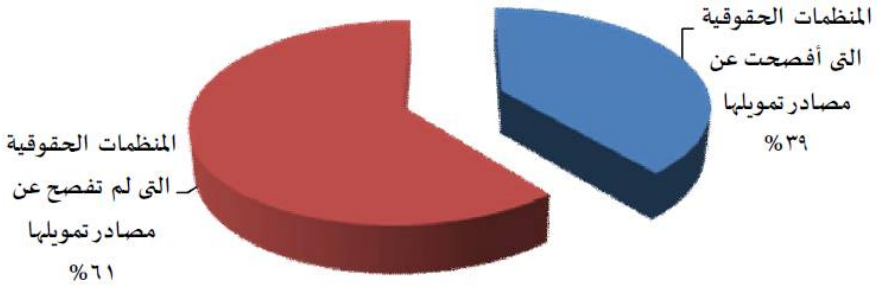

شكل رقم (١٣) نسبة المنظمات الحقوقية محل الدراسة التى أفصحت عن مصادر تمويلها إلى المنظمات التى لم تفصح عنها

أما فيما يتعلق بالمنظمات الحقوقية التى لم تُعلن عن مصادر تمويلها، فيوضح الشكل السابق رقم (١٣) أنها كانت هى الأغلب ليبلغ عددها (١٦) منظمة من المنظمات الحقوقية محل الدراسة، وبالتالى فهى تمثل نسبة ٦١% مقارنة بالمنظمات التى أفصحت عن ميزانيتها ومصادر تمويلها والتى مثلت النسبة الأقل وهى ٣٩%، حيث لم تعبر" شبكة إيفكس" عن مصادر التمويل الخاصة بها باعتبارها تجميع لأكثر من ٩٥ منظمة حقوقية، كما لم تعلن أية منظمة حقوقية إقليمية ووطنية عن أية معلومات عن مصادر تمويلها أو الميزانية الخاصة بها حتى المنظمات التى كان لها دورًا بارزًا فى دعم حرية تداول المعلومات.

وترى الباحثة أن هذا فى حد ذاته يتعارض بشدة مع الحق الذى تدافع عنه هذه المنظمات وهو حق الوصول إلى المعلومات، فلم تشر " الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى" عن أية معلومات عن مصادر تمويلها، وأقر " المعهد العربي لحقوق الإنسان " دعمه من قبل " مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان " ولكنه لم يفصح عن مصادر التمويل بشكل مباشر.

كما أكدت " المنظمة العربية لحقوق الإنسان" أنه يتم تمويلها من مساهمات المهتمين بحقوق الإنسان بالإضافة إلى عوائد مشاريعها التي تنشأ بالشراكة مع مؤسسات غير حكومية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ويُراجع حسابها الختامى من قَبل جانب مكتب مراجعة مستقل، ولم يتم تحديد ذلك بشكل علنى على موقع المنظمة .

ويمكن القول أن قضية التمويل تتأثر تأثرًا كبيرًا بالتشريعات والقوانين فى الدولة التى تنتمى إليها المنظمة، مما يؤثر على دور المنظمة فى حماية حرية تداول المعلومات ومدى النضج المؤسسى وبناء القدرات الذاتية لهذه المنظمات إلى جانب شبكة العلاقات التى تقيمها المنظمات الحقوقية مع غيرها من المنظمات الأخرى فضلًا عن الموارد المالية والبشرية المتاحة.

فقد أكد التقرير السنوى لعام ٢٠١٣ الصادر عن " مركز مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان" أن حق المنظمات الحقوقية فى الحصول على التمويل المناسب جزء لا يتجزأ من الحق في تكوينها، فيعد توفر التمويل مسألة ضرورية وخاصة فيما يتعلق بقضية التمويل الأجنبى، فقد أكد التقرير أن أثيوبيا أجبرت أنظمة وقوانين التمويل الأجنبي المنظمات الحقوقية على تقليص أنشطتها، وفي روسيا تواجه المنظمات الحقوقية التي تحصل على تمويل أجنبي خطر المسؤولية الجنائية إذا لم تذكر مصطلح "عميل أجنبي" في الوثائق الرسمية.

وبإمعان النظر فى المنظمات الحقوقية العربية نجد أنها ركزت مطالبها على المزيد من الدعم المالي وتخفيف رقابة الدولة عليها، إجمالاً يُلاحظ أن هناك تطورًا كبيرًا شهدته المكانة القانونية للمنظمات الحقوقية في العديد من الدول العربية، وظهر ذلك بوضوح في حركة التعديلات والتحديث للقوانين المنظمة لعملها السابق ذكرها، ومع ذلك تبقى بعض الصعوبات المقيدة لعمل هذه المنظمات لا يمكن إغفالها على الإطلاق منها ما يرتبط بالمنظمة ذاتها، وأخرى ترتبط بالدولة التى تعمل فيها المنظمة الحقوقية .

٤/٣ الآليات والأنشطة التى تتبعها المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية محل الدراسة لدعم حرية تداول المعلومات :

تتنوع أشكال الآليات التى تلجأ إليها المنظمات الحقوقية لدعم وحماية حرية تداول المعلومات من آليات رقابية ودفاعية إلى آليات حمائية وهى كالآتى :

الآليات الرقابية :

- كشف الانتهاكات لبعض الحكومات كسلاح تملكه تلك المنظمات بحق تلك الحكومات .
- تلعب التقارير التى تقدمها تلك المنظمات دورًا مهمًا فى توجيه الاهتمام العالمى إلى وضع حرية تداول المعلومات السائدة فى الدولة وخاصة ما يسمى بتقارير الظل " Shadow Reports " والتى تكون موازية للتقارير التى تتقدم بها الدول .
- تلقى الشكاوى عن انتهاكات حرية تداول المعلومات عبر خط هاتف ساخن .

الآليات الدفاعية :

- إعداد سجلات منظمة عن حالات انتهاك حرية تداول المعلومات ضمن مناطق بعينها والتدخل لدى السلطات المعنية مواجهة وكتابة من أجل وقف هذه الانتهاكات على أن يواكب ذلك توفير الحماية القانونية عن المتضررين .
- إرسال بعثات لتقصى الحقائق .
- المساعدة فى توفير الحلول المناسبة وتقديم المقترحات التى يمكن من خلالها الوصول إلى تشخيص مواطن الخلل واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها والتصدى لها .

الآليات الحمائية :

- إثارة الرأى العام العالمى تجاه ما يخدم حرية تداول المعلومات .
- تقديم الشكاوى بصدد الانتهاكات الواقعة على حرية تداول المعلومات .
- تفعيل وسائل الضغط المعنوى والمادى ضد الحكومات المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

وقد حرصت الباحثة على تنوع المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية التى تم اختيارها كعينة للدراسة، والتى تعد وفقًا للتقارير التى تصدرها المنظمات الدولية المعنية بحرية تداول المعلومات مثل " منظمة الأمم المتحدة "، و" منظمة الشفافية الدولية"، و" الشبكة العالمين للمدافعين عن حرية المعلومات" من أهم المنظمات الحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتى تم تقسيمها إلى نوعين وفقًا لدرجة تخصصها فى معالجة قضية حرية تداول المعلومات.

واعتمدت الباحثة فى هذا التقسيم على التتبع المبدئ لنشاط هذه المنظمات للتعرف على مدى إسهامها فى نشر ثقافة حق المواطن فى المعرفة وتداول المعلومات، حيث تم تقسيمها إلى منظمات حقوقية معنية بقضايا حقوق الإنسان وحرياته بشكل عام ومن بينها

حرية تداول المعلومات، والمنظمات الحقوقية المعنية بقضية حرية تداول المعلومات علـــى وجه التحديد .

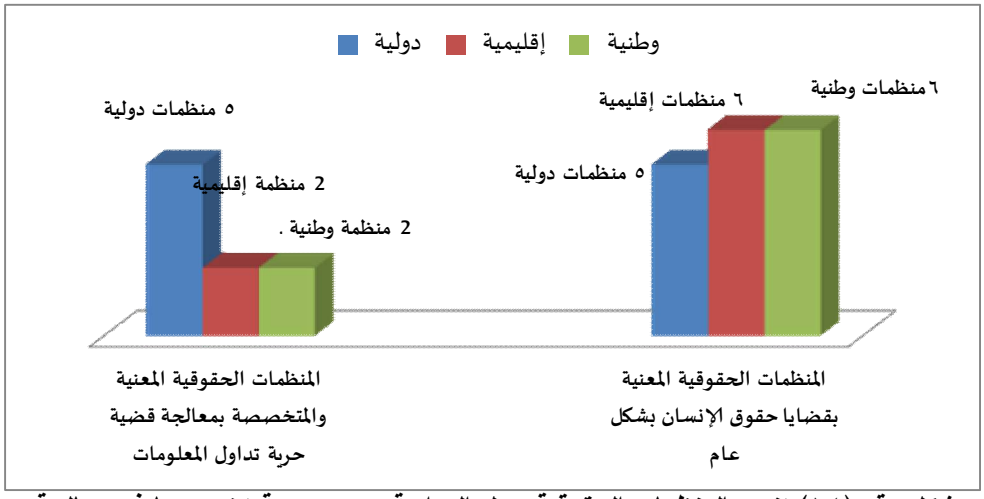

شكل رقم (١٤) تنوع المنظمات الحقوقية محل الدراسة حسب درجة تخصصها فى معالجة قضية حرية تداول المعلومات

ونرى من خلال عينة الدراسة أن الباحثة قد أشارت فى الأغلـــب إلـــى المنظمـــات الحقوقية المعنية بقضايا حقوق الإنسان وحرياته نظرًا للـــدور العـــام الـــذى لعبتـــه هـــذه المنظمات فى دعم حرية تداول المعلومات وهو ما لا يمكن إغفاله على الإطلاق بالإضافة إلى زيادة عددها بشكل كبير عن المنظمات الحقوقية الأخرى، وهو ما يوضـــحه الـــشكل السابق رقم (١٤) ليشير إلى تساوى عدد المنظمات الحقوقيـــة الدوليـــة المعنيـــة بتـــداول المعلومات مع عدد المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان بشكل عـــام، ولكن على المستويين الإقليمى والوطنى نرى زيادة عـــدد المنظمـــات الحقوقيـــة المعنيـــة بقضايا حقوق الإنسان بفارق كبير عن المنظمات المعنية بحرية تداول المعلومات .

وقد تمثلت الآليات والأنشطة التى تقوم بها المنظمات الحقوقيـــة الدوليـــة والإقليميـــة والوطنية محل الدراسة لدعم حرية تداول المعلومات فى القيام بالآتى :

١/٤/٣ تعزيز أطر التعاون بين مؤسسات الدولة و المنظمات الحقوقية من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات :

تنفذ المنظمات الحقوقية حملات توعية لتعزيز أطر التعاون بـــين مؤســـسات الدولـــة وبينها، وذلك من خلال توفير المعلومات بالاتجـــاهين، ومـــشاركة المنظمـــات الحقوقيـــة

للسلطات التنفيذية والتشريعية فى مناقشة وتداول القضايا الهامة وخاصة فى صياغة القوانين وتعديلها. فالنفاذ إلى المعلومات يعد الخطوة الأولى في بلوغ الهدف من إتاحتها، لذا يجب إيجاد حلول مبتكرة لخفض التكلفة، وتحسين المساواة في الحصول على المعلومات، وتوصيل المحتوى لكافة فئات المجتمع لتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة لضمان التداول والاستخدام الفعّال للمهارات الأساسية.

وقد اتفقت معظم المنظمات الحقوقية محل الدراسة على القيام بذلك، فعلى المستوى الدولى، عقد " مركز كارتر" فى عام ٢٠٠٨ مؤتمرًا دوليًا حول حرية تداول المعلومات ليعد خطة عمل من أجل النهوض بحق الحصول على المعلومات . (Carter Center, 2008 ,A)

كما نظم المركز مؤتمرًا آخر بالتعاون مع المقرر الخاص بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات فى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بأكرا عام ٢٠١٠ بشأن القضايا المتعلقة بتداول المعلومات على الصعيد الدولى. (Carter Center , 2010,B)

أما " الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" (٢٠١٣) فقد عقدت ورشة العمل الإقليمية بالتعاون مع " المنظمة العربية لحقوق الإنسان " و " مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" فى فبراير ٢٠١٣ لدراسة آلية تدفق المعلومات وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان من خلال إلقاء الضوء على الإمكانيات التى تدفع إلى سبل تطوير التفاعل بين جامعة الدول العربية والمنظمات الحقوقية فى كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، والتى كان أبرزها تدفق المعلومات لتطوير آليات موثوقة لحماية حقوق الإنسان.

ونرى أيضًا " المفوضية السامية لحقوق الإنسان" التى قدمت مجموعة مهمة من الحلقات النقاشية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية الحقوقية بشأن حماية الحق في الخصوصية فى العصر الرقمى و منع الانتهاكات التى تهدر حق الإنسان فى تداول المعلومات وإتاحتها بحرية . (United Nations High Commissioner for Human Rights,2014)

كما أعدت المفوضية دليلاً حول الحيز المتاح للمجتمع المدنى ونظام حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة لتتناول من خلاله المنظمات الحقوقية ومدى تأثرها بالإطار التنظيمى الداعم للتدفق الحر للمعلومات وأهم العقبات التى تعترض طرق عملها. (دليل عملى للمجتمع المدنى،٢٠١٤)

دعمت " منظمة إتاحة المعلومات فى أوروبا " حملة توعيــة لحــق الوصــول إلــى المعلومات من خلال التعريف بهذا الحق، والنصوص الدولية التى تدافع عنه والمنصوص عليها فى " اتفاقية مجلس أوروبا" بشأن الحصول على الوثائق الرســمية (٢٠٠٩) حيــث تنص على أن "جميع الوثائق الرسمية متاحة للجميع، ويمكــن حجــب بعــضها لحمايــة المصالح المشروعة ".

وقد أجابت المنظمة عن مجموعة هامة من الأسئلة التى يحتاجها الجمهور مثل :

- هل يمكنني الحصول على جميع المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة؟
- كيف يمكنني تقديم طلب للحصول على معلومات؟
- من يستطيع تقديم طلب؟
- كيف أقوم بإجراء طلبي؟
- كيف يمكنني الحصول على المعلومات؟ (Access Info Europe,2014,A)

وتناولت المنظمة مجموعة من المبادئ التى وُضعت لتعزيز حــق الوصــول إلــى المعلومات مثل الخمسة مبادئ لحلف شمال الأطلسى وإعلان أتلانتا وإعــلان بودابــست بشأن حق الحصول على المعلومات وميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية، ومبــادئ حرية التعبير التى دعمتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنــسان والــشعوب. (Access Info Europe,2014,B)

وتحتفل المنظمات الحقوقية يوم ٢٨ سبتمبر من كل عام باليوم العــالمي للحــق فــي المعرفة، والذي تم تدشينه لأول مرة في عام ٢٠٠٣، وذلك بعد تأسيس " الشبكة العالميــة للمدافعين عن حرية المعلومات"، بالعاصمة البلغارية "صوفيا" وهي المنظمة التي ضــمت العشرات من ممثلي المنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حرية المعلومات على النطاقين الدولي والوطنى .

أما على المستوى الإقليمى، فقد قام " المركز الدولى لدعم الحقوق والحريات " بإعداد مسابقات لنشر ثقافة حرية تداول المعلومات وتنظيم مهرجان ســنوى تــشارك فيــه كــل المنظمات الحقوقية العربية، وقدم " مركز دعم لتقنية المعلومات " محاضرة عامة فــى ٢٣ يونيو ٢٠١٣ لتناقش حق الجمهور فى الوصول للوثائق الموجودة بحوزة دار الوثائق وأهم المعوقات المتعلقة بالإجراءات الإدارية والأمنية لإتاحة هذه الوثائق.

كما قدمت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " (٢٠١٠) ورشة عمل بعنــوان

" دور الإنترنت في حركة المطالبة بالديمقراطية في مصر والعالم العربي "، والتى تناولت الشبكة من خلالها الإطار القانونى للتدفق الحر للمعلومات على شبكة الإنترنت فى العالم العربى على وجه التحديد والمعوقات التى تقف أمام تقدمه.

وعلى المستوى الوطنى فقد أعلنت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" عن إطلاق النسخة التجريبية لأول موقع إلكتروني يتضمن أهم الانتهاكات التي مُورست ضد حق الحصول على المعلومات وأهم القضايا والقوانين الدولية والمصرية في هذا الصدد، وفى إطار أنشطة " برنامج الحق فى المعرفة " الخاص بالمؤسسة عُقدت حلقة نقاشية حول: " البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وأزمات الحق فى المعرفة والحصول على المعلومات فى مصر فى مارس ٢٠١٢ "، والتى تناولت أهمية البحث العلمى فى المجتمعات النامية، والإشكاليات التى تقف حائلاً دون عملية بحثية قوية ومعمقة فى تلك المجتمعات نرى أهمها فى أوضاع تداول المعلومات التى تتعامل الغالبية الساحقة من مؤسساتها باعتبار أن الأصل فى الأمور هو حجب المعلومات لا الإفصاح عنها وتداولها. (دعوة لحضور حلقة نقاشية حول البحث العلمى،٢٠١٢)

أما " المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " فقد عقدت بالتعاون مع مركز حرية الإعلام بالمغرب ومشاركة المجلس القومى لحقوق الإنسان المؤتمر الإقليمى " المعلومات حق للجميع " فى الفترة من ٢٧-٢٨ يناير ٢٠٠٩، والذى تم من خلاله التأكيد على أهمية حق الفرد فى الحصول على المعلومات وأهمية التزام الحكومات العربية بسياق الإفصاح عن المعلومات لتأكيد مبدأ الشفافية وأهم التوصيات التى أكد عليها المؤتمر كانت إنشاء شبكات وطنية للدفاع عن الحق فى الحصول على المعلومات وتطوير سياسات الحكومات الإلكترونية، كما قدمت المنظمة أيضًا سلسلة ثقافية بعنوان " ندوات فكرية" والتى كان من أهم إصداراتها آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى و صناعة القرار فى الوطن العربى فى ضوء الديمقراطية .

كما قدمت " مؤسسة عالم واحد للتنمية "(٢٠١١) ورشة عمل " تسريبات ويكليكس وأزمة حرية تداول المعلومات في مصر والوطن العربي" لتناقش حرية تداول المعلومات بوصفها حق قانوني يتيح للمواطن المشاركة بصورة أكبر في صنع القرار والتمتع بقدر أكبر من الشرعية لتصبح أكثر فاعلية أمام المواطنين في النظام الديمقراطى.

وفي إطار اهتمامها بموضوع الشفافية ومكافحة الفساد عَقدت " مؤسسة عالم واحد للتنمية " جلسة خبراء من الأكاديميين والإعلاميين والقانونيين، فى يوينو ٢٠١٤ لمناقشة قضية تداول المعلومات في مصر، وقد تناولت الجلسة ثلاثة محاور أساسية الأول يرتبط بالشق القانوني والمبادىء العامة الحاكمة لقانون تداول المعلومات وذلك في ضوء الدستور المصري، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أما المحور الثاني فكان حول الإعلام وحرية تداول المعلومات فيما يتصل بقيود الحصول على المعلومات وقيود نشرها، والمحور الثالث فكان حول دور الأجهزة الحكومية في إتاحة المعلومات وأهم العقبات التى تقف فى طريق هذه الإتاحة، كما قدمت المؤسسة من خلال برنامج " حرية تداول المعلومات " الذى تنفذه بالتعاون مع " منظمة الشفافية الدولية " فى ٢٧ محافظة ورشة عمل تهدف إلى إلقاء الضوء على أهمية إصدار تشريع ينظم عملية الحصول على المعلومات وتعريف المواطنين بهذا الحق. .(تقرير جلسة الخبراء حول حرية تداول المعلومات،٢٠١١)

شكل رقم (١٥) نسب المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية التى أقدمت على تعزيز أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات

مما سبق عرضه يتضح لنا من الشكل السابق رقم (١٥) أن المنظمات الحقوقية محل الدراسة على المستوى الدولى (أربع منظمات) والمستوى الإقليمى (منظمتان) والمستوى الوطنى (ثلاث منظمات) قد أقدمت على تعزيز أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة

من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات، كما قدمت دعمًا للمحتوى المتنوع ثقافيًا والمتعدد لغويًا من خلال تعزيز خلق المحتوى المحلي ونشره بما يعكس قيم الثقافات المحلية وخبراتها. فاستنادًا إلى المبادئ المعلنة في "**الإعلان العالمي للتنوع الثقافي**"، ستتضمن استراتيجية مشاركة المنظمات الحقوقية فى تعزيز التنوع الثقافي واللغوي للمحتوى، والذى يسهم مباشرة فى تفعيل ودعم حرية تداول المعلومات عن طريق :

- مساندة صناع القرار فى الشعور بالحاجة إلى تشجيع الإنتاج وحماية المحتوى المتنوع ونشره عبر الوسائل التقليدية والإلكترونية المختلفة .
- وضع مناهج تدريبية ومواد إرشادية ومرجعية لمتخصصي المعلومات والاتصالات وخاصةً بالدول النامية لتفعيل مفهوم حرية تداول المعلومات .
- توفير تمويل أولي لإنتاج المحتوى المبتكر والمشاركة في إنتاج ودعم نشره وتبادله على المستوي الدولى والإقليمى والوطنى .
- تشجيع الاستخدام الأمثل من جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوزيع المحتوى المحلي على النطاقين الدولى والوطنى .

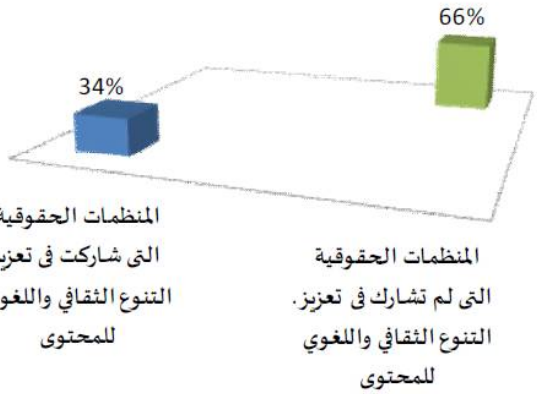

شكل رقم (١٦) نسبة المنظمات الحقوقية التى شاركت فى تعزيز التنوع الثقافي واللغوي للمحتوى إلى المنظمات الحقوقية التى لم تشارك فى تحقيق ذلك

وهى ما استطاعت المنظمات الحقوقية محل الدراسة أن تساهم فى تحقيقه، ولكننا نرى كما يوضح الشكل السابق رقم (١٦) أن عدد المنظمات الحقوقية التى استطاعت تحقيق ذلك هى تسع منظمات حقوقية فقط من إجمالى ٢٦ منظمة من المنظمات الحقوقية محل الدراسة، وهو ما يمثل نسبة ٣٤% وهى تعد نسبة قليلة ينبغى الانتباه إليها لتشجيع

المنظمات الحقوقية على تبنى أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات .

٢/٤/٣ تقديم الأبحاث والدراسات القانونية والتقارير السنوية حول القضايا والمشاكل المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات :

نجحت المنظمات الحقوقية محل الدراسة فى تقديم الدراسات القانونية حول القضايا والمشاكل المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات واقتراح الحلول ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية ومناقشة التقاير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات بهدف سد الثغرات فى الأداء وتعزيز الأداء الإيجابى. فعلى المستوى الدولى قدمت " منظمة الشفافية الدولية " العديد من الدراسات التى تناولت قضية حرية تداول المعلومات لرصد كافة الانتهاكات المتعلقة بها، كما أنها فى أغلب الأحوال لا تتناول القضية بعينها بل تدمج بها قضايا أخرى مثل حماية الخصوصية، وقوانين الجرائم المعلوماتية، فتقدم المنظمة معلومات عن وضع حقوق الإنسان في أكثر من ١٥٠ بلدًا، لتضم أكثر من ٥٠ ألف وثيقة تتمثل فى التقارير والدراسات والأبحاث . (Transparency International ,2006,A)

كما تناولت " منظمة الشفافية الدولية " دراسة مقارنة لقوانين الوصول إلى المعلومات فى ١٤ دولة، والتى أكدت أن الدول الديمقراطية قامت على توفير المعلومات حول الأنشطة الحكومية مثل بلغاريا، ورومانيا، والمكسيك، التى كان لها أفضل أداء في الرد على طلبات المواطنين للحصول على المعلومات. (Transparency International ,2006,B)

وقد تم تحليل أكثر من ١٩٠٠ طلب للحصول على المعلومات المقدمة فى ١٤ بلدًا وتخلص الدراسة إلى أن البلدان التى لديها قوانين الحصول على المعلومات ذات أداء أفضل من التى ليس لديها هذه القوانين، كما قدمت المنظمة دراسة حول الحكومات المفتوحة ودور المنظمات الحقوقية فى دعم هذه الحكومات والدور الرقابى الذى تقوم به للكشف عن الطلبات المقدمة من المواطنين .(Gavelin,Burall, Wilson,2009)

أعدت " المفوضية السامية لحقوق الإنسان" (٢٠٠٨) دليًلا للمؤسسات الوطنية الحقوقية ودليًلا لمنظمات المجتمع المدنى ككل، كما شمل موقع المفوضية " الفهرس العالمى لحقوق الإنسان " الذى صُمم لتسهيل الوصول إلى التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الركائز الأساس الثلاث لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليُتيح

إمكانية الوصول إلى معلومات شاملة عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وهو ما يؤكد على حرص المفوضية على تطبيق تداول المعلومات حيث تقوم بإتاحة كافة الوثائق على موقعها بكل سهولة. (Office of United Nations High Commissioner for Human Rights,2014).

ساهمت " الفيدارلية الدولية لحقوق الإنسان " فى إعداد مجموعة مهمة من الدراسات التى تدعم حرية تداول المعلومات، وأهم القوانين المرتبطة بها وكان أهمها البحث الذى شاركت فيه مع مجموعة من المنظمات الدولية الأخرى مثل " المجلس الدولى لحقوق الإنسان " فى عام ٢٠١٣ والذى تناول المعايير الدولية لحجب المعلومات، وأكد على أنه ينظر إلى " الأمن القومي" و" حق المعلومات" كمصطلحين متضادين. (The Tshwane Principles ,2013)

أعدت منظمة " هيومان رايتش واتش" (٢٠١٢) دراسة هامة حول حرية تداول المعلومات لتتناول أهمية الحفاظ على هذه الحرية، وعلاقتها بالمساس بالأمن الوطنى للحكومات وخصوصية الأفراد حيث ينبغى التفرقة بين ما يسمى انتهاكًا للخصوصية وحجب المعلومات وبين إتاحتها بحرية للمستفيدين، كما تناولت منظمة " هيومان رايتس واتش " بعض الدراسات حول حرية التعبير والاستخدام الحر للإنترنت و القوانين المتعلقة بالجرائم المعلوماتية فى بعض الدول العربية مثل العراق ومصر.(Roth,2013)

طرحت " منظمة المادة ١٩" (٢٠١٢) دراسة تناولت من خلالها مجموعة متكاملة من التوصيات لحماية حرية المعلومات ومقترحات لآليات إنفاذها، واستعرضت الدراسة مجموعة من القوانين المقارنة مثل القانون الكينى والأفريقى والفلبينى، وأهم المعالجات الفاعلة للانتهاكات التى تحدث فى بعض دول العالم حول حجب وتقييد المعلومات.

شملت " شبكة إيفكس" العديد من الدراسات التى تناولت الحقوق الرقمية والوصول إلى المعلومات على مستوى دول العالم، كما تضمت الشبكة التقارير الخاصة بالمنظمات الحقوقية الأخرى مثل منظمة المادة ١٩ و الشبكة العربية لحرية المعلومات ومؤسسة حرية الفكر والتعبير.

أعدت " منظمة المجتمع المفتوح " تقريرًا حول حرية المعلومات فى أسبانيا والتحديات التى تواجه الأجهزة الإعلامية فى جمع المعلومات، وأظهر التقرير أوجه القصور فى

القوانين التى تدعم هذه الحريات وضرورة الاتجاه الفورى نحو الإصلاحات التشريعية لمعالجتها.(Sierra, 2015)

كما قدمت المنظمة عددًا من الدراسات المهمة حول الحق فى المعلومات من خلال دعمها للموقع الإلكترونى Right 2 Info الذى تم إطلاقه فى عام ٢٠٠٨ ليهدف إلى تعزيز الحق في المعلومات في كافة أنحاء العالم وتشجيع اعتماد القوانين التى تدعمها وآليات تنفيذها.

أما على المستوى الإقليمى فقدم " المركز الدولى للحقوق والحريات" (٢٠١٢) إحدى الدراسات التى تبنت موضوع حرب الإنترنت : كفاح من أجل الأمن الإلكترونى فى فبراير ٢٠١٣ ليستعرض من خلالها أهم المواثيق الدولية المتعلقة بالحريات الأساسية، و دور الحكومة والمجتمع المدنى فى تحقيق ذلك، كما قدم المركز فى الذكرى الرابعة والستون للإعلان العالمى لحقوق الإنسان مذكرة يطالب فيها الحكومات العربية باحترام تعهداتها الدولية بشأن تفعيل ممارسة الحقوق الأساسية التى تنصب فى تداول المعلومات .

أعدت " اللجنة العربية لحقوق الإنسان " دراسة حول دور المنظمات العربية غير الحكومية فى بناء أسس الديمقراطية، والتى تناولت من خلالها تعريف هذه المنظمات ونشأتها ومدى تأثيرها على حقوق الإنسان.(مناع، ٢٠٠٩)

كما تناولت " المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " عددًا من الدراسات والكتب التى تناولت المجتمع المدنى ودوره فى الإصلاح ومدى تأثير علاقته المباشرة بالمؤسسات الحكومية وتدفق المعلومات بها، وقدمت دراسة حول الإنترنت والإتاحة المعلوماتية والنضال العالمى من أجل الشفافية .(فؤاد،٢٠٠٩)، ويعتمد نشاط المنظمة على البيانات والنشرة الشهرية لمتابعة انتهاكات حرية تداول المعلومات والمرجع الأساسى الذى تحيل إليه المنظمة مباشرتها لأنشطتها المختلفة هو الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والحقوق والحريات الواردة فى الدساتير العربية والواقع أن التقرير السنوى الذى تصدره المنظمة منذ عام ١٩٨٧ عن " حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى " يعد مصدرًا عالى المستوى فى التعرف على أوضاع تداول المعلومات .

تناولت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " فى عام ٢٠٠٩ قضية الرقابة على الإنترنت وتأثير ذلك على تداول المعلومات، كما قدمت دراسة قانونية عن حرية تداول المعلومات فى عام ٢٠١١ م تتناول التأصيل القانونى لها الذى يعتبر أساسًا لا غنى عنه لممارسة الديمقراطية.

وأعدت الشبكة (أبريل ٢٠١٤) أجندة بأنشطة منظمات حقوق الإنسان يتم نشرها بشكل دورى وتناولت مجموعة من الدراسات التى تحمل عناوين " الحق في الحصول على المعلومات من السلطة العامة " (" دليل حق تداول المعلومات"، ٢٠١٤) و" المفاهيم الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان" من حيث نشأتها ومصطلحاتها والتعريف بنماذج لبعض المؤسسات الحقوقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان.(عيد، ٢٠١٠)

كما قدمت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " (٢٠٠٨) تقريرًا سنويًا عن حرية التعبير فى مصر والعالم العربى، بالإضافة إلى مجموعة مهمة من الدراسات التى تناولت المفهوم الدستورى للحريات الرقمية والمشاع الإبداعى للبرمجيات الحرة . وفى عام ٢٠١٤ م أعلنت الشبكة عن إصدارها لدليل جديد حول حرية تداول المعلومات لشرح مفهوم تداول المعلومات وأزمة المعلومات في مصر ليتضمن الدليل تعريفًا واضحًا ومفصّلاً لأثر المعلومات على النهوض بالدولة، ويوضح أيضًا المبادئ الاسترشادية العامة لمنظمة المادة ١٩، كما يقدم توصيات لحل أزمة المعلومات.

وعلى المستوى الوطنى أعدت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" التقارير السنوية نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بالإضافة إلى الدراسة القانونية التى تناولت حرية تداول المعلومات فى عام ٢٠١١، كما أصدرت دراسة قانونية مقارنة عن "حرية تداول المعلومات" وهي أول دراسة من هذا النوع تصدر عن المؤسسة في إطار حرصها على التأصيل القانوني لحرية تداول المعلومات في السياق الدستوري، وتناول قضية تداول المعلومات في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والأنظمة القانونية المقارنة ثم استعرضت التشريعات المصرية المتعلقة بمعالجة هذه القضية.

وأعد " برنامج الحريات الرقمية " ورقة بحثية تتناول شرح للمفاهيم المختلفة المرتبطة بالحريات الرقمية، وتعتبر هذه الورقة هي أول أنشطة " برنامج الحريات الرقمية" لتتضمن المبادئ الأساسية للحريات الرقمية المتعلقة بحرية التعبير، وحرية الاستخدام والتطوير والابتكار، كما تتضمن نبذة عن رخص النشر الحرة مثل الأنماط المختلفة لرخصة المشاع الإبداعي.(الطاهر، ٢٠١٣)

أصدرت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" فى ١٥ مارس ٢٠١٣ ورقة تعريفية بعنوان " الحق فى الاتصال بين التقنية والقانون" وذلك فى إطار عمل برنامج الحريات الرقمية لتتناول المفاهيم المرتبطة بالحريات الرقمية، ومنها مفهوم " الحق في الاتصال" بوصفه

مفهوم خاضع للتطوير الدائم سواء من قبل مستخدمي الاتصالات أو من قبل المتخصصين في تطوير وسائلها والمدافعين عن الحقوق والحريات المرتبطة بها.

وتناول " مركز دعم لتقنية المعلومات " سلسلة أوراق الحق فى المعرفة فى عام ٢٠١٣ التى سعت إلى التعريف بالقضايا المرتبطة بحرية المعلومات وخصوصية البيانات الرقمية، والمعايير الدولية لحجب المعلومات، وحوكمة الإنترنت والمعلومات الحكومية ذات الصيغ المفتوحة. وأصدر المركز تقريرًا مفصلاً لتقييم مستويات الإفصاح الحكومى بناء على المعايير الدولية فى المذكرة التوجيهية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عن كيفية كتابة قوانين حرية تداول المعلومات.(مركز دعم لتقنية المعلومات، ٢٠١٥)

ومن أهم إصدرات المركز " ببليوجرافية إصدارات المجتمع المدنى " لعام ٢٠١٣ التى تضم مادة مجمعة عن إجمالى إصدارات منظمات المجتمع المدنى فى مصر خلال عام ٢٠١٢، حيث بدأ المركز فى إصدار هذه الببليوجرافية بشكل دورى كل عام منذ عام ٢٠١٠ م، كما قدم " مركز دعم لتقنية المعلومات " دراسة مقارنة حول آليات إتاحة وتداول المعلومات فى مارس ٢٠١٣ م .

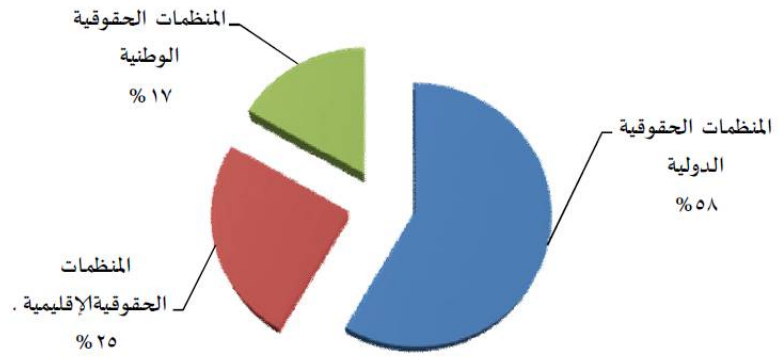

شكل رقم (١٧) نسبة المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية التى أقبلت على تقديم الدراسات القانونية والتقارير السنوية للقضايا المجتمعية لحرية تداول المعلومات

يتضح لنا من الشكل السابق رقم (١٧) مدى إقبال المنظمات الحقوقية محل الدراسة على تقديم الأبحاث والدراسات القانونية والتقارير السنوية حول القضايا والمشاكل المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات حيث كان الإقبال الدولى (السبع منظمات) مثلت نسبة ٥٨%، أما المستوى الإقليمى فمثلته (ثلاث منظمات) بنسبة ٢٥% والمستوى الوطنى فكان(لمنظمتين حقوقيتين) هما مؤسسة حرية الفكر والتعبير و مركز دعم لتقنية

المعلومات بنسبة ١٧% أى أن العدد الكلى لهذه المنظمات كان ١٢ منظمة من إجمالى ٢٦ منظمة حقوقية، وهو ما يمثل نسبة ٤٦%.

٣/٤/٣ إنشاء البرامج الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات :

تبنت مجموعة من المنظمات الحقوقية محل الدراسة بعض البرامج الخاصة بالحق فى المعرفة وحرية تداول المعلومات مثل " منظمة الشفافية الدولية " التى أطلقت برنامج الوصول إلى المعلومات، والذى يهدف إلى تحديد الثغرات التى تعوق الوصول إلى المعلومات فى أية دولة ومدى إلتزام الدول بإصدار قوانين لحرية تداول المعلومات وتقييم مدى تنفيذها، فتؤكد المنظمة أن الوصول إلى هذه التشريعات وتنفيذها بدقة هو المفتاح الرئيس لمكافحة الفساد، كما تعمل المنظمة من خلال هذا البرنامج على تمكين المنظمات الحقوقية من رصد كيفية استخدام الموارد العامة فى الدولة وإدارتها وإخضاع الحكومات للمساءلة.

أما " مركز كارتر" فقد أعد برنامج الوصول إلى المعلومات، والذى وضع من خلاله أداة لتقييم تشريعات حق الوصول إلى المعلومات ليخدم ومدى قدرة الحكومة على الاستجابة لطلبات المواطنين وتوفير المعلومات، فضلاً عن توفير استراتيجية وخطة زمنية تنفذها الحكومة.

تناولت "منظمة المجتمع المفتوح" برنامج المعلومات ليقدم خدمات حول كيفية استثمار إمكانات التكنولوجيا الرقمية فى حماية حقوق الإنسان، ويتناول العلاقة بين المعلومات والإعلام ووسائله المختلفة ومؤسساته والمهارات والقدرات الاتصالية الجديدة التى تتيحها الشبكات فى ظل انتشار قنوات الاتصال، والحريات المدنية في البيئة الرقمية والتحديات التى تواجهها بما فيما ذلك التأثير على الحريات والحقوق الأساسية مثل الخصوصية، وحرية التعبير.

كما يتضمن البرنامج الوصول إلى المعرفة ومدى علاقته بحماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمارات الضخمة التى ينبغى أن توجه إلى حماية هذه الحقوق والإبقاء عليها، ويؤيد البرنامج الحركة العالمية التى تحكم التوزان بين قوانين الملكية الفكرية ووصول الجمهور إلى مصادر المعرفة. (the Information program, 2015)

أطلقت "منظمة المادة ١٩" فى عام ١٩٩٨ البرنامج القانونى الذى يسعى إلى إيجاد معايير تقييمية حول حرية تداول المعلومات على المستوى الدولى، وتنفيذ هذه المعايير فى الأنظمة القانونية المحلية. وقد قام البرنامج القانونى بإعداد المطبوعات التى توضح هذه المعايير،

ونشر التحليلات القانونية كل عام معلقاً على القوانين المقترحة وكذلك القوانين الحالية .

كما قدمت " منظمة الحق فى المعرفة " مجموعة من البرامج الهامة مثل برنامج التدفق الحر المعلومات، الذى مجموعة مهمة من الدراسات التى تدعم حرية تداول المعلومات وأهم الأحكام القضائية الدولية التى اتخذت لتؤثر بشكل سلبى على هذه الحرية وأيضًا هناك برنامج حق الاتصال وبرنامج الدفاع عن الخصوصية. (Info access now , 2015)

أما " مركز دعم لتقنية المعلومات " فقد أنشأ برنامج حرية تداول المعلومات للمساهمة فى تغيير البيئة القانونية المقيدة لحرية تداول المعلومات سواء فيما يتعلق بقوانين حفظ وإدارة وإنتاج المعلومات أو فيما يتعلق بقانون الاتصالات، وذلك بالتوافق مع القوانين الشبيهة كما يعمل على بناء قواعد بيانات رقمية تشاركية من مصادر مختلفة .

كما أطلق المركز " برنامج الشفافية والمساءلة " لدعم المبادئ التى تُعلى من شأن ممارسة الشفافية لدى الهيئات الحكومية وتقييم مستوى إفصاح الهيئات العامة عن المعلومات التى فى حوزتها لتحقيق المزيد من الشفافية، وينظم المركز من خلال هذا البرنامج يومًا عن شفافية أعمال الشركات المقدمة لخدمات الإنترنت بهدف فتح الحوار حول إجراءات عمل الشركات مقدمة الخدمة فى مصر ومدى إلتزامها بمبدأ الشفافية .

قدم " مركز دعم لتقنية المعلومات" سلسلة أوراق الحق فى المعرفة التى تسعى للتعريف بالمفاهيم المرتبطة بالحق في المعرفة، مثل قضايا حرية تداول المعلومات والخصوصية، والمساهمة في سد ثغرة المحتوى المعرفي المتاح باللغة العربية عن هذه الموضوعات، وتسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات والممارسات التي تعوق التطبيق الأمثل لهذا الحق.

دعمت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير " عملها الحقوقى بإطلاق عدد من البرامج الهامة التى يأتى فى مقدمتها " برنامج حرية الإبداع " و" برنامج الحق فى المعرفة " و" برنامج الحريات الرقمية" و" برنامج حرية الإعلام " و " برنامج الحريات الأكاديمية ". أما فيما يتعلق ببرنامج " الحق فى المعرفة " فهو يركز علي حماية وتعزيز حق الأفراد في الوصول إلي المعلومات، حيث توفر الدولة للمواطن كافة السبل الملائمة للتدفق الحر للمعلومات. أما برنامج " الحريات الرقمية " فيهدف إلى حماية حريات مستخدمى وسائل الاتصال والعمل على وقف كافة أشكال الرقابة.

تبنت " الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطى" بعض البرامج التى ارتبطت بحرية تداول المعلومات مثل برنامج المشاركة المجتمعية، وبرنامج التثقيف والتعليم المدني، وبرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما أطلقت " مؤسسة عالم واحد للتنمية " برنامج " حرية المعلومات " الذى تنفذه المؤسسة بالتعاون مع " منظمة الشفافية الدولية " و" الاتحاد الأوروبى"، والتى دعمت من خلاله محاربة كافة أشكال الفساد الحكومى وتقييد المعلومات، وقامت المؤسسة بالتجول داخل كافة محافظات مصر لدعم هذا البرنامج والتعريف به مما ساهم فى نشر الوعى المعرفى بحرية تداول المعلومات كما قامت فى ٢٠١٤ بتقديم عرض مسرحى بعنوان "عرفنى شكرًا – معلومة يا حكومة " .

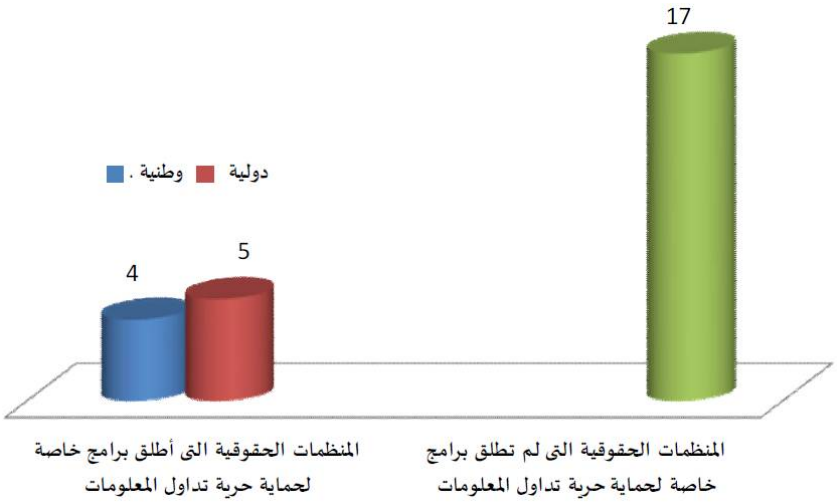

شكل رقم (١٨) نسبة المنظمات الحقوقية التى أطلقت برامج لدعم حرية تداول المعلومات إلى المنظمات الحقوقية التى لم تقبل على إطلاق هذه البرامج

ويتضح لنا مما سبق عرضه فى الشكل السابق رقم (١٨) تبنى (تسع منظمات) من المنظمات الحقوقية محل الدراسة منها (٤) منظمات وطنية و(٥) منظمات دولية برامج خاصة لدعم حرية تداول المعلومات لتمثل حوالى نسبة ما يقرب من ٣٤% والتى كان لها تأثيرًا إيجابيًا هائلًا على حماية حرية تداول المعلومات وعزوف أغلب المنظمات الحقوقية محل الدراسة عن دعم هذه البرامج وهى ١٧ منظمة .

٤/٤/٣ إطلاق المبادرات والمبادئ الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات :

على الصعيد الدولى دعمت " منظمة المجتمع المفتوح " مبادرة بيانات حقوق الإنسان " حيث تأسست المبادرة في عام ٢٠٠٩ لمساعدة منظمات حقوق الإنسان على تحسين قدراتها لجعل البيانات التي يجمعونها قابلة للتداول. وتهدف المبادرة إلى إقبال المؤسسات الحكومية على دعم المنظمات الحقوقية واستخدامها للمعلومات وإتاحتها بدون تقييد على الإطلاق لإقامة العديد من المشروعات الهامة . (Human Rights Data Initiative, 2009)

أطلقت " منظمة إتاحة المعلومات فى أوروبا " مجموعة من الحملات وثيقة الصلة بحرية تداول المعلومات مثل " حملة مكافحة الفساد " والتى تدعم مناهضة المؤسسات الحكومية ضد أعمال الفساد وفق " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "، كما دعمت حملة " حماية الشفافية والأخلاقيات " التى تهدف إلى مساعدة أعضاء البرلمان الأوروبي للالتزام بالشفافية والوفاء بالتزاماتها لتكون محل تقبل الرأي العام، وقابلة للرقابة العامة، والاستقلال من أجل الدفاع عن المصلحة العامة .

وفى سبتمبر ٢٠١٤ وفى إطار الاحتفال باليوم العالمى للحق فى المعرفة تعاونت المنظمة مع مجموعة من المنظمات الحقوقية الأخرى فى كتابة تقرير للأمين العام للأمم المتحدة مطالبة بإضافة حق الوصول إلى المعلومات فى إطار التقرير المقدم من المنظمة لما بعد عام ٢٠١٥ وتناولت المنظمة أيضًا حملة " الحكومة المفتوحة " لتضع مجموعة من المبادئ المرتبطة بطرق تطبيقها ومدى تأثير هذه الحكومات على تداول المعلومات. (Access Info Europe ,2014)

أما على المستوى الإقليمى فنجد " اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب" التى تبنت سنة ٢٠٠٢ إعلان مبادئ حول حرية التعبير في أفريقيا، والذي نص على أن " المؤسسات العامة تلعب دور خادم للمصلحة العامة ويكون من حق كل شخص الوصول إلى المعلومات التى تملكها هذه المؤسسات وفق قواعد يحددها القانون" .

كما أطلقت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " (٢٠١٤) مجموعة من المبادرات التى تدعم حرية تداول المعلومات من أهمها " المبادرة العربية لإنترنت حر" التى تهدف إلى الدفاع عن استخدام حر لشبكة الإنترنت دون رقابة، وقدمت الشبكة فى إطار هذه المبادرة مجموعة من التقارير المهمة حول التحول الرقمى العالمى، والخدمات الحكومية الرقمية، والصحافة الإلكترونية والمدونات والإطار القانونى لها، ثم أطلقت الشبكة فى عام ٢٠١٢ مبادرة " الحرية هى الأصل" .

وعلى المستوى الوطنى، فنجد مبادرات نشطة للمنظمات الحقوقية فى عدد من الدول العربية من أجل الضغط على الحكومات لإقرار قوانين حرية المعلومات، ففى مصر تم الاتفاق على تأسيس تحالف مصرى لحرية المعلومات وتداولها على أن تعد وثيقة تأسيسية للتحالف متضمنة أهدافه وآلياته ومعايير الانضمام إليه وصولاً إلى مشروع قانون لحرية المعلومات يعكس المعايير الدولية فى المجتمعات الديمقراطية.

أطلق " مركز دعم لتقنية المعلومات " موقع الأرشيف الإلكترونى" الدفتر خان " كمبادرة لتطبيق مفهوم الإتاحة الرقمية للأرشيفات المصرية، وقد تم إطلاقه فى عام ٢٠٠٦ لتقديم أرشيف مفهرس للأخبار المصرية، فقررت إدارة الموقع العمل على فهرسة الإصدارات الرقمية للصحف بداية من أكتوبر ٢٠١٣ وفق فهرسة جديدة تأتى تحت خمسة تصنيفات رئيسة للأخبار، وهذه التصنيفات هي: الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرأة، الطفل، وذوي الإعاقة.

وتم تقديم تلك المبادئ في جنيف في فعالية موازية حضرتها " المفوضة السامية لحقوق الإنسان" ومقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير والرأي، وذلك أثناء انعقاد الجلسة الرابعة والعشرين للمجلس الدولي لحقوق الإنسان. ويذكر أن موقع " الدفترخانة " هو أحد أنشطة برنامج حرية تداول المعلومات بالمركز، الذي يهتم بتقييم حرية تداول المعلومات في مصر من الناحية القانونية والممارسات الفعلية.

صادقت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" على مجموعة من المبادئ الدولية ضد الرقابة بدون معايير، وقد وضعت المبادئ الثلاث عشر لأول مرة إطارًا تقويميًا لاختبار الممارسات الرقابية في إطار الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان.

ويمكن القول أن أغلب المنظمات الحقوقية قد عزفت عن إطلاق المبادرات والمبادئ الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات؛ فقد تساوت المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى سبل دعمها لإطلاق هذه المبادرات حيث مثلت (ست منظمات) من المنظمات محل الدراسة لتمثل نسبة ٢٣% وهى نسبة قليلة للغاية .

٥/٤/٣ توفير الكوادر البشرية المدربة على التعامل مع مبادئ حرية تداول المعلومات :

على الرغم من أهمية عنصر التدريب إلا أن أغلب المنظمات الحقوقية محل الدراسة لم تلق فكرة التدريب لديها هذا القدر من الاهتمام بل سوف نلاحظ إقدامها على إعداد الدراسات والأبحاث ولكن هذا لا يعنى عزوف كافة المنظمات محل الدراسة عن فكرة الاعتماد على

تدريب الكوادر البشرية لديها لتأهيلها على التعامل مع مبادئ حرية تداول المعلومات.

فنرى حرص " المركز الدولى لدعم الحقوق والحريات" علـى تنظـيم دورة تدريبيـة لتنمية مهارات المدافعين عن حقوق الإنسان فى الدول العربية فى ٢١ يناير ٢٠١٣ م، كما ساهمت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" فى تدريب الكـوادر البـشرية علـى إمكانية الاستخدام الأمثل لتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأمين المعلومات .

كما أطلقت " المنظمة العربية لحقوق الإنسان" (٢٠١٣) أول دورة تدريبية حول حريـة الرأى والتعبير فى ٢٥ أبريل٢٠١٣، والتي تنظمها بالشراكة مع " منظمة الجسر الإيطالية الأوروبية " والتى تناولت جهود حماية الرأي والتعبير في المنطقـة العربيـة، لتتـضمن التدريب على آليات تعزيز حرية الرأي والتعبير عبر بناء المعرفة .

أما " برنامج الشفافية والمساءلة " بمركز دعم لتقنية المعلومات، فقـد نظـم ورشـة تدريبية عن كيفية تطبيق دليل " تقييم مستويات الإفصاح الحكومي"، ويهدف هذا التـدريب إلى التعريف بمعايير حق الجمهور في الوصول للمعلومات، ويتيح إمكانية قيـاس معـايير شفافيّة الهيئات الحكومية على مـستويات الإفـصاح الاسـتباقي، والاسـتجابة لطلبـات المعلومات. (تدريب على تطبيق دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي،٢٠١٠)

قدمت " منظمة إتاحة المعلومات فى أوروبا " البرامج التدريبيـة التـى تـدعم حـق الوصول إلى المعلومات؛ فقد عقدت فى سياق المنتدى الإعلامى فى جنوب شرق أوروبـا بدعم من منظمة اليونسكو والمفوضية الأوروبية دورة تدريبية حول الثغرات القانونية فـى حرية تداول المعلومات.(Legal Leaks Training in Skopje Skopje, 2014)

٦/٤/٣ تقديم المساعدات و الاستشارات القانونية والقضائية لدعم حرية تداول المعلومات:

قدمت " منظمة المجتمع المفتوح " قاعدة بيانات تشمل ملخصات لمجموعـة مختـارة من الأحكام المتعلقة بحرية المعلومات التي تصدر عن المحاكم الدولية والإقليمية والوطنية مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمحكمة الأفريقيـة ولجنـة حقـوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة الدول الأمريكية منذ عـام ١٩٦٩ حتى عام ٢٠١٥ مع التركيز على الحالات التي تصدرها محاكم الاستئناف العليـا التي تقدم الحماية للحق في المعلومات. (RTI Case Law,2015)

أما " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" فقـد احتلـت الـصدارة فـى تقـديم المساعدات القانونية والقضائية عن بقية المنظمات الحقوقية محل الدراسة وخاصـة علـى

المستوى الإقليمى، حيث خصصت مبادرة للقضايا القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها حرية تداول المعلومات، من خلال تقديم موقع يهتم بتداول المعلومات عن قضايا العاملين بالعمل الحقوقي في العالم العربي .

وتسعى الشبكة من خلال هذا الموقع إلى نشر كل ما يتعلق بالقضايا المتداولة في المنطقة العربية ضد الديمقراطية ويوفر الموقع، كذلك القوانين والدساتير والمواثيق التي تفيد كل المهتمين بالعمل العام والحقوقي، كما يوثق المبادئ القانونية والخبرات عبر نشر المرافعات لتعم الفائدة وتكسب الخبرة لمن يخطو خطواته الأولى في الدفاع عن قيم حقوق الإنسان وحرية التعبير وتداول المعلومات. ويمثل الخط الساخن أحد الآليات الفاعلة " لشبكة حريات للمدافعين عن حقوق الإنسان "، وتعمل هذه الشبكة تحت إدارة " المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات" وهي إحدي آليات عمل المركز في تقديم المساعدة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم.

أما على المستوى الوطنى فقد تصدرت " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" المقدمة فى إطار " برنامج الحق فى المعرفة " برفع دعوى ضد وزير الثقافة أمام محكمة القضاء الإدارى بطلبي وقف تنفيذ وإلغاء قراره بإغلاق مواقع الإنترنت التي يثبت مخالفتها لقانون الملكية الفكرية، كما أن هناك مذكرة الدعوى المقامة ضد " الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات " لفرض رقابة على خدمة رسائل المحمول الأخبارية.(برنامج الحق فى المعرفة، ٢٠١٥)

٧/٤/٣ المساهمة فى صياغة التشريعات أو تقديم مسودات لقوانين تدعم وتحمى حرية تداول المعلومات :

ساهمت كافة المنظمات الحقوقية محل الدراسة فى صياغة القوانين التى تدعم حرية تداول المعلومات، ولكن منها من لعب دورًا رئيسًا فى هذا الشأن مثل " مركز دعم لتقنية المعلومات" الذى قدم مسودة قانون حرية تداول المعلومات فى عام ٢٠١٢ م بالتعاون مع مجموعة من المنظمات الحقوقية مثل " المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" و" مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و" الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" .

وتأتى مسودة هذا القانون ثمرة عمل مشترك بين عدد من المنظمات الحقوقية ومركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار، والتى عبرت عن فلسفة إتاحة المعلومات التى ترغب المنظمات الحقوقية فى تطبيقها بما يعزز الحقوق الاجتماعية فى

الدولة المصرية. (" مشروع مسودة قاون حرية تداول المعلومات"، ٢٠١٢)

كما أنشأ مقرر الوصول إلى المعلومات من قبل " اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب" مع اعتماد القرار رقم (٧١) في الدورة العادية (٣٦) عام ٢٠٠٤ ليتمثل اختصاص المقرر الخاص في تحليل التشريعات ورصد مدى امتثالها لمعايير الوصول إلى المعلومات وإيفاد بعثات التحقيق إلى الدول التى تنتهك حق الوصول إلى المعلومات. (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب،٢٠١٢)

جدول رقم (٢) المهام والأنشطة التى تقوم بها المنظمات الحقوقية محل الدراسة لدعم حرية تداول المعلومات

المهام والأنشطة	المنظمات الحقوقية الدولية	المنظمات الحقوقية الإقليمية	المنظمات الحقوق الوطنية	الإجمالى	نسبة الإقبال	نسبة العزوف
تعزيز أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل حول حرية تداول المعلومات	٤	٢	٣	٩	%٣٤	%٦٦
تقديم الدراسات القانونية والتقارير السنوية حول القضايا المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات	٧	٣	٢	١٢	%٤٦	%٥٤
إطلاق برامج لدعم تداول المعلومات	٥	-	٤	٩	%٣٤	%٦٦
إطلاق المبادرات والمبادئ الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات	٢	٢	٢	٦	%٢٣	%٧٧
تدريب الكوادر البشرية لتأهيلها على التعامل مع مبادئ حرية تداول المعلومات	١	٢	١	٤	%١٥	%٨٥
تقديم المساعدات والاستشارات القانونية والقضائية لدعم حرية تداول المعلومات	١	٢	١	٤	%١٥	%٨٥
تقديم مسودات لقوانين تدعم وتحمى حرية تداول المعلومات	–	٢	٣	٥	%١٩	٨١ %

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (٢) أن اعتماد المنظمات الحقوقية محل الدراسة على تقديم الأبحاث و الدراسات القانونية والتقارير السنوية حول القضايا المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات يأتى فى مقدمة الآليات التى تعتمد عليها هذه المنظمات لدعم حرية تداول المعلومات لتمثل نسبة الإقبال عليها ٤٦% أما أقل نسبة فكانت لتدريب الكوادر البشرية للتعامل مع مبادئ حرية تداول المعلومات و تقديم

المساعدات والاستشارات القانونية والقضائية لدعم حرية تداول المعلومات والتى مثلت ١٥%. كما نلاحظ تفوق المنظمات الحقوقية الدولية بشكل ملحوظ على المنظمات الحقوقية الإقليمية والوطنية فى دعمها للأنشطة التى تساهم فى حماية ودعم حرية تداول المعلومات، أما المنظمات الحقوقية الوطنية فقد تفوقت فى العنصر المتعلق بإطلاق البرامج التى تدعم وتحمى حرية تداول المعلومات .

٥/٣ دور المنظمات الحقوقية فى بناء مجتمعات المعرفة ومدى تأثير هذا الدور على حرية تداول المعلومات :

ثبت على مدار السنوات القليلة الماضية أنه لخلق مجتمع المعرفة يلزم على كافة قطاعات المجتمع أن تتكاتف معًا، حيث يحظى كل من القطاع الخاص، والمنظمات الحقوقية بأهمية خاصة إلى جانب الحكومات، مما يستلزم بذل الجهد لتوفير الجهود للأطراف المشاركة عن طريق صياغة سياسات وتنفيذها للسماح بتسهيلات مصممة لدفع عجلة العمل الحقوقى.

وقد ساهمت المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية مساهمة جادة فى القمّة العالمية لمجتمع المعلومات حيث تضمنت التقارير التى قدمتها تعميق وتأكيد علاقة المواطن ببناء مجتمع المعرفة ودفعها نحو نشر وتفعيل امتلاك التكنولوجيا المتطورة فى مجال المعلومات، كما أنها تلعب دورًا مباشرًا فى مجالات إنتاج المعرفة، وذلك بالإصدارات التي تنشرها في كتب ومجلات وأوراق مطبوعة أو منشورة على الإنترنت، إذ إن القوة المعرفية للمنظمات الحقوقية تزداد عمقًا وثباتًا بالرغم من التحديات التي تواجهها.

وعلى الرغم من الدور الهام الذى تلعبه المنظمات الحقوقية فى خلق وتطوير المجتمع المعرفى ولكن دورها هذا لا يكتمل دون أن تفسح لها الدولة المجال لذلك، ومن الأدوار التى يجب على الدولة أن تسعى إلى تحقيقها للوصول إلى مجتمع المعرفة، هو العمل على وضع التشريعات التى تكفل إتاحة المعلومات والتعامل الحر مع خدمات الاتصالات والإنطلاق من رؤية شاملة قوامها حرية الرأى والتعبير، كما أن هذا التطوير يسهل من نقل المعرفة وتداولها فى المجتمع.

والاهتمام المبالغ بنشر ثقافة اللغات الأخرى وتمكين اللغة العربية على وجه التحديد حيث أن الاقتصار على اللغات الأجنبية يعرقل من نشر المعلومات وخاصة لدى الشعوب العربية التى لم يستوعب أغلبها للتطورات المعرفية والتكنولوجية التى تحدث حول العالم . (تركمانى، ٢٠٠٩)

وتعد هذه المهمة من أصعب المهام التى تتولها المنظمات الحقوقية، حيث تشارك المجتمع ككل فى خلق ثقافة نشر اللغات والحفاظ على خصوصيتها العربية ودمج الفئات المختلفة من المجتمع للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، فلا يمكن أن ننكر أن إنتاج ونشر المعرفة فى البلدان العربية مازال يعانى من صعوبات جمة تتمثل فى نقص الدعم المؤسسى، وعدم توافر البيئة المناسبة لتشجيع العلم؛ الأمر الذى يتطلب سرعة التكيف مع التغييرات الناتجة عن التحولات التى تشهدها التكنولوجيا، فيتعاظم الاهتمام بالمعرفة يومًا بعد يوم فى ظل اهتمام وجدل المؤسسات الفاعلة فى المجتمع ومن أهمها المنظمات الحقوقية التى تسهم بشكل لا يمكن إنكاره أو تفادى أثره فى كافة مجالات المعرفة من حيث نشرها، إنتاجها، وتسويقها. (البيضانى،٢٠١٠)

فيشترك كل من المنظمات الحقوقية ومجتمع المعرفة في أنهما أصبحتا مفردة مهمة من مفردات السياسة العالمية، وأن كل منهما يهدف إلى تحقيق التنمية في المجتمع بكل مجالاته، فالمنظمات الحقوقية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال الاستفادة من الإمكانيات والقدرات التي وفرها مجتمع المعرفة، ولكن هناك معوقات تقف أمام الترابط والتكامل في هذه العلاقة القوية منها ضعف البنية المعلوماتية للمنظمات الحقوقية وللمجتمع المدني ككل وعدم امتلاكها لرؤية موحدة وواضحة لمجتمع المعرفة .

ومن أهم الإضافات التى أضافها مجتمع المعرفة إلى المنظمات الحقوقية كانت تحقيق بنية اتصالات قوية وآمنة قادرة على دعم هذه المنظمات وجعلها أكثر فاعلية وديناميكية من خلال تحديث وتطوير وتوسيع شبكة الاتصالات الرقمية، وأن تتمكن هذه المنظمات من توظيفها والاستفادة منها عن طريق شبكة معلومات تربط هذه المنظمات ببعضها البعض، كما ساعد ذلك على رفع كفاءة العاملين بها. فنحن نرى صدى عمل هذه المنظمات على المستوى الدولى؛ فقد حققت إضافة حقيقية للدول البريطانية فى زيادة معدلات فرص التشغيل، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المردود فى حالة الاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوراتها بشكل أكثر.

٦/٣ التعاون الدولى بين المنظمات الحقوقية و الهيئات الدولية لدعم حرية تداول المعلومات :

اتجهت العديد من المنظمات الدولية فى السنوات الأخيرة إلى دعم وتطبيق إستراتيجيات وبرامج لرفع مستوى الوعي في صفوف عامة الجمهور والحكومات فيما

يتعلق بحرية تداول المعلومات وسياسات الكشف عنها، ومن أهم هذه المنظمات " منظمة الأمم المتحدة " و " منظمة اليونسكو" و" البنك الدولي" و" بنك التنمية الأفريقى" و" بنك التنمية الآسيوى "، حيث قامت هذه المنظمات بمساعدة المنظمات الحقوقية فى تنفيذ المشروعات التي تشجع بشكل كبير الوصول إلى المعلومات لمحاربة الفساد.

فيمكن أن نعتبر" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" التابع لمنظمة الأمم المتحدة مؤسسة تنموية في مجال تعزيز الوصول إلى المعلومات ، فهي تباشر أنشطتها من دعم البيئة القانونية والتنظيمية للحرية وللتعددية في المعلومات؛ وتقوية قدرات المجتمع المدني لرفع مستوى الوعي بحرية المعلومات.(The United Nations ,2014)

وتعزز " منظمة الأمم المتحدة " دائرة الاتصال مع المنظمات الحقوقية من خلال توفيرها للمعلومات والمشورة والخبرة الفنية وخدمات الدعم، التى تعد جزءًا من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحوار من أجل دعم التنمية.

كما دعمت " مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة " التى تم الإعلان عنها فى ٢٠ سبتمبر ٢٠١١ خلال الجلسة الافتتاحية السنوية " للجمعية العامة للأمم المتحدة " والتى تهدف إلى تبادل الخبرات وتحقيق المتابعة الدولية لتكون الحكومات أكثر انفتاحًا، وتشمل المبادرة أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الحقوقية والقطاع الخاص ليعملون معًا لتطوير وتنفيذ إصلاحات طموحة من خلال تطبيق الحكومة المفتوحة.

وقد أقامت المنظمة فى عام ٢٠١٢م ورشة عمل دولية حول تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الحقوقية في ثلاثة مجالات رئيسة هي: تبادل المعلومات، الأنشطة المشتركة، متابعة توصيات الأمم المتحدة، وكذلك لطرح استراتيجيات فاعلة لتنفيذ هذه المقترحات على نحو فعّال وتبادل الخبرات المشتركة وأفضل الممارسات والتحديات المشتركة وسبل التغلب عليها، كما ناقشت دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

عقدت " منظمة اليونسكو" مؤتمرات دولية حول حرية تداول المعلومات وتعزيز سياسات الوصول إليها من خلال الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات، كما أنها نشرت عدة دراسات مقارنة حول ترسيخ بعض المبادئ الهامة المرتبطة بالتعاون مع بعض المنظمات الحقوقية . (International workshop on Enhancing Cooperation,2012)

أما " البنك الدولي" فبدأ في التفاعل مع المنظمات الحقوقية للمرة الأولى في سبعينيات القرن الماضي من خلال الحوارٍ حول قضايا بيئية واليوم، يتعاون مع الآلاف من المنظمات الحقوقية في أنحاء العالم حول المشاركة في مشروعات التنمية الحكومية التى يمكن أن تعزز أداؤها التشغيلي من خلال الإسهام فى تقديم الخبرة الفنية لطرح أفكارٍ وحلولٍ مبتكرةٍ لحل المشكلات.

وقد احتفل " البنك الدولي" والمنظمات الحقوقية في يوليو ٢٠١٠ بإطلاق سياسة الحصول على المعلومات، والتي يعتبرها كثير من الخبراء أحد المعالم البارزة في مجال الإفصاح عن المعلومات. وتسترشد السياسة الجديدة بالقوانين الهندية والأمريكية لحرية تداول المعلومات، وهي تتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات عن كل وثائق البنك تقريبًا، ما لم تكن مدرجة في قائمة استثناءات محددة. (The World Bank,2012)

وشاركت المنظمات الحقوقية في مراحل التخطيط للسياسة الجديدة بتقديم مساهمات في قضايا مثل نُهُج الترجمة، ومنذ إطلاق سياسة الحصول على المعلومات، قام البنك بالإفصاح عن أكثر من ١٣ ألف وثيقة جديدة، لتُنشأ قاعدة بيانات تضم ما يزيد على ١١٧ ألف تقريرًا يصل إليها كل يوم نحو ثلاثة آلاف مستخدم.

شكل رقم (١٩) نسبة الإقبال على استخدام وثائق البنك الدولى منذ إطلاق سياسته لإتاحة الحصول على المعلومات

ويُظهر الشكل السابق زيادة الإقبال على زيارة الموقع الخاص بوثائق البنك وتقاريره منذ إطلاق هذه السياسة في يوليو ٢٠١١ حيث وصل عدد الزوار خلال الأشهر الخمسة الأولى لتطبيق هذه السياسة بنسبة ١٢٦ % من ٤٤٠٨١ إلى ٩٩٥٢٠ زائرًا.

وقد أطلق البنك فى عام ٢٠١١ " مبادرة البيانات المفتوحة " التي تساعد على تيسير وصول الباحثين والعاملين في مجال التنمية في شتى أنحاء العالم إلى معارف وبيانات ذات مستوى عالمي رفيع عن التنمية لدى البنك. (The World Bank,2010) كما أعلن فى أبريل عام ٢٠١٢م عن تطبيق سياسة جديدة للوصول المفتوح إلى بحوثه ومنتجاته المعرفية، وترتكز السياسة الجديدة على الجهود التي بذلها البنك مؤخرًا لزيادة الوصول إلى المعلومات التي في حوزته وإتاحة بحوثه للجمهور. وكمرحلة أولى لهذه السياسة، قام البنك الدولي اليوم بإطلاق مستودع جديد للمعرفة المفتوحة واعتماد مجموعة من تراخيص حق المؤلف للمشاع الإبداعي .

يضم مستودع البيانات أعمالاً من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ أكثر من ٢١٠٠ من الكتب والأوراق البحثية، كما يحتوي المستودع أيضًا على مقالات صحفية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ من مجلتي البنك الدولي " نشرة متابعة بحوث البنك الدولي" و " المجلة الاقتصادية للبنك الدولي".

ويشكل مستودع المعرفة المفتوحة مركز الإيداع الإلكتروني الجديد لجميع نواتج بحوث البنك الدولي ومنتجاته المعرفية. وبدءًا من عام ٢٠١٣، سيوفر المستودع أيضًا روابط لمجموعات البيانات المرتبطة بالبحوث. وبينما يتم نشر غالبية هذه الأعمال باللغة الإنجليزية، فسوف تتم مع مرور الوقت إضافة طبعات مترجمة أيضًا.

أما فيما يتعلق " بمنظمة الصحة العالمية" فقد دعمت إتاحة جميع الأبحاث التى يتم نشرها في مطبوعات لا تخص المنظمة، والتي يكون العاملون في المنظمة قد قاموا بتأليفها أو المشاركة فيها أو التي ينتجها المؤسسات الممولة كليًا أو جزئيًا من قبل المنظمة. وستواصل " منظمة الصحة العالمية " دعم الإتاحة المجانية لمنشوراتها وتحميلها عن طريق المستودع المؤسسي للمنظمة لتبادل المعلومات . وأطلقت أيضًا مبادرة إتاحة البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (هناري) لتمكين الوصول إلى آخر المستجدات من المعلومات الموثوق بها حول الأدوية؛ مثل ورقة البحث التى نُشرت عام ٢٠٠٨ حول " الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالسلامة البيولوجية المعتمدة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي" في مجلة الجمعية الطبية الأمريكية.(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٤)

٧/٣ المكتبات وعلاقاتها بالمنظمات الحقوقية ومدى إسهام ذلك فى حماية تداول المعلومات ونشر ثقافتها :

ترتبط المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات بعلاقة وطيدة بحقوق الإنسان؛ فقد دعمت المكتبات " الإعلان العالمى لحقوق الإنسان"، ولا سيما الحقوق المقررة فيه على المعلومات وحريتها وحرية التعبير والخصوصية؛ فقد وضعت أغلب مرافق المعلومات ومنها المكتبات السياسات والمبادرات التى تُدعم حقوق الإنسان من خلال التأكيد على حرية الفكر وحرصها الدائم على إتاحة المعلومات ودعم تداولها. وبالتالى ترتبط المكتبات ارتباطًا كليًا بالمنظمات الحقوقية التى تُدعم نفس المبادئ والقيم .

فالمكتبات لها دور فى تجديد المجتمعات وتنميتها؛ فهى تشجع المعرفة عن طريق تعلم كيفية تحديد وتقييم المعلومات التى لاغنى عنها لاتخاذ القرارات التى تؤثر على الطريقة التى نعيش بها؛ فالمكتبات لا تلعب دورًا حاسمًا فى توفير المعلومات فقط، ولكنها أيضًا تفرض رؤى واسعة للحوار والاهتمامات المشتركة، فقد تأسست هذه المؤسسات الثقافية على مبادئ حرية المعلومات وحق المستفيدين فى المعرفة، وتوفير الموارد واحتياجات الجمهور. (Kranich,2003)

وقُدمت دراسة عن " دور المكتبات فى بناء المجتمع فى عصر المعلومات" ليركز مؤلفها على استعراض الطرق التى تتجه بها المكتبات لبناء التنمية المستدامة فى المجتمعات المعلوماتية ومدى إسهامها فى المشاركة فى بناء المجتمع المدنى التى تعد المنظمات الحقوقية أبرز مؤسساته. وفى واقع الأمر قامت جمعية المكتبات الأمريكية بنشر دراسة بعنوان " المكتبات : حجر الزاوية للديمقراطية " والتى أوضحت بشكل كبير مدى إسهام المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات فى مساندة المنظمات الحقوقية، كما ألقت الضوء على دور جمعيات المكتبات مثل جمعية المكتبات الأمريكية فى دعم الوعى المعلوماتى ونشر ثقافة حرية تداول المعلومات؛ فتقوم المكتبات بمساندة المنظمات الحقوقية عن طريق تقديم مجموعة من البرامج الإبداعية والمبتكرات . (American Library Association,2010)

ونظمت " مكتبة الإسكندرية " إحدى المحاضرات التى تناولت مستقبل المجتمع المدنى فى مصر لتؤكد على أهمية العمل على تفعيل دور المجتمع المدني وإعادة النظر في المكون الثقافي له وعدم اختزال دور المنظمات الحقوقية في العمل الخيري، وإعادة صياغة

القوانين التي تنظم المجتمع المدني.(عبد الوهاب، ٢٠١٢)

كما تم التعاون بين "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" فى إطار نشاطات برنامج الحريات الأكاديمية ووحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية لإقامة ندوة بعنوان "العمل الطلابى فى ظل ثورة ٢٥ يناير"، فى إطار الخطة الاستراتيجية العامة لوحدة الدراسات المستقبلية فى قراءة المشهد العام فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

٨/٣ التشابك والتنسيق بين المنظمات الحقوقية لدعم حرية تداول المعلومات :

بالرغم من حداثة فكرة التشبيك على المنظمات الحقوقية وانتشارها ببطء إلا أنها تمثل نقطة ضوء في تمكين هذه المنظمات من تأدية دورها في تفعيل المشاركة في صنع القرارت التنموية، إن مفهوم التشبيك فى المنظمات الحقوقية يمثل انطلاقة جديدة، حيث أن هذا القطاع كان مستبعدًا في الستينات والسبعينات من عملية التنمية في الغالبية العظمى من دول العالم، وكان يتم الاقتصار والاعتماد على خبرات الحكومات، فكان التخطيط التنموي دون مشاركة حقيقية للفئات العريضة من المجتمع مما نتج عنه ضعف العائد التنموي إلى حد كبير.(العتيبى، ٢٠٠٩)

فتعد آلية التشبيك بين المنظمات الحقوقية آلية تنظيمية تسعى من خلالها المنظمات إلى تنسيق وتعبئة الجهود لتحقيق أهداف هذه المنظمات، ولأن تأثير منظمة منفردة يكون تأثيرًا بسيطًا فإن استجماع القوة والائتلاف بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في أهدافها يصبح عملها الجماعي أكثر إيجابية وفاعلية؛ فالتشابك بين المنظمات الحقوقية المعنية بدعم حرية تداول المعلومات تعد وسيلة ناجحة لتبادل المعرفة والمعلومات وتوفير الاحتياجات والحلول والخبرات للمساهمة فى قضية نشر وتداول المعلومات وهو ما يدعى إلى بلورة رؤية مشتركة لإيجاد البيئة القانونية الفاعلة للتوجه نحو بناء مجتمع المعرفة .

وترتكز المبادئ العامة فى تنسيق التعاون بين المنظات الحقوقية إلى تطوير دور هذه المنظمات فى إطار الديمقراطية وسيادة القانون وتطبيق الشراكة الكاملة فى صنع القرار التنموى وعمليات المراقبة والتقييم لبرامج التنمية المختلفة والتى يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

- **مبدأ الديمقراطية :** الذى يعنى المحافظة على حقوق الإنسان، واحترام الشفافية .
- **مبدأ التنوع :** لتمكين المجتمع من الدفاع عن حقوقه وحرياته .
- **مبدأ الاستقلالية :** التى يفترض أن تتمتع بها المنظمات الحقوقية واعتبار أى محاولة

لفرض تعديل على هذه الأولويات تمس العمل التنموى وتهدد استقلاليتها .

- **مبدأ التقييم والمراجعة :** لتعزيز العمل المؤسسى والطابع التطوعى .

وذلك فى إطار وضع استراتيجة لتحديد الأهداف والاستفادة القصوى من المصادر البشرية والمالية والعمل بفاعلية من خلال وضع جدول زمنى محدد لتحديد الأولويات والإمكانيات المتاحة. وقد شهد العالم اهتمامًا غير مسبوق بتأصيل هذا الموضوع، ومن أبرز أمثلته تعاون مؤسسة " فريدريش ناومان" مع " مركز دعم لتقنية المعلومات " في مشروع يعمل على توفير معلومات شاملة عن حرية التعبير والمجتمع المدني في مصر علي شبكة الإنترنت.(" قاعدة بيانات علي شبكة الإنترنت عن حرية التعبير"،٢٠١٥) كما دعمت " الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان " الدراسات المتعلقة بالمنظمات الحقوقية مثل منظمة " مؤسسة حرية الرأى والتعبير" و" المركز المصرى للحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، و" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" .

تعاونت بعض المنظمات الحقوقية لإطلاق حملة "حق ليِاً وليِك" للتعريف بالمجتمع المدنى ككل ودوره، والرد على الأسئلة الشائعة بخصوص المجتمع المدني وعمله وتمويله، والقوانين التي تنظمه في مصر ومن أهم هذه المنظمات " مؤسسة حرية الفكر والتعبير" و" المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ". ("منظمات حقوقية تطلق حملة حق ليا وليك"، ٢٠١٤)

٩/٣ التحديات الراهنة التى تواجه المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى إطار دعم حرية تداول المعلومات :

يتفاوت أداء المنظمات الحقوقية حسب الظروف السياسية والثقافية والقانونية التى تمارس فيها أنشطتها، كما يتفاوت أدائها حسب حجمها ومصادر تمويلها وهيكلها التنظيمى والإدارى وتنوع أنشطتها ورغم هذا التفاوت فإن هناك بعض العوامل الأخرى التى تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى أداء المنظمات الحقوقية ومنها النقاط الآتية :

- الالتباس فى مفهوم المنظمات الحقوقية ودوره فى التنمية .
- تداخل مهامها فى تقديم الخدمات العامة مع مهام الحكومات .
- خضوعها لوصاية الجهات المانحة .
- ضعف بنيتها المؤسسية وعدم استدامة أعمالها .
- تمثيل بعضها لجهات حاكمة .

- غلبة الطابع الخيرى على أنشطتها .
- تشتت خبرات المنظمات الحقوقية .

فرغم ازدهار وانتشار المنظمات الحقوقية على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى، إلا أن العديد منها يتعرض للانتقادات فيما يتعلق بطبيعة إرادتها، أو تسخيرها لأغراض شخصية أو كونها لا تخدم العمل الحقوقى الذى أنشئت من أجله، ويتم انتقادها لغياب الشفافية في اتخاذ القرارات، كما يفتقر العديد من تلك المؤسسات إلى التمويل اللازم لتنفيذ خططها ونشاطاتها؛ فتواجه المنظمات الحقوقية وخاصة العربية عددًا من التحديات التى تؤثر بالفعل على دورها فى حماية حرية تداول المعلومات، ويصنف البعض هذه التحديات إلى تحديات مزمنة وأخرى تستجد بفعل التغييرات التى تطرأ على المجتمع، وهذه المعوقات تتمثل فى الآتى :

١) القيود الممثلة فى القوانين والتشريعات؛ تعد أهم معوقات نشاط المنظمات الحقوقية التي تحد من إمكانية إسهامها المباشر في العمل الحقوقى والدفاع عن الحريات التى تأتى فى مقدمتها حرية تداول المعلومات .

٢) تعانى معظم المنظمات الحقوقية من غياب التمويل المالي وتعقيداته الذى يمثل واحدًا من أهم معوقات دعم أنشطة المنظمات الحقوقية، ويتوقف نشاط الكثير من هذه المنظمات على وجود مصادر تمويل ثابتة تضمن استمرارها.

٣) غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي مع نقص الخبرة في إدارة المنظمات، وما يتصل بها أيضًا من عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المنظمات الحقوقية، ومجالات عملها مما يجعلها في حالة تخبط .

٤) غياب الدور الرقابى والتقييمى عن المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية و الوطنية وتأثيره السلبى على حماية ودعم حرية تداول المعلومات، فهناك بالفعل فجوة معرفية ضخمة داخل المنظمات الحقوقية وفى المنطقة العربية على وجه التحديد.

٥) قلة التعاون والتنسيق بين المنظمات الحقوقية وخاصة في مجال إدارة الحوار مع الحكومات، فالتفاوض يحتاج إلى تقنيات خاصة وهو ما يكون عادة تتويجًا لتطور نوعي في أداء المنظمات الحقوقية لكي تكون طرفًا محاورًا قويًا وذات مصداقية .

٦) انعدام الثقة بين هذه المنظمات وبين المواطنين لشكهم فى استقلاليتها.

٧) صعوبة تحقيق التوازن بين حق الدولة فى تحقيق الأمن وبين حق المواطن فى إتاحة

المعلومات، كما يمكننا أن نلاحظ افتقار المجتمع لمؤسسات متخصصة فى المجالات الحقوقية المختلفة منها حرية تداول المعلومات.

٨) تفتقر المنظمات الحقوقية محل الدراسة إلى الخطة التى تعمل بها على الرغم من أن أغلب هذه المنظمات لديها رؤية استراتيجية تنبأ بدور مستقبلى لها فى إتاحة المعلومات من خلال تبنيها لسياسات أكثر انفتاحًا على المعلومات .

٩) قد يكون التنافس بين المنظمات الداعمة واحدًا من الإشكاليات التي تبرز في إطار تكرار الدعم لبعض المنظمات الحقوقية ولنفس الأنشطة أو البرامج، وهو ما يشجع على وجود ظواهر وسلبيات كالفساد المالي في إطار عمل هذه المنظمات وخاصة فيما يتعلق بمحاربة نشر المعلومات .

١٠/٣ التصور المستقبلى للارتقاء بدور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى دعم حرية تداول المعلومات:

لا يمكننا أن ننكر أن الإشكاليات المطروحة على المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بدعم حرية تداول المعلومات هي تحديات مجتمع بأكمله، بكل ما يقتضيه ذلك من الارتقاء بأداء الدولة، وما يستلزمه من إدارة سياسية للنهوض بحريات المواطن وأهمها حرية تداول المعلومات وحمايتها من التجاوزات من خلال العمل على نشر الوعى الحقوقى للمواطنين لمعرفة الضمانات القانونية التي تحميهم من أي تجاوز أو اعتداء. ولم تتطور آليات عمل هذه المنظمات بالصورة التي تجعل منها منظمات حقوقية فاعلة فهناك العديد من القضايا الرئيسة المحورية المتعلقة بقضية الدفاع عن حرية تداول المعلومات مازالت غائبة عن اهتمام هذه المنظمات، فالمواطن يتطلع اليوم لدور أكبر وأوضح لهذه المنظمات من خلال تبني قضاياه وإبرازها للمسؤولين والدفاع عنها، كما أن الدولة بحاجة إلى أن تمارس هذه المنظمات دورًا فعالاً في الإفصاح عن مكامن الخلل التى تحدث من خلال تقييد تداول المعلومات وتحديد التجاوزات وأطرافها والمطالبة بمعالجات واضحة وصريحة.

فالإنطلاق نحو وضع التصورات المستقبلية يشمل ضرورة إدراك وجود صعوبات في عمل هذه المنظمات في ظل الوضع الراهن لقضايا حقوق الإنسان وحرياته ليس على المستوى الوطنى فقط وإنما على المستوى الإقليمى والدولى؛ لتحسين آليات إدارة الدولة للمجتمع، وبالتالي المساهمة عن طريق الحوار والتفاوض في الاستقرار الديمقراطى

للمجتمع. وعليه فهناك ضرورة ملحة إلى زيادة تفعيل دور المنظمات الحقوقية المعنية بقضية حرية تداول المعلومات فى المجتمع ومشاركتها فى المشاورات الخاصة بإعداد قوانين حرية تداول المعلومات، كما ينبغى إتاحة المجال لإنشاء تحالفات بين هذه المنظمات وبعضها البعض.

بل ينبغى على الدولة أن تدعم البرامج التدريبية لهذه المنظمات وأن يتم التعاون فيما بينها حيث تأخذ الدولة فى عين الاعتبار الدراسات والأبحاث القانونية الهامة التى قامت المنظمات الحقوقية بإعدادها عن الوضح الحالى لقضية حرية تداول المعلومات وآليات الارتقاء بها وتطبيق مفهومها على النحو الصحيح ، كما ينبغى أن تعمل الدولة مع المنظمات الحقوقية على نشر ثقافة العمل الحقوقى مع زيادة انخراط الشباب فى هذا العمل وإفساح المجال لهم لدعم أفكارهم حول دعم حرية تداول المعلومات.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

١- شهدت السنوات القليلة الماضية توسعًا مذهلًا في حجم ونطاق وقدرات المنظمات الحقوقية في جميع أنحاء العالم، مدعومة بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي .

٢- تعتمد قوة قانون حرية تداول المعلومات بشكل كبير على المنظمات الحقوقية التى تقوم بدور بارز في مرحلة تطبيق وتنفيذ القانون، حيث ثبتت الفاعلية الكبيرة لقانون حرية تداول المعلومات في الدول التي تدعم المنظمات الحقوقية بشكل علني .

٣- المنظمات الحقوقية تعد رقيبًا مستقلًا ومحايدًا على آليات الممارسة الديمقراطية التى تعد أساس بناء ثقافة حرية تداول المعلومات فى المجتمعات.

٤- أبرز التحديات التى تواجه المنظمات الحقوقية هى قيد مساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي، فسلطة الدولة لا زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول.

٥- احتل اعتماد المنظمات الحقوقية محل الدراسة على عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل، والأبحاث العلمية والتقارير السنوية المرتبة الأولى فى الوسائل التى تعتمد عليها المنظمات الحقوقية فى دعم حرية تداول المعلومات بنسبة ٤٦%.

٦- تبنت تسع منظمات من المنظمات الحقوقية محل الدراسة منها (٤) منظمات وطنية و(٥) منظمات دولية برامج خاصة لدعم حرية تداول المعلومات لتمثل حوالى نسبة ما

يقرب من ٣٤% كان لها تأثير إيجابى على حماية حرية تداول المعلومات وعزوف أغلب المنظمات الحقوقية محل الدراسة (١٧ منظمة) عن دعم هذه البرامج.

٧- أغلب المنظمات الحقوقية قد عزفت عن إطلاق المبادرات والمبادئ الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات؛ فقد تساوت المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى سبل دعمها لإطلاق هذه المبادرات حيث مثلت (ست منظمات) من المنظمات الحقوقية محل الدراسة بنسبة ٢٣% وهى نسبة قليلة للغاية .

٨- لم تلق فكرة تدريب الكوادر البشرية لدي المنظمات الحقوقية محل الدراسة لتأهيلها على التعامل مع حرية تداول المعلومات، و تقديم المساعدات والاستشارات القانونية والقضائية لدعم هذه القضية هذا القدر من الاهتمام ليمثلا نسبة ١٥%، ولكن هذا لا يعنى عزوف كافة المنظمات الحقوقية محل الدراسة عن تطبيق هذين النشاطين.

٩- تفوقت المنظمات الحقوقية الدولية بشكل ملحوظ على المنظمات الحقوقية الإقليمية والوطنية فى دعمها للأنشطة التى تساهم فى حماية حرية تداول المعلومات، أما المنظمات الحقوقية الوطنية فقد تفوقت فى العنصر المتعلق بإطلاق البرامج التى تدعم حرية تداول المعلومات .

١٠- نجحت بعض المنظمات الحقوقية العربية فى إقامة شبكات لتبادل المعلومات، إلا أنه يُلاحظ أن هذه المنظمات تعتمد فى معظم الأوقات على المبادرات الفردية .

١١-احتلت" الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" الصدارة فى تقديم المساعدات القانونية عن بقية المنظمات الحقوقية الأخرى خاصة على المستوى الإقليمى.

١٢-ساهمت كافة المنظمات الحقوقية محل الدراسة فى صياغة القوانين التى تدعم تداول المعلومات ولكن منها من لعب دورًا رئيسًا فى تقديم مسودات لقوانين مثل " مركز دعم لتقنية المعلومات" و"مؤسسة حرية الفكر والتعبير" .

١٣- على الرغم من الدور الهام الذى تلعبه المنظمات الحقوقية فى خلق وتطوير المجتمع المعرفى، ولكن دورها لا يكتمل دون أن تفسح لها الدولة المجال لذلك .

١٤- من أهم الإضافات التى أضافها مجتمع المعرفة إلى المنظمات الحقوقية كانت تحقيق بنية اتصالات قوية وآمنة قادرة على دعم هذه المنظمات وجعلها أكثر فاعلية وديناميكية من خلال تحديث وتطوير وتوسيع شبكة الاتصالات الرقمية .

١٥- ترتبط المكتبات ارتباطًا كليًا بالمنظمات الحقوقية التى تدعم نفس المبادئ والقيم التى تدعمها فالمكتبات فقد تأسست هذه المؤسسات الثقافية على مبادئ حرية المعلومات وحق المستفيدين فى المعرفة، وتوفير الموارد واحتياجات الجمهور .

١٦- التشابك بين المنظمات الحقوقية المعنية بحرية تداول المعلومات تعد وسيلة ناجحة لتبادل المعرفة والخبرات المشتركة للمساهمة فى تقديم الحلول الملائمة لحماية حرية تداول المعلومات وتفعيل قوانينها.

١٧- غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي مع نقص الخبرة في إدارة المنظمات الحقوقية، وما يتصل بها من عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المنظمات، ومجالات عملها مما يجعلها في حالة تخبط .

ثانيا : التوصيات

١- ينبغى التعامل مع المنظمات الحقوقية المعنية بدعم حرية تداول المعلومات بشكل ينسجم مع المكانة التى أصبحت تتمتع بها، وأن يتم إفساح المجال أمام هذه المنظمات لكى تمارس دورها الحقيقى فى حماية حرية تداول المعلومات .

٢- ينبغى أن تراعى التشريعات المنظمة لعمل المنظمات الحقوقية الجوانب الخاصة بضمان استقلاليتها وحريتها فى العمل.

٣- يجب إعادة بناء المنظمات الحقوقية فى الوطن العربى بشكل عام على أسس جديدة تنسجم مع الاحتياجات اللازمة لدعم حرية تداول المعلومات والتأكيد على إعادة تزويد هذه المنظمات بالأدوات التى تجعلها قادرة على الاستمرار .

٤- توفير الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق حرية تداول المعلومات من خلال تشجيعهم على الانخراط فى العمل الحقوقى لإفساح المجال لدعم أفكارهم .

٥- توفير البرامج التدريبية التى تعمل على تعزيز مهارت العاملين بالمنظمات الحقوقية و تزويدهم بمصادر المعلومات و بالمعرفة اللازمة من أجل دعم حرية تداول المعلومات .

٦- حتى يمكننا تقييم أداء المنظمات الحقوقية لرصد مدى إسهاماتها فى الدفاع عن قضية بحثنا هذا وهى حرية تداول المعلومات ينبغى علينا أن نأخذ فى اعتبارنا البيئة الثقافية والمجتمعية والتشريعية، ثم طبيعة المبادرات الوطنية التى تتحرك المنظمات الحقوقية فى إطارها.

٧- نشر ثقافة العمل الحقوقى في المجتمع للمساهمة فى تفاعل هذا المجتمع مع المنظمات الحقوقية، مما يساهم فى نشر ثقافة حرية تداول المعلومات من خلال التعاون مع المدارس والجامعات لتدريس بعض المقررات الدراسية التى تُعنى بقضايا حقوق الإنسان وحرياته .

٨- الحفاظ على التعاون بين أجهزة الدولة و المنظمات الحقوقية دون أن تتخلى هذه المنظمات عن دورها الرقابى، فكلما مارست المنظمات الحقوقية رقابتها على أداء الدولة فى دعم تداول المعلومات والوصول الحر إليها كلما ساهم ذلك فى تحسين مفهوم و تطبيق الحكم الرشيد.

مصادر الدراسة

أولاً : المصادر العربية

(١) برنامج الحق فى المعرفة : دعاوى وقضايا . (٢٠١٥). القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير . استرجعت من :
<http://right2know.afteegypt.org/index.php&category=cases>

(٢) بوديفات، أندرو(٢٠٠٩). استكشاف دور المجتمع المدني في صياغة وتبني قوانين الوصول إلى المعلومات: حالات بلغاريا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة . واشنطن: البنك الدولى (سلسلة أوراق العمل حول الوصول إلى المعلومات) . استرجعت من :
<http://www-wds.worldbank.org/WDSContentServer/2012/02/02/000333038_.pdf>

(٣) البيضاني، ابراهيم سعيد. (٢٠١٠) . دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة. استرجعت من: <http://alger.taro.tv/t131-topic>

(٤) تدريب على تطبيق دليل تقييم مستويات الإفصاح الحكومي.(٢٠١٠) . القاهرة : مركز دعم لتقنية المعلومات . استرجعت من : <http://sitcegypt.org/1705&lang=ar#more-1705>

(٥) تركماني، عبد الله.(٢٠٠٩). مجتمع المعرفة وتحدياته فى العالم العربى. الحوار المتمدن (٢٥٥٢) . استرجعت من :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162255>

(٦) تقرير جلسة الخبراء حول حرية تداول المعلومات .(٢٠١١). القاهرة : مؤسسة عالم واحد للتنمية . استرجعت من :
<http://www.oneworld-eg.org/attachments/article/836.pdf>

(٧) كشفت قوانين حق الحصول على المعلومات العديد من القضايا ففى جنوب أفريقيا، ضرب الجفاف قرية إمكايندا لويني في مقاطعة كوازولو ناتال، ليقدم سكان القرية التماسات متكررة للجهات الحكومية للمطالبة بإمداد القرية بالمياه على غرار قرى مجاورة تم الاستجابة لها. وفي ظل التجاهل الحكومي لمطالبهم، لجأ سكان القرية لمركز الديموقراطية المفتوحة للمشورة (ODAC)، وهي منظمة غير حكومية محلية تساعد المجموعات في تقديم طلبات للحصول على المعلومات باستخدام قانون الوصول للمعلومات، وهو المركز الذي ساعدهم في تقديم طلبات للحصول على دقائق من اجتماعات المجلس المحلي، والتي كان قد تم فيها الاتفاق على برامج المياه عن خطته للتنمية المتكاملة وميزانيتها. وبالفعل حصلوا على المعلومات المطلوبة التي كشفت أن قريتهم كانت إحدى القرى المستهدفة لتوصيل المياه، للمزيد انظر:
حرية تداول المعلومات: من هنا تبدأ الديمقراطية .(٥ ديسمبر ٢٠١٣) . القاهرة : المصرى اليوم. استرجعت من : <http://www.egyptindependent.com/node/2118601>

(٨) الحماوى، محمد جاسم محمد.(٢٠١٣). دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر . ١٩٨ ص .

(٩) خليل، محمود. (٢٠١١) . حرية تداول المعلومات فى مصر والـوطن العربـى : المفهـوم والإشكاليات والأطر القانونية . القاهرة : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان . استرجعت من: <http://ar.eohr.org/wp-content/uploads/2011/.pdf>

(١٠) دعوة لحضور حلقة نقاشية حول البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعيـة والإنـسانية وأزمات الحق فى المعرفة والحصول على المعلومات فى مصر (مارس ٢٠١٢) . القاهرة . مؤسسة حرية الفكر والتعبير . استرجعت من: <http://right ٥١know.afteegypt.org/?newsid=٢>

(١١) دليل حق تداول المعلومات : ما هو، كيف، ولماذا. (أغسطس ٢٠١٤) . القاهرة : الـشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان . استرجعت من : <http://anhri.net/?p=132849>

(١٢) دليل عملى للمجتمع المدنى . الجيز المتاح لمنظمات المجتمع المدنى ونظام حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة . (٢٠١٤) . نيويورك : المفوصية السامية لحقوق الإنـسان . اسـترجعت من :<http://www.ohchr.org/CivilSociety/Guide_AR.pdf>

(١٣) الزغيـر، محمـد عبـده . (سبتمبر ٢٠٠٥) . المنظمة السويدية لرعاية الطفولـة فـي الـشرق الأوسط وشمال أفريقيا : دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . استرجعت من:<http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?t=15933>

(١٤) سراج الدين، إسماعيل.(٢٠٠٩). حرية تداول المعلومات فى مصر. إعداد وتحرير/ أحمد درويش ... وأخ . الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية. استرجعت من:
< www.bibalex.org/arf/ar/ImpDocs/free**info.pdf**>

(١٥) شاهين، شريف كامل.(٢٠١٣). حرية تداول المعلومات فى مصر بين التنفيذ والتشريع . ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولى لكلية الآداب عن الحريات وحقوق الإنسان (٦- ٨ أبريل ٢٠١٣) كلية الآداب، جامعة القاهرة . ص ١-٢ .

(١٦) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.(٢٠١٤). المبادرة العربية لإنترنت حر. القاهرة : الشبكة. استرجعت من : <http://old.openarab.net/ar/about>

(١٧) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. (أبريل ٢٠١٤). الحق في الحصول على المعلومات من السلطة العامة . القاهرة : الشبكة. استرجعت من : <http://anhri.net/?p=93744>

(١٨) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (١٣ يناير ٢٠١٠) . ورشـة عمـل حـول دور الإنترنت في حركة المطالبة بالديمقراطية في مصر والعالم العربي . القـاهرة : الـشبكة . استرجعت من : <http://anhri.net/press/2010/pr0111.shtml>

(١٩) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان . (٢٠٠٨) . حرية الرأي والتعبير فـي مـصر: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ . القاهرة : الشبكة. استرجعت من :
<http://anhri.net/reports/press2008/shtml>

(٢٠) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية . (٢٠١٤) . التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني .(٢٠١٤). القاهرة : الشبكة. استرجعت من :
<http://www.arabsi.org/article/544/.pdf>

(٢١) الطاهر، محمد .(٢٠١٣) الحريات الرقمية : المفاهيم الأساسية . القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير . استرجعت من : <http://afteegypt.org/wp-content/uploads/pdf>

(٢٢) عبد العظيم، زينب.(٢٠٠٢) . الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة . القاهرة : جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية . ص ص ٥٢-٥٣ .

(٢٣) عبد الوهاب، أيمن. (٢٠١٢). مستقبل المجتمع المدنى فى مصر. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية. استرجعت من :
<http://www.bibalex.org.eg/lecturedetails_ar.aspx?ID=63>

(٢٤) العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب . (٢٠٠٩) . منظمات المجتمع المدني : النشأة : الآليات : أدوات العمل. الحوار المتمدن . استرجعت من :
<http://www.arabsi.org/attachments/article/2544/.pdf>

(٢٥) عزت، أحمد. (٢٠١١). دراسة حول حرية تداول المعلومات: دراسة قانونية مقارنة. مؤسسة حرية الفكر والتعبير. ص ٩ . استرجعت من:
<http://afteegypt.org/uploads/2014/0>

(٢٦) عقيل، أيمن .(ديسمبر ٢٠١١). المنظمات المدنية في مصر : الواقع والدور المنتظر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. القاهرة : ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .استرجعت من :
<http://www.maatpeace.org/node/3357>

(٢٧) عيد، جمال. (٢٠١٠). حقوق الإنسان : المفاهيم الأساسية : لماذا : كيف : متى. القاهرة : الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان . استرجعت من :
<http://www.anhri.net/wp-content/uploads/2010/df>

(٢٨)عيسو، محى الدين. (٢٠٠٦). دور المنظمات الحقوقية فى العالم العربى. القاهرة. الحوار المتمدن. استرجعت من : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77821>

(٢٩) زاد عدد منظمات حقوق الإنسان في مصر وحدها من منظمة واحدة عام ١٩٨٣ (المنظمة العربية لحقوق الإنسان) إلى أكثر من ١١٠ منظمة حقوقية عام ٢٠١١ بعضها حصل على الموافقة والتسجيل في وزارة الشئون الاجتماعية المصرية (٧٥ منظمة) والكثير منها لم يسجل قانونيًا، للمزيد انظر:
فاروق، عبد الخالق. (٢٠١٢) . الأبعاد الاستراتيجية للتمويل الأجنبى للمنظمات الحقوقية . القاهرة : الندوى . استرجعت من :
<http://www.nadwaiq.com/?aa=news&id22=458>

(٣٠) فؤاد، وسام . (٢٠٠٩) . النضال من أجل الشفافية وإتاحة المعلومات : القيمة المضافة للإنترنت الجديدة . القاهرة : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. استرجعت من :
<http://ar.eohr.org/wp-content/uploads/2009/02/8a7d984_d984d8a3.pdf>

(٣١) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان . (٢٠١٣) . جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان : تحديات على الطريق . ورشة العمل الإقليمية ١٦-١٨ فبراير ٢٠١٣ . الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. استرجعت من :
<http://www.fidh.org//pdf/report_las_human_rights_ar.pdf>

(٣٢) قاعدة بيانات علي شبكة الإنترنت عن حرية التعبير. (٢٠١٥) . مصر : مؤسسة فريدريش ناومن من أجل الحرية . استرجعت من : <http://www.fnst-egypt.org/aFoundation-Supports-Online-Database-on-Freedom-of-Expression.html>

(٣٣) قانون جرائم المعلوماتية العراقي .(يوليو ٢٠١٢). نيويورك : منظمة هيومان رايتس واتش . استرجعت من : </http://www.hrw.org/ar/reports/2012/07/11>

(٣٤) يشير مصطلح " منظمات المجتمع المدني " إلى الجماعات المجتمعية المحلية، والنقابات العمالية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات الحقوقية" ، للمزيد انظر:
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب . (٢٠١٢) . آليات المقرر الخاص بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات . أديس أبابا : اللجنة. استرجعت من :
<http://www.achpr.org/ar/mechanisms/freedom-of-expression>

(٣٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٠٠). دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها. نيويورك : الأمم المتحدة . استرجعت من : <http://css.escwa.org.lb/arabic/cat98-02.pdf>

(٣٦) الآلوسي، تيسير عبدالجبار. (٢٠٠٨) . المنظمات الحقوقية ودورها فى الحياة العامة . العراق : الأخبار . استرجعت من : <http://www.akhbaar.org/2008/04/45967.html>

(٣٧) مجاهد، أحمد حلمى& هيبة، أحمد كمال.(٢٠٠٩). نحو تعزيز حرية تداول المعلومات فى مصر. القاهرة : شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب . استرجعت من :
<http://www.pidegypt.org/download/pdf>

(٣٨) مجلى، أنجلا .(نوفمبر ٢٠١٢). حرية تداول المعلومات: ركن أساسى فى حقبة التحول إلى مصر ديمقراطية. القاهرة : المنظمة المصرية الأمريكية لسيادة القانون. استرجعت من :
<http://www.earla.org/userfiles/20Report_Arabic_WEB_FOIA.pdf>

(٣٩) مشروع مسودة قانون حرية تداول المعلومات .(٢٠١٢). القاهرة : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية . استرجعت من :
<sitcegypt.org/?dl_name=ngos information...freedom_law. >

(٤٠) المفوضية السامية لحقوق الإنسان . (٢٠١٤) . دليل عملى للمجتمع المدنى يضم الصناديق والمنح وبرامج الزمالة لحقوق الإنسان . نيويورك : المفوضية. استرجعت من :
<http://www.ohchr.org/Document/CivilSociety/_ar.pdf>

(٤١) المفوضية السامية لحقوق الإنسان .(٢٠٠٨) . دليل مؤسسات المجتمع المدنى . نيويورك : المفوصية. استرجعت من : <http://www.ohchr.org/EN//CivilSociety/_ar.pdf>

(٤٢) مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية . (٢٠١٣) . التقرير السنوى للمجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى العالم العربى . القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية . استرجعت من : <http://old.qadaya.net/node/1254>

(٤٣) مركز دعم لتقنية المعلومات . (٢٠١٥) . سلسلة أوراق الحق في المعرفة . القاهرة : المركز. استرجعت من : <http://sitcegypt.org/?cat=49>

(٤٤) مركز دعم لتقنية المعلومات . (٢٠١٣) . ببليوجرافيا إصدارات المجتمع المدنى لعام ٢٠١٢. (٢٠١٣) . القاهرة : المركز. استرجعت من : <http://sitcegypt.org/?cat=49>

(٤٥) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .(٥ نوفمبر ٢٠١٤) . ١٠٠ توصية للحكومة المصرية من أجل ١٢ ملف حقوقي يعاني انتهاكات جسيمة على صعيد التشريع والممارسة . القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . استرجعت من : <http://www.cihrs.org/?p=9710>

(٤٦) مصر . المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح . (٢٠١١) . دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني . القاهرة : المركز. استرجعت من :
<http://www.icnl.org/research/resources/guidelines_ar.pdf>

(٤٧) مصر. المركز الدولى للحقوق والحريات. (ديسمبر ٢٠١٢). في الذكرى الرابعة والستون للإعلان العالمى لحقوق الإنسان المركز يطالب الحكومات العربية احترام تعهداتها الدولية بشأن حماية حقوق الانسان. القاهرة : المركز. استرجعت من :
<http://www.icsrf.org/?com_&idegypt&Itemid=151

(٤٨) يعتقد الكثيرون أن المقصود بالمعلومات هو فقط البيانات الاقتصادية للدولة مثل الناتج القومى أو بيانات سوق العمل أو الموازنة العامة للدولة وهو تصور غير صحيح إذ إن المقصود بالمعلومات هو كافة البيانات والإحصاءات التى يحتاجها المواطن، وهى على سبيل المثال وليس الحصر:

- الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للكيانات العامة والخاصة فى الدولة .
- اللوائح المعمول بها فى كافة أجهزة الدولة كالرسوم المالية المطلوبة لاستخراج وثائق.
- المعلومات المتعلقة بالأوضاع المالية كالميزانية وتقارير مراقبى الحسابات بالنسبة للشركات الخاصة وكذلك الموازنات العامة للدولة وتقرير مراقبى الحسابات عليها، للمزيد انظر :

مصر. مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١١). الحكومة المنفتحة... مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد . القاهرة : مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار . ص ٦

(٤٩) معمر، إبراهيم حسين .(٢٠١١) . دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى حماية حقوق الإنسان : حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان . (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة القاهرة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

(٥٠) مناع، هيثم. (٢٠٠٩). المنظمات غير الحكومية: أساس البناء الديمقراطى والمدنى. فرنسا: اللجنة العربية لحقوق الإنسان . استرجعت من : <http://www.achr.eu/stu5.htm>

(٥١) مندل، توبى .(٢٠١٢) . لماذا نطالب الحق فى المعلومات . القاهرة : مؤسسة حرية الفكر والتعبير. استرجعت من : <http://right2know.afteegypt.org/.php?newsid=54>

(٥٢) منظمات حقوقية تطلق حملة "حق ليا وليك" . (٢٠١٤) . القاهرة : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية . استرجعت من :
<http://eipr.org/pressrelease/2014/10/23/2248>

(٥٣) منظمة الصحة العالمية .(٢٠١٤). مبادرة إتاحة البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (هناري). جنيف : المنظمة . استرجعت من : <http://www.who.int/2014/research-access/ar>

(٥٤) المنظمة العربية لحقوق الإنسان . (٢٥ أبريل ٢٠١٣). انطلاق أعمال الدورة التدريبية الأولى في مجال حرية التعبير. القاهرة : المنظمة . استرجعت من : <http://www.aohr.net/?p=3678>

(٥٥) منظمة المادة ١٩ . (٢٠١٢) . مصر وحماية حرية التعبير وحرية المعلومات فى الدستور الجديد ٢٠١٢ . القاهرة : منظمة المادة ١٩ . استرجعت من:
<http://www.article19.org/files/Constitutional-Reform.pdf>:

(٥٦) مؤسسة عالم واحد للتنمية. (٢٠١١) . تسريبات ويكليكس وأزمة حرية تداول المعلومات في مصر والوطن العربي . القاهرة : المؤسسة . استرجعت من :
<http://www.oneworld-eg.org/attachments/pdf>

(٥٧) ناجي،عزو محمد عبد القادر. (مايو ٢٠١١) . نموذج للنظام الأساسي لأي منظمة حقوقية في العالم العربي . الحوار المتمدن (٣٣٧٨) . استرجعت من :
<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=260690>

ثانيًا : المصادر الأجنبية

(1) Abril, Dario. (2009). The Role of Civil Society in the Recognition of Access to Information as a Fundamental Human Right in the Americas. Washington, D.c : Organization of American States. Retrieved from : <http://www.oas.org/dil/esp/11%20-.LR.CV.219-236.pdf>

(2) Access Info Europe. (2014) .What the Right to Know. Madrid :Access Info Europe Retrieved From: <http://www.access-info.org/what-is-the-right-to-know>

(3) Access Info Europe. (2014) Open Government. Madrid :Access Info Europe . Retrieved From: < http://www.access-info.org/standards-laws >

(4) Access Info Europe. (2014) Standers & laws. Madrid :Access Info Europe . Retrieved From: < http://www.access-info.org/standards-laws >

(5) Access to Information: An Instrumental Right for Empowerment . (July 2007). Article 19. Retrieved from: < http://www.article19.org/data/publications/ati-empowerment-right.pdf>

(6) Access to Information Laws : Overview and Statutory Goals. (March ٢٠١٢) Right ٢INFO . Retrieved from: <http//:right٢info.org/access-to-information-laws>

(7) American Library Association. (2010).Libraries: The Cornerstone of Democracy. Chicago: American Library Association. Retrieved from: <http://www.ala.org/aboutala/governance/officers/past/kranich/demo>

(8)Berleur, Jacques and Whitehouse, Diane. (May 1997) Information Society and Civil Society: Non-Governmental Organizations and Computer-Mediated Communication in

Latin America. Paper Presented at the Working Conference: Culture and Democracy Revisited in the Global Information Society. London : Chapman & Hall. pp.186-196

(9)Carter Center . (February 7-9, 2010) .Global Access to Information Initiative. Atlanta : Carter Center . Retrieved from : <www.cartercenter.org/peace/ati/conferences/2009/ondex.html>

(10) Carter Center. (2008). International Conference on The Right to Public Information (February 27-28, 2008) .Atlanta : Carter Center. Retrieved from : <www.cartercenter.org/peace/ondex.html>

(11) Carter Center. (2015). Ways to Give Donation. Atlanta : Carter Center . Retrieved from : <https://secure3.convio.net/carter/site/1220.donation=form1>

(12) Gavelin, Karin, Burall, Simon and Wilson, Richard. (July, 2009). Open Government: Beyond Static Measures. Retrieved from : <http://www.involve.org.uk/wp-content/uploads/2011/04/measures.pdf>

(13) The Global Principles on National Security and Right to Information (The Tshwane Principles). (2013). New York : Open Society Justice Initiative. Retrieved from : <http://www.opensocietyfoundations.org/publications>

(14) Grigorescu ,Alexandru. (September, 2009). The Effectiveness of Freedom of Information Laws in East Europe. Paper Presented at the American Political Science Association Conference ،Toronto. Retrieved from : <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1449172>

(15) Kranich, Nancy. (January 2003). Libraries: The Information Commons of Civil Society. The Association for Educational Communication and Technology. Retrieved from : <dlc.dlib.indiana.edu/Libraries_،Civil_Society_sphere.pdf...؟>

(16) Human Rights Data Initiative. (2009). New York: Open Society Foundation. Retrieved from: <https://groups.google.com/najimabed/reizU1KlwM8>

(17) Info Access Now. (2015). Cape Town: The Right 2 Know Campaign . Retrieved from : < http://www.r2k.org.za/info-access-now/>

(18) The Information Program. (2015). New York: Open Society Foundations. Retrieved from : <http://www.opensocietyfoundations.org/information-program>

(19) International workshop on Enhancing Cooperation Between United Nations and Regional Human Rights Mechanisms 12 to 14 December 2012, Geneva, Palais des Nations, Room XIX , (December 2012) . New York: The United Nations. Retrieved from: <www.ohchr.org/EN/Countries/NHRI/Pages/RHRMIndex.aspx>

(20) Legal Leaks Training in Skopje Skopje. (October 20, 2014). Madrid: Access Info Europe. Retrieved From : < http://www.access-info.org/category/lgl>

(21) List of Countries with Access to Information. (2013). Retrieved From : <http://home.broadpark.no/~wkeim/foi-list.htm>

(22) The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2014). Report of The Right to Privacy in the Digital Age . New York : The Office of the United

Nations High Commissioner for Human Rights. Retrieved from : <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Documents/A.HRC.27.37_en.pdf >

(23) Puddephatt, Andrew. (2009). Exploring the Role of Civil Society in the formulation and adoption of access to information laws: the cases of Bulgaria, India, Mexico, South Africa ،and the United Kingdom. Washington, D.c : World Bank Institute. Retrieved from : <http://www-wds.worldbank.org/external/PUBLIC1.pdf>

(24) Roth, Kenneth. (2013). The NSA's Global Threat to Free Speech & Free Flow of Information .New York: The New York Review of Books. Retrieved from : <http://www.hrw.org/news/2013/11/18/nsa-s-global-threat-free-speech>

(25) RTI Case Law. (2015). New York : Right 2 Info. Retrieved from : <http://www.right2info.org/cases>

(26) RTI Rating Data Analysis Series: Overview of Results and Trends (2013). New York : the Centre for Law and Democracy. Retrieved from: <http://www.rti-rating.org/index.php>

(27) The Right 2 knows Campaign: Annual Financial Statements for The Year Ended ٣١ December 2013. (December 31,٢٠١٣)The Right 2 knows Campaign .Retrieved from: <http://www.r2k.org.za/wp-content/uploads/R2K-2013-AFS.pdf>

(28) Sierra, Javier. (January, 2015). Freedom of the Press, Expression, and Information in Spain Challenges and Obstacles Faced by the Spanish News Media in Gathering and Disseminating Information .New York: Open Society Foundation. Retrieved from :< http://www.opensocietyfoundations.org>

(29) Transparency International. (2006) .Undermining Freedom of Expression in China. The Role of Yahoo! . London : Transparency International. Retrieved From <http://www. Transparency International.org/POL30/026/2006/ar>

(30) Transparency and Silence: A Survey of Access to Information Laws and Practices in 14 Countries. (September, 2006). New York : Open Society Justice Initiative . Retrieved From : <http://www.opensocietyfoundations.org/publications/countries>

(31) The Tshwane Principles on National Security and the Right to Information: An Overview in 15 Points. (June 2013). New York: Open Society Foundations. Retrieved from : <http://www.opensocietyfoundations.org/fact-sheets>

(32) United Nations High Commissioner for Human Rights. (2014). Human Rights in Action: Promoting and Protecting Rights around the World. New York : The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Retrieved from : <http://www.ohchr.org/Documents/Countries/terrain.pdf >

(33) The United Nations.(2014). Non-Governmental Liaison Service (UN-NGLS) .New York : The United Nations. Retrieved from: <http://www.un-ngls.org/spip.php?page=sommaire>

(34) Vieugels, Roger. (2012). Fringe special: Overview of all FOI Law. Right2info . Retrieved from : <http://www.right2info.org/resources/publications/2011-oct>

(35) The World Bank. (201٠). Bank – CSOs Celebrate First Year Implementation of Access to Information Policy. Washington, DC :The World Bank. Retrieved from : <http://web.worldbank.org/PK:220503~piPK:264336~theSitePK:228717, 00.html>
(36) The World Bank. (2012). Dialogue with Civil Society. Washington D.C :The World Bank. Retrieved from : <http://web.worldbank.org/264336~PK7,00.html>
(37) The world Business Organization, International Chamber of Commerce. (June 12,2012). A freedom of expression and the free flow of information on the Internet. Paris : The world Business organization. Retrieved from :<http://www.intgovforum.org/cms/>

جامعة القاهرة
كلية الآداب
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
شعبة تقنية المعلومات

قائمة مراجعة خاصة بدور المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية فى دعم حرية تداول المعلومات فى ظل توجهات بناء مجتمعات المعرفة

إعداد
د. نرمين عبد القادر إمبابى
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب
جامعة القاهرة

القاهرة
2015
٢٩٣

أولاً - بيانات تعريفية عن المنظمة :

- اسم المنظمة الحقوقية :.....
- عنوان المنظمة الحقوقية :.....
- الموقع الإلكترونى للمنظمة الحقوقية :.....
- تاريخ الإنشاء : .....
- عدد مقرات المنظمة الحقوقية : .....
- مستوى النشاط التى تعمل من خلاله المنظمة :

دولى ( ) إقليمى ( ) وطنى ( )

- نوع المنظمة الحقوقية وفقًا لمجال نشاطها :
  - منظمة لرقابة ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان (....)
  - منظمة تساهم فى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان (....)
  - منظمة تقدم المساعدات القانونية للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان (....)
  - منظمة تجمع بين كافة الأنشطة السابقة وتتبنى أنشطة أخرى (....)

ثانيًا : مصادر التمويل والميزانية المتعلقة بالمنظمة الحقوقية .

١/٢ – قامت المنظمة الحقوقية بتبنى خطة استراتيجية تحدد نطاق عملها ورؤيتها وأهدافها والهيئات التى تتعاون معها

نعم (...) – لا (....)

٢/٢ – وضعت المنظمة إطارًا زمنيًا لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية ؟

نعم (...) – لا (....)

٣/٢ – أهم العناصر التى تضمنتها الخطة الاستراتيجية التى تبنتها المنظمة الحقوقية :

- اللوائح الداخلية والهيكل التنظيمى لها (....)
- المعلومات المتعلقة بالميزانية ومصادر التمويل (....)
- الجهات المسئولة عن عملية التمويل ونصيب كل دولة من ذلك (....)
- أوجه النشاط والبرامج التى تم توجيه الميزانية لتنفيذها (....)

٤/٢ – أهم الوسائل التى اعتمدت عليها المنظمة الحقوقية للكشف عن ميزانيتها :

- التقارير المالية السنوية (....)
- تقديم الحسابات المالية لدى اللجان المختصة (....)
- نشر الميزانية على الموقع الإلكترونى للمنظمة (....)

ثالثًا : الآليات التى تتبعها المنظمة الحقوقية لدعم حرية تداول المعلومات :

١/٣ – نوعية الآلية التى تتبعها المنظمة لدعم وحماية حرية تداول المعلومات :

- آليات حمائية (....) – آليات رقابية (....)
- آليات دفاعية (....) – الجمع بين أكثر من نوع (....)

٢/٣ – أهم الآليات الحمائية التى اتخذتها المنظمة الحقوقية لحماية حرية تداول المعلومات:

- إثارة الرأى العام تجاه ما يخدم حرية تداول المعلومات (....)
- تقديم الشكاوى بصدد الانتهاكات الواقعة على حرية تداول المعلومات (....)
- وضع وسيلة ضغط ضد الحكومات المسؤولة عن هذه الانتهاكات (....)

٣/٣ – أهم الآليات الرقابية التى اتخذتها المنظمة الحقوقية لحماية حرية تداول المعلومات :

- كشف الانتهاكات لبعض الحكومات كسلاح تملكه تلك المنظمات بحق تلك الحكومات (....)
- إعداد تقارير الظل " Shadow Reports " والتى تكون موازية للتقارير التى تتقدم بها الدول (....)
- تلقى الشكاوى عن انتهاكات حرية تداول المعلومات عبر خط هاتف ساخن (....)

٤/٣ – أهم الآليات الدفاعية التى اتخذتها المنظمة الحقوقية لحماية حرية تداول المعلومات :

- إعداد سجلات منظمة عن حالات انتهاكات حرية تداول المعلومات (....)
- إرسال بعثات لتقصى الحقائق (....)
- المساعدة فى توفير الحلول المناسبة وتقديم المقترحات التى يمكن من خلالها الوصول إلى تشخيص مواطن الخلل واتخاذ الإجراءات المناسبة لحلها والتصدى لها (....)

٥/٣ – لعبت المشاركة الفاعلة للمنظمة الحقوقية فى إعداد وتفعيل قانون حرية تداول المعلومات دورًا هامًا فى نجاحه نعم (....) لا (....)

٦/٣ – تمثلت أهم المهام التى قامت بها المنظمة الحقوقية لنجاح قانون حرية تداول المعلومات :

- رعاية وتنمية العلاقة التعاونية مع كبار مشرعى القانون (....)
- مراقبة تنفيذ القانون بعد إصداره (....)
- تعزيز التوعية العامة بقانون حرية تداول المعلومات (....)
- تقديم المساعدات الفنية (....)

٧/٣– أهم الآليات التى اعتمدتها المنظمة الحقوقية لنشر ثقافة حرية تداول المعلومات :

- زيادة المشاركة المجتمعية للمواطنين وتفعيل دور الشباب فى المجال الحقوقي (....)
- تفعيل العمل التطوعى والخدمى (....)
- نشر مبادئ الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان (....)

٨/٣- نجحت المنظمة الحقوقية فى تعزيز أطر التعاون بينها وبين مؤسسات الدولة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وورش العمل التى تدعم حرية تداول المعلومات .

نعم (....) لا (....)

٩/٣ – أهم المهام التى قامت بها المنظمة الحقوقية لتحقيق الدعم والحماية لحرية تداول المعلومات من خلال استخدام الأنشطة السابقة :

- وضع خطط مستقبلية من أجل النهوض بحرية تداول المعلومات (....)
- الكشف عن كافة القضايا المتعلقة بحرية تداول المعلومات (....)
- منع الانتهاكات التى تهدر حرية تداول المعلومات (....)
- معالجة العقبات التى تعترض طرق عمل المنظمات الحقوقية (....)
- الكشف عن المعوقات المتعلقة بالإجراءات الإدارية والأمنية لإتاحة المعلومات (....)
- التعريف بالنصوص الدولية التى تدافع عن حرية تداول المعلومات (....)
- العمل على تطوير سياسات الحكومات الإلكترونية (....)
- إنشاء شبكات وطنية لدعم تداول المعلومات (....)
- تبنى الإمكانيات التى تدفع سبل تطوير دعم حرية تداول المعلومات (....)

١٠/٣- دعمت المنظمة الحقوقية إطلاق موقع إلكترونى متخصص لرصد الانتهاكات التى مُورست ضد حق الحصول على المعلومات وأهم القضايا والقوانين المتعلقة به

نعم (....) لا (....)

١١/٣ – قدمت المنظمة الحقوقية من خلال أوجه التعاون بينها وبين أجهزة الدولة دعمًا للمحتوى المتنوع من خلال تعزيز خلق المحتوى المحلى ونشره

نعم (....) لا (....)

١٢/٣- حرصت المنظمة الحقوقية على تقديم الأبحاث والدراسات القانونية والتقارير السنوية حول القضايا والمشكلات المجتمعية المتعلقة بحرية تداول المعلومات

نعم (....) لا (....)

١٣/٣- أهم الموضوعات التى شملتها هذه الدراسات والأبحاث القانونية :

- الرقابة على الإنترنت (....)
- قوانين الجرائم المعلوماتية (....)
- الخصوصية فى العصر الرقمى (....)
- الأمن القومى (....)

- الملكية الفكرية فى البيئة الرقمية (....)
- الاستخدام الحر للإنترنت (....)

١٤/٣- حرصت المنظمة الحقوقية على إتاحة الوثائق المرتبطة بأنشطتها المختلفة وبرامج العمل .

نعم (....) لا (....)

١٥/٣- قامت المنظمة الحقوقية بإنشاء برامج تدعم حرية تداول المعلومات

نعم (....) لا (....)

١٦/٣- أهم الأهداف التى سعت المنظمة الحقوقية إلى تحقيقها من خلال هذه البرامج :

- قياس مدى التزام الدول تجاه إصدار قوانين حرية تداول المعلومات (....)
- تمكين المنظمات الحقوقية من رصد كيفية استخدام الموارد العامة فى الدول وإخضاعها للمساءلة (....)
- وضع أدوات لتقييم تشريعات حق الوصول إلى المعلومات (....)
- قياس مدى قدرة الدولة على الاستجابة لطلبات توفير المعلومات (....)
- إعداد خطط زمنية تنفذها الحكومات لتفعيل قانون حرية تداول المعلومات (....)
- رصد الأحكام القضائية التى أثرت بشكل سلبى على حرية تداول المعلومات (....)
- نشر التحليلات القانونية المتعلقة بقوانين حرية تداول المعلومات المطبقة والمقترحة (....)

١٧/٣- أطلقت المنظمة الحقوقية برامج تدعم حرية تداول المعلومات من خلال التعاون مع المنظمات الدولية نعم (....) لا (....)

١٨/٣- ساهمت المنظمة الحقوقية فى إطلاق المبادرات والمبادئ الخاصة بدعم حرية تداول المعلومات

نعم (....) لا (....)

١٩/٣- أهم الأهداف التى سعت هذه المبادرات إلى تحقيقها :

-مساعدة المنظمات الحقوقية على تحسين قدراتها فى جعل المعلومات المتعلقة بأنشطتها وبرامجها قابلة للتداول (....)
-دعم الحكومات المفتوحة فى ظل التحول الرقمى العالمى (....)
-نشر الوعى بأهمية الحماية القانونية لشبكة الإنترنت من خلال المبادرة العربية لإنترنت حر (....)
-إنشاء تحالف لدعم حرية تداول المعلومات (....)
-دعم الإتاحة الرقمية للأرشيفات المصرية (....)
-وضع إطار قانونى واضح للممارسات الرقابية لأجهزة الدولة فى إطار الالتزام الدولى لحقوق الإنسان (....)

٢٠/٣- تعمل المنظمة الحقوقية على توفير الكوادر البشرية المدربة على التعامل مع مبادئ حرية تداول المعلومات نعم (....) لا (....)

٢١/٣- أهم العناصر التى راعتها المنظمة الحقوقية فى وضع برامج التدريب:

- تنمية مهارات المدافعين عن حقوق الإنسان على الاستخدام الأمثل لتقنيات المعلومات والاتصالات (....)
- التعريف بالمعايير المتصلة بالحريات العامة على المستوى الدولى (....)
- إمكانية قياس معايير شفافية الهيئات الحكومية على مستويات الإفصاح الاستباقى والاستجابة لطلبات المعلومات (....)
- دراسة الثغرات القانونية فى قوانين حرية تداول المعلومات (....)

٢٢/٣- قدمت المنظمة الحقوقية المساعدات القانونية والاستشارات لدعم حرية تداول المعلومات

نعم (....) لا (....)

٢٣/٣- أهم الوسائل التى اعتمدت عليها المنظمة لتحقيق هذه المساعدات :

- إنشاء قواعد بيانات تشمل ملخصات لمجموعة من الأحكام القضائية المتعلقة بحرية تداول المعلومات (....)
- توفير القوانين والدساتير التى تفيد المهتمين بالعمل الحقوقى (....)
- التطوع برفع الدعاوى القضائية (....)
- التواصل مع الجهات الحكومية المعنية بالقضية والتحرك الفورى والعاجل لمعالجتها (....)
- توفير خط ساخن للرد على الشكاوى المقدمة ضد انتهاكات حرية تداول المعلومات ر(....)

رابعًا: دور المنظمات الحقوقية فى بناء مجتمعات المعرفة ومدى تأثير هذا الدور على حرية تداول المعلومات :

١/٤ - أهم الأنشطة التى مارستها المنظمة الحقوقية للتوجه نحو مجتمع المعرفة القائم على تداول المعلومات :

- نشر وتفعيل امتلاك التكنولوجيا المتطورة (....)
- الإسهام المباشر فى مجالات إنتاج المعرفة من خلال الإنتاج الفكرى الذى تنشره (....)
- الاهتمام بنشر ثقافة اللغات وتمكين اللغة العربية (....)
- تحديث وتطوير شبكات الاتصالات (....)
- تطوير الكوادر البشرية المؤهلة لتبنى ثقافة حرية تداول المعلومات (....)
- دعم سياسات الكشف عن المعلومات من خلال التعاون المنظمات الدولية المعنية (....)

خامسًا: أوجه التعاون الدولى بين المنظمة الحقوقية و الهيئات الدولية لدعم حرية تداول المعلومات:

١/٥ – تمثلت أهم أوجه التعاون التى تبنتها المنظمة الحقوقية والمنظمات الدولية التى دعمت سياسات الكشف عن المعلومات فى القيام بالآتى :

- عقد المؤتمرات الدولية وورش العمل التى تساهم فى تعميق مفهوم تداول المعلومات (....)
- عقد دورات تدريبية لرفع الوعى المعلوماتى بحرية تداول المعلومات (....)
- إطلاق سياسات الكشف عن المعلومات وإتاحتها (....)
- إطلاق مبادرات البيانات المفتوحة (....)
- دعم الإتاحة المجانية للإنتاج الفكرى للمنظمات الدولية (....)
- المشاركة فى صياغة قوانين حرية تداول المعلومات (....)

سادسًا: المكتبات وعلاقاتها بالمنظمات الحقوقية ومدى إسهام ذلك فى حماية تداول المعلومات ونشر ثقافتها:

١/٦ – أهم أوجه التعاون بين المكتبات والمنظمة الحقوقية لدعم ونشر ثقافة حرية تداول المعلومات :

- عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات التى تدعم حرية تداول المعلومات (.....)
- إعادة صياغة القوانين التى تنظم عمل المجتمع المدنى (....)
- تفعيل دور المنظمة الحقوقية من خلال عدم اختزال دورها على العمل الخيرى ودعم انخراطها فى المؤسسات الثقافية والتعليمية فى الدولة (....)

سابعًا : التشابك والتنسيق بين المنظمات الحقوقية لدعم حرية تداول المعلومات :

١/٧ – أهم الفوائد التى حققتها المنظمة الحقوقية من خلال دعمها للتشبيك والتعاون بينها وبين المنظمات الحقوقية الأخرى :

- توفير الاحتياجات والحلول والخبرات للمساهمة فى نشر قضية تداول المعلومات (....)
- إيجاد البيئة القانونية الفاعلة للتوجه نحو بناء مجتمع المعرفة (....)
- المشاركة والتكامل لتنمية المهارات وبناء القدرات (....)

ثامنًا: التحديات الراهنة التى تواجه المنظمات الحقوقية فى إطار دعم حرية تداول المعلومات :

١/٨ – تمثلت أهم العوامل التى تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى أداء المنظمات الحقوقية :

- الالتباس فى مفهوم المنظمات الحقوقية ودوره فى التنمية (....)
- تداخل مهامها فى تقديم الخدمات العامة مع مهام الحكومات (....)
- خضوعها لوصاية الجهات المانحة (....)
- ضعف بنيتها المؤسسية وعدم استدامة أعمالها (....)

- تمثيل بعضها لجهات حاكمة (....)
- غلبة الطابع الخيرى على أنشطتها (....)
- تشتت خبرات المنظمات الحقوقية (....)

٢/٨ - أهم التحديات التى تواجهها المنظمة الحقوقية والتى تؤثر على دورها فى دعم حرية تداول المعلومات :

- القيود الممثلة فى القوانين والتشريعات (....)
- غياب التمويل المالي وتعقيداته وعدم وجود مصادر تمويل ثابتة (....)
- غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي (....)
- نقص الخبرة في إدارة المنظمات الحقوقية (....)
- عدم وضوح الأهداف لدى بعض هذه المنظمات الحقوقية، ومجالات عملها (....)
- غياب الدور الرقابى والتقييمى عن المنظمات الحقوقية (....)
- قلة التعاون والتنسيق بين المنظمات الحقوقية وخاصة في مجال إدارة الحوار مع الحكومات (....)
- انعدام الثقة بين هذه المنظمات وبين المواطنين لشكهم فى استقلاليتها (....)
- صعوبة تحقيق التوازن بين حق الدولة فى تحقيق الأمن وبين حق المواطن فى إتاحة المعلومات (....)